مجلة القلزم
للدراسات الأمنية والاستراتيجية
ISSN: 1858 - 9987
مجلة علمية دولية محكمة ربع سنوية تصدر بالشراكة مع جامعة سليمان الدولية - تركيا

في هذا العدد :

- **الصراع بين الحكومة التايلندية وجبهات التحرير الملايوية وأثره على العلاقة بين الأغلبية المسلمة والأقلية البوذية في جنوب تايلاند (2004 - 2011م)**

  أ.د. الريح حمد النيل أحمد الليث

- **التنافس الاقليمي والدولي في القرن الافريقي وأثره علي الأمن القومي السوداني (2010 - 2024م)**

  د. عماد سليمان محمد أحمد كرار

- **الميليشيات المسلحة في أفريقيا (1990 - 2024م)**

  أ. عمر محمد البشير علي عمر

العدد الخامس عشر -جمادي الآخر 1446هـ- ديسمبر 2024م

مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية علمية دورية محكمة العدد الخامس عشر -جمادي الآخر 1446هـ- ديسمبر 2024م

ISSN: 1858 - 9987 ردمك
دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان
مجلة القلزم: Alqulzum Journal for security and strategic studies
الخرطوم : مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر 2023
تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع- السوق العربي- الخرطوم - السودان
ردمك: 1858-9987

مجلة القُلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية

هيئة التحرير

المشرف العام

أ.د.مصعب سليمان الجمل

مدير جامعة سليمان الدولية-تركيا

رئيس التحرير

د.حاتم الصديق محمد أحمد

نائب رئيس التحرير

د.عوض أحمد حسين شبا

سكرتير التحرير

د.دينا العشري

التدقيق اللغوي

أ. الفاتح يحيى محمد عبد القادر

الإشراف الإلكتروني

د. محمد المأمون

التصميم الفني

أ. عادل محمد عبد القادر

الهيئة العلمية و الإستشارية

أ.د . عبده مختار موسى محمود – جامعة أم درمان الإسلامية – السودان.

أ.د . ياقوت الشيخ عيسى كلاخي- جامعة ابن خلدون تيارات- الجزائر.

د. إعتدال محمد أحمد الأمين – جامعة الزعيم الأزهري – السودان .

د. وليد عبد الخالق – جلمعة شرق كردفان – السودان.

د. سعاد محمد عمر الجفال – جامعة طرابلس – ليبيا .

د. محمد الواثق عبد الحميد الجريفاوي – مستشار الدراسات والبحوث القانونية – دائرة البلديات والنقل – امارة ابوظبي – الامارات العربية المتحدة .

د.إلهام النور سلمان النور – جامعة الزعيم الأزهري – السودان .

د. مبروك كاهي – جامعة ورقلة – الجزائر.

د. أميمة محمود محمد بشير – مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر – السودان .

د.إبتهال بابكر نور الدائم السماني - جامعة الرباط – السودان .

د. خالدة عبد الرحمن وقيع الله بلاص – جامعة أم درمان الإسلامية – السودان.

د.راشد التجاني سليمان – جامعة أم درمان الإسلامية – السودان.

د. رضوان بن الرتمي بن أحمد شافو – جامعة الوادي - الجزائر.

د.معتز محي عبدالحميد عباده–المركز الجمهوري للدراسات الإستراتيجية–العراق.

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة
تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية على العنوان التالي:

هاتف: 2491215662071 - 249910785855

بريد إلكتروني: rsbcrsc@gmail.com

السودان - الخرطوم - السوق العربي - عمارة جي تاون - الطابق الثالث

موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (القُلزم) للدراسات الأمنية والاستراتيجية مجلة علمية محُكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر. تهتم المجلة بالبحوث والدراسات التي تخص حوض البحر الأحمر والدول المطلة عليه والمواضيع ذات الصلة.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشارك إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ().
3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R,).
6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف البريد الإلكتروني).

نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

المحتويات

الصراع بين الحكومة التايلندية وجبهات التحرير الملايوية وأثره على العلاقة بين الأغلبية المسلمة والأقلية البوذية في جنوب تايلاند (2004 - 2011م).....(7-26)

أ.د. الريح حمد النيل أحمد الليث

التنافس الاقليمي والدولي في القرن الافريقي وأثره علي الأمن القومي السوداني(2010 - 2024م).....(27-58)

د. عماد سليمان محمد أحمد كرار

المليشيات المسلحة في أفريقيا (1990 - 2024م).....(59-82)

أ.عمر محمد البشير علي عمر

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نبدأ ونستعين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً..

القارئ الكريم:

سلام من الله ورحمة منه وبركاته ونصلى ونسلم على سيدنا وعلى آله وصحبه أجمعين، تغمرنا السعادة ونحن نخطو مع حضراتكم نحو العدد الخامس عشر من مجلة القُلزم العلمية للدراسات الأمنية والاستراتيجية آملين أن تكون هذه الخطوة قفزة في إطار تطوير النشر والبحث العلمي ودراسات حوض البحر الأحمر - السودان.

القارئ الكريم:

تصدر هذه المجلة المتخصصة بالشراكة مع واحدة من أهم الجامعات الرائدة في مجال التعليم والتي حققت نجاحات أكاديمية مميزة على مستوى العالم وهي جامعة سليمان الدولية-تركيا.

القارئ الكريم:

هذا العدد من مجلة القلزم العلمية للدراسات الأمنية والاستراتيجية يشمل عدد من العناوين والبحوث الرصينة الهادفة والتي نرجو من الله تعالى أن تجدوا فيه المثمر والمفيد وفي الختام نسأل الله تعالى التوفيق والسداد للجميع.

هيئة التحرير

الصراع بين الحكومة التايلندية وجبهات التحرير الملايوية وأثره على العلاقة بين الأغلبية المسلمة والأقلية البوذية في جنوب تايلاند (2004 - 2011م)

أ.د. الريح حمد النيل أحمد الليث

قسم التاريخ- كلية العلوم الاجتماعية -جامعة أم القرى - مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية

مستخلص:

الصراع الذي وقعت أحداثه بين الحكومة التايلندية وجبهات التحرير الفطانية في جنوب تايلاند وتحديداً في محافظات فطاني (Pattani)، وجالا (Yala) وناراتيوات ((Narathiwat أو المحافظات الثلاث الجنوبية الحدودية ((The three Southern Border Provinces المعروفة اختصارا بـ (SBP) المتاخمة للجزء الشمالي من ماليزيا، شمال كالنتان (Kelantan Northern)، لم يجد الاهتمام الكافي في كتابات العرب والمسلمين، عدا بعض الكتابات القليلة التي تناولته إما في إطار الحديث عن جنوب شرقي آسيا أو عن تايلاند بصفة عامة. لذا رأيت أن أسهم بهذا البحث في تسليط الضوء على الحقائق التي غابت عن القارئ المسلم وأثرت على فهمه لطبيعة الصراع وأهمها خصوصية العلاقة بين البوذيين والمسلمين وأنهم رغم اختلاف الديانة؛ تايلنديين يتعايشون معاً على أساس المواطنة وليس الدين، بدأت البحث بالحديث عن الخلفية التاريخية للصراع من غزو سيام (Siam) سلطنة فطاني (The Sultanate of Pattani) التي تأسست عام «1516م»، في العام «1875م» ثم ضمها نهائياً عام «1902م»، وذلك بالتركيز على تجدد الصراع المسلح في مطلع يناير «2004م» بين قوات الحكومة التايلندية (الجيش، الشرطة، الأمن) ومقاتلي جبهات التحرير الفطانية متناولا تطور الصراع وتداعياته على مجمل الأوضاع في المحافظات الحدودية المضطربة مثل الهجرة خارج الإقليم وبروز حالة من عدم الثقة بين الأقلية المسلمة والحكومة البوذية بوجه عام، والأغلبية المسلمة والأقلية البوذية في جنوب تايلاند بوجه خاص، كذلك الجهود التي بذلت من أجل التوصل إلى حل للصراع.اتبعت منهج البحث التاريخي في عرض الوقائع التاريخية وتسلسلها وكذلك منهج البحث الوصفي، والمنهج التحليلي ملتزماً الموضوعية والأمانة العلمية والحياد في عرض المعلومات التي استقيتها من مصادر محلية وأجنبية كتبت باللغتين العربية والانجليزية، وكذا معاصرتي حوادث الصراع في السنوات من (2004-2007م) واتخاذه أشكالا مختلفة من العنف بين أطراف الصراع وما خلفه من ضحايا بين المدنيين والعسكريين.أهم النتائج التي تم التوصل إليها:ظلت فطاني مملكة ملايوية إسلامية تعاقب على حكمها مجموعة من السلاطين المسلمين إلى أن احتلتها مملكة سيام البوذية وضمتها لتايلاند في العام «1902م».رغم طول أمد الصراع إلا أنه لم يتحول إلى صراع اثني (عرقي) أو ديني.

كلمات مفتاحية: الصراع: الحكومة التايلندية، جبهات التحرير الفطانية، جنوب تايلاند، المحافظات الحدودية

The conflict between the Thai government and the Malay Liberation Fronts and its impact on the relationship between the Muslim majority and the Buddhist minority in southern Thailand (2004-2011AD)

Prof. El raiah Hamadelnil Ahmed Allaith

Abstract:

The conflict that took place between the Thai government and the Malay Liberation Fronts in southern Thailand, specifically in the provinces of Pattani ,Jala and Narathiwat, or the three southern border provinces known by abbreviations (SBP) bordering the northern part of Malaysia, north of Calentan, did not find sufficient attention in the writings of Arabs and Muslims, except for some The few writings that dealt with it either in the context of talking about Southeast Asia or about Thailand in general, therefore l thought that this research would contribute to shedding light on the facts that the Muslim reader missed and its impact on his understanding of the nature of conflict, the most important of which is the specificity of the relationship between Buddhists and Muslims and that despite their difference in religion; Thais coexist on the basis of citizenship, not religion.I began the research by talking about the historical background of the conflict from Siam's invasion of the Pattani Sultanate, which was established in1516, in 1875, and then its final annexation in 1902, by focusing on the renewal of the armed conflict in early January 2004 between Thai government forces(the army, police and security) and Fighters of the Malay Liberation Fronts. Discussing the development of the conflict and its effects on the overall situation in the troubled border provinces, such as migration outside the region and the emergence of a state of mistrust between the Muslim minority and the Buddhist government in general, and the Muslim majority and the Buddhist minority in southern Thailand in particular, as well as the efforts made to reach a solution to the conflict. I followed the historical research method in presenting historical facts and their sequence, as well as the descriptive research approach, and the analytical approach, committed to objectivity, honesty, and neutrality in presenting the information l obtained from local and foreign sources written in Arabic and English, as well as my contemporaneity with conflict inci-

dents in the years (2004-2007) and its taking of different the forms of the violence between the two sides of the conflict and the casualties it caused among civilians and military personnel.The most important results reached:Pattani remained an Islamic Malay Kingdom ruled by a group of Muslim sultans until it was occupied by the Buddhist Kingdom of Siam and annexed it to Thailand in 1902 AD.Despite the long duration of the conflict, it did not turn into an ethnic or religious conflict.

Keywords: Conflict, Thai government, Malay Liberation Fronts, Southern Thailand, Border provinces.

مملكة تايلاند:

تقع مملكة تايلاند جنوب شرقي آسيا، تمتد سواحلها على بحر آندامان وخليج تايلند. تحدها بورما من الشمال الغربي، لاوس من الشرق والشمال الشرقي، كمبوديا من الجنوب الشرقي كمبوديا، وخليج سيام واتحاد ماليزيا من الجنوب[1]، وتنقسم إلى سيام الشمالية وسيام الجنوبية التي تضم ولايات فطاني، يالا، وناراتيوات وستول، وكانت جزءاً من الأراضي الملايوية قبل أن تضمها سيام إليها نهائياً في العام 1902م.[2]

إقليم فطاني:

يقع في أقصى جنوب تايلاند على طول حدود ماليزيا, وتعود تسميته «فطاني» إلى سلطنة فطاني (تأسست عام 1516م) وتم ضمها لسيام «الاسم التاريخي لتايلاند» وتحويلها إلى وحدة إدارية تايلندية في عام 1902م، بعد أن ألغت حق السيادة للسلاطين الفطانيين وقامت بإبعاد السلطان «تنكو عبد القادر» آخر السلاطين الملايو وتعيين حاكما بوذيا عليها.[3]

وكانت سلطنة فطاني تشمل ولايات؛ ناراتيوات، وفطاني، ويالا»جالا»، وأجزاء من سونكلا، ومساحات أخرى من ماليزيا؛ ويقال أن اسمها يعود إلى اسم شخص محترم كان يدعى»تاني» فأطلقوا عليه»فاق تاني»(pak tani)، أي الأب»تاني»أو الأب المزارع.[4]

سكان فطاني:

يتكونون من الملايو «السكان الأصليين» الذين تزيد نسبتهم عن (80 %) من سكان الإقليم[5]، والسيام «البوذيين»، والصينيين والمهاجرين من الهند وما جاورها[6]، ويبلغ عدد المسلمين في محافظات سونكلا، وجالا، وفطاني وناراتيوات ستة مليون مسلم[7]، علما أن عددهم في إقليم فطاني بلغ قبل عام 1992م (2,8) مليون من مجمل العدد الكلي للسكان وهو ثلاث ملايين ونصف[8]، وهو ما يثير الشكوك حول عدم صحة إحصاء الحكومة التايلندية لعام 2006م الذي ورد فيه أن عددهم (1,8) مليون «تقريبا»[9]. وتقدر بعض المصادر عدد المسلمين في تايلاند بين خمسة إلى عشرة ملايين نسمة،[10] من المجموع الكلي لسكان المملكة التايلندية الذي بلغ حسب آخر إحصاء آنذاك 65.43.289 نسمة.[11]

ويتشكل المسلمون في تايلاند من خمس جماعات سلالية كبيرة من العرب والفرس والهنود والصينيين والماليزيين.[12]

يذكر أن تاريخ تايلاند الحديث يبدأ مع تأسيس الملك «راما الأول» العاصمة التايلندية بانكوك عام 1782م، بعد أن تم حكمها من قبل الملايو، الخمير، المون، البورميين، آيوتيا والتايلنديين.[13]

وصول الإسلام تايلاند:

وصل الإسلام إلى تايلاند من جهات مختلفة من الجزيرة العربية وإيران والعراق عن طريق التجار والملايو المسلمين، وعن طريق الحضارمة من اليمن، ومن الهند وبورما وكمبوديا.[14] وتختلف الروايات حول تاريخ وصول الإسلام. غير أن القرن الثامن الهجري- الرابع عشر الميلادي، شهد أكبر عملية توسع للإسلام خاصة في الأقاليم الجنوبية التي توحدت في مملكة فطاني المسلمة نتيجة لهجرات الملايو من ماليزيا الحالية (ملقا)[15].

خلفية الصراع:

ربطاً للصراع الحالي بخلفيته التاريخية نذكر أن عام 1457م شهد إعلان قيام الدولة الإسلامية في مملكة فطاني، واضمحلال السيادة الهندو-بوذية، وتوسع فطاني وتحولها إلى مركز للثقافة الإسلامية. بينما شهدت القرون التالية زوال الأسرة المسلمة الحاكمة. في حين شهد العام 1896م تأييد المعاهدة الانجليزية الفرنسية الموقف السيامي وتمهيد الاتفاقية الانجليزية-السيامية الطريق لإضعاف الهوية الملايوية المسلمة في عام 1909م، فتم في العام 1921م استبدال الشريعة الإسلامية بالقانون السيامي، الذي أجبر الأطفال الملايو المسلمين على دخول المدارس الأولية البوذية. وبعد الحرب العالمية الثانية تم حظر الأسماء الإسلامية، وصارت المنطقة بأكملها تحت سيطرة بانكوك[16]. وعملًا على بسط كامل سيادتها على مملكة فطاني المسلمة المحتلة عمدت الحكومة التايلندية إلى انتهاج سياسة تغريب متعمدة ضد الأقلية المسلمة للقضاء على هويتها الإسلامية، من خلال تغيير الواقع الديموغرافي للمنطقة، حيث قامت في العام 1960م بإعادة توطين البوذيين من المحافظات التايلندية الأخرى في الولايات الجنوبية ذات الأغلبية المسلمة ومنحهم الأراضي وتوفير الدعم الاقتصادي لهم[17].

تسييم المسلمين:

شعر المسلمون بالارتياح فور نجاح الانقلاب الذي قاده الجنرال التايلندي (فهون) في بانكوك صبيحة يوم 21/6/ 1932م كونهم كانوا من الداعمين له، وساد التفاؤل أوساطهم بإعلانه الديمقراطية شعاراً للحكومة التايلندية الجديدة التي رفعت شعار المساواة والعدل بين الناس بأن وضعهم سيتغير إلى الأحسن، غير أن رئيس الوزراء التايلندي المارشال بليك سونكرام (1944-1938م) الذي كان مشهوراً بتعصبه المقيت للجنس السيامي، فاجأ المسلمين بتنشيط حركة تسييم المسلمين الملايو» أي تحويل المسلمين إلى بوذيين»، حيث بدأ تطبيقها فعلياً، فلم يعد من حق المسلمين ارتداء الأزياء الملايوية، أو التحدث باللغة الملايوية، وتغيير الأسماء المسلمة التي تكتب بالحرف العربي إلى أسماء تايلندية، وإغلاق أبواب المدارس والمساجد والجامعات أمام الفطانيين، وكذلك

المناصب الحكومية والجيش والشرطة وتحريم التبليغ والتبشير بالدين الإسلامي، وإلغاء مصطلح» ملايو مسلم» واستبداله بمصطلح «تاي مسلم»، وإجبار النساء المسلمات على خلع الحجاب ولبس الملابس القصيرة جداً تشبهاً بالنساء البوذيات وإلزام أطفال المسلمين في المدارس بالركوع لتمثال بوذا، كل ذلك لقطع أية صلة تذكر الملايو بأنه كان مسلماً.[18]

الكفاح الملايو المسلح :

لم يجد المسلمون إزاء احتلال تايلاند لمملكتهم بداً سوى سلوك طريق الكفاح المسلح، فكونوا منظماتهم المسلحة التي عرفت بجبهات التحرير الملايوية في الفترة (1980-1950م)، التي وصفها البعض بحركات التمرد ووصفتها الحكومة بالعصابات المتمردة، وتركزت مطالبها حول قضية الثقافة والهوية الملايوية؛ والحق في التعليم باللغة الملايوية، والتنمية المتوازنة في الإقليم الذي يعاني من التخلف الاقتصادي، وتطبيق قوانين الأحوال الشخصية الإسلامية، وبناء المدارس والمؤسسات الخدمية المختلفة والحكم الذاتي الداخلي[19].

أبرز هذه الجبهات:

- الجبهة الوطنية لتحرير فطاني: (Patani National Liberation Front) تأسست في العام 1959م وتقاتل من أجل الاستقلال عن تايلاند، معظم قادتها من الصفوة وأئمة المساجد وأساتذة المدارس.
- المنظمة المتحدة لتحرير فطاني (1968): (Patani United Liberation Organization) وتعرف اختصاراً بـ»بولو»(pulo) وهي أول جبهة أنشئت في فطاني وتدعو إلى تنظيم المجتمع الإسلامي، وسيلتها حرب العصابات (Guerrilla) ومعظم أعضائها من الموظفين الشباب المتدين.
- الجبهة الوطنية الثورية المتحدة (1963): (National Revolutionary Front-Coordinate) وهي التي تقود التمرد الحالي ومعظم أعضائها من الطلاب الذين يعرفون ببيمودا (Pemuda).
- حركة الشعب الفطاني: (Petani People,s Movement).

حركة المجاهدين الفطانية الإسلامية (Patani Islamic Mujahideen Movement The) [20].

هدوء الصراع:

يجوز أن نطلق على الهدوء الذي شهدته الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين الهدوء الذي يسبق العاصفة، حيث سجل العنف انخفاضا ملحوظا بعدما تخلى قادة المتمردين عن الكفاح المسلح نتيجة لبرنامج العفو الذي عرضته عليهم السلطات التايلندية والذي كانت نتيجته استقرارا ملحوظا وإن لم يتحرر الإقليم من العنف تماما، حيث أدى العنف السياسي إلى مقتل 233 شخصاً في محافظات فطاني وجالا وناراتيوات في السنوات من -1997 نهاية 2003م[21].

تجدد الصراع:

في الساعات الأولى من يوم الرابع من يناير عام 2004م هاجمت مجموعة من المسلحين بالبنادق معسكر الجيش الرابع التايلندي بمحافظة ناراتيوات على حدود ماليزيا حيث تمكنت من

قتل 4 جنود والاستيلاء على مئات البنادق والأسلحة الثقيلة «قدرت بأربعمائة بندقية». وذلك بالتزامن مع حرق 21 مدرسة ومركزين للبوليس، ووقوع تفجيرات وهمية في أماكن عدة من محافظة جالا، الهدف منها كما تعتقد الشرطة صرف الأنظار عما حدث في معسكر الجيش.[22] وفي الخامس من يناير قتل شرطيان إثر تفجيرات عدة في ولاية فطاني. إزاء هذه التطورات لم تتأخر الحكومة التايلندية برئاسة رئيس الوزراء «تاكسين شيناواترا» في الرد، فقامت بإعلان قانون الطوارئ في عدد من مقاطعات ناراتيوات، وفطاني، ويالا.[23] وبموجب هذا القانون منح الجيش التايلندي سلطات واسعة شملت الاعتقال دون محاكمة والتفتيش والاعتقال التحفظي وغيرها[24].

تجدر الإشارة إلى العودة المفاجئة للعنف بعد فترة الاستقرار التي شهدها الإقليم المضطرب في التسعينات من القرن العشرين والتزايد التدريجي في عدد حالات العنف في الإقليم بدءاً من العام 2001م. غير أن هجوم الرابع من يناير يعد نقطة تحول مفصلية في تطور الصراع نظراً لما أعقبه من هجمات عديدة طالت أهدافاً حكومية في الأسابيع التالية، وبنهاية يناير قتل ثلاثة من الرهبان البوذيين في ناراتيوات وجالا مما عد تحولاً في استراتيجية المتمردين باستهداف رجال الدين البوذيين[25].

بالنظر إلى الصراع الذي تجدد في العام 2004م نجد أن أساسه وجوهره يتعلق برغبة المسلمين في حكم ذاتي يعبر عن الهوية الثقافية للأقلية الملايوية المسلمة التي لم تعترف بها الحكومات التايلندية المتعاقبة أبداً، بل يجب القول أن الدولة التايلندية فشلت في فهم الثقافة المحلية للسكان المسلمين والعمل لحل الصراع[26]، إذ يرى «اندريا وينزال» أن المسلحين الملايو يقاتلون من أجل الانفصال عن سيطرة الدولة البوذية، وأن المواطنين البوذيين أصبحوا أهدافاً مباشرة لهؤلاء المسلحين فضلاً عن المسلمين الذين يعملون مع الحكومة البوذية[27].

تعليقاً على ما ذكر ومن خلال معايشتي لوقائع الصراع في المدة من 2004-2007م إبان عملي بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة الأمير سونكلا- نكرين بمدينة فطاني، ومن خلال متابعتي لمجريات الحوادث وتطورها عن بعد حتى العام 2011م، بصفتي مراقبا أكاديميا محايدا باحثا عن الحقيقة، أستطيع القول؛ ليس صحيحا أن كل المسلمين في المحافظات الجنوبية الحدودية الثلاث كانوا يطالبون بالانفصال التام عن مملكة تايلاند، وليس صحيحا كذلك القول (إطلاقا) أن المواطنين البوذيين وموظفي الحكومة في الولايات المذكورة صاروا أهدافا مشروعة للمسلحين المسلمين، فقد دلت الحوادث أن المسلحين الذين يصعب تحديد هويتهم لا يستهدفون إلا من يستهدفهم ومن يتعاون مع من يستهدفهم بوذياً أو مسلماً لا يفرقون بين هذا وذاك، حتى لا يقال أن الصراع صار صراعاً (بوذياً- إسلامياً) نحى منحى دينياً، إذ أنه رغم كل ما حدث ظل التعايش الديني الإسلامي- البوذي متماسكاً.

صفة الصراع وحقيقته :

الصفة الغالبة على الصراع بعد مرور ثماني سنوات على تجدده هي الصفة السياسية بحيث لم تشر أحداثه أنها تنبعث عن دوافع عرقية أو دينية. غير أن (Zachary Abuza) لا يستبعد

قيامه على قاعدة طائفية[28]، وفي نظر Kokaew Wongphan لا تبدو القضايا الدينية وثيقة الصلة بالصراع الذي تقوده الحركات المسلحة ضد الحكومة التايلاندية، بل إنه يرى أنه لمن الخطأ القول بأن الدين هو السبب في العنف في جنوب تايلاند، وإنه لمن الخطأ أيضاً وصف أي مسلم بأنه إرهابي لتبرير استخدام أقصى درجات العنف في مواجهته.[29] لهذا فهو ليس صراعا بين المسلمين والبوذيين، إنما هو صراع بين الحكومة التايلندية وبين المسلحين المسلمين في المحافظات الجنوبية: (جالا، فطاني وناراتيوات)[30].

اتساع دائرة العنف:

من الحوادث الدموية التي زادت من حدة الصراع واتساع دائرة العنف حادثة مسجد كريسئ[31] التي وقعت صبيحة يوم الثامن والعشرين من شهر أبريل عام 2004م حين قامت وقتها قوة من الجيش التايلندي مدججة بالأسلحة بمحاصرة المسجد، بعد أن لجأ إليه عدد من الشباب المسلم مسلحين بأسلحة بيضاء وأخرى خفيفة، تذكر بعض الروايات أن عددهم (32) وأنهم يتبعون لجبهة تحرير فطاني، حيث تمت مهاجمتهم بالقرنيد، بعد انتهاء مهلة السبع ساعات التي منحت لهم للاستسلام، حيث أسفر الهجوم عن قتل ثلاثين منهم. حدث ذلك في أعقاب هجمات شنت بالتزامن على أحد عشر موقعا للشرطة التايلندية في محافظات ناراتيوات، وجالا، وفطاني، بلغ مجموع من قتل فيها (108) جميعهم من المسلمين، وقد أثيرت أسئلة كثيرة حول الطريقة التي تعاملت بها القوات التايلندية مع المحاصرين، وعما إذا خالفت قوة الجيش أوامر القائد الذي طالب جنوده بإنهاء المواجهة سلمياً كما ذكرت بعض التقارير[32]. الجدير ذكره أن تحقيقاً دولياً عن الحادثة صادر عن منظمات حقوق الإنسان اتهم الجيش التايلندي باستخدام القوة المفرطة ضد المتحصنين داخل المسجد.[33] ومما لا شك فيه أن هذه الحادثة ألقت بظلالها على العلاقة بين الطرفين وخلفت الكثير من الشعور بالظلم والغبن لدى الأقلية المسلمة، فصار الوضع بعدها هشًّاً قابلاً للانفجار ومن ثم أخذ العنف يزداد بصورة كبيرة منذ ذلك الحادث المشئوم.[34] وفي محاولة لتفسير ما حدث رأى البعض أن الأسلوب العنيف الذي تتبعه الحكومة التايلندية ضد مسلمي الإقليم إنما يعبر عن حالة الهلع الشديد من جانب الحكومة البوذية، تجاه تنامي دور التيار الإسلامي في الأقاليم الجنوبية والاستفادة من العداء الدولي المتنامي ضد المسلمين لقمع أي تمرد أو انفصال يسعى إليه مسلمو الجنوب التايلندي بدعوى أنهم» إرهابيون».[35]

تجدر الإشارة إلى أنه وفي محاولة منه لتهدئة نفوس المسلمين وامتصاص غضبهم وإظهار التعاطف معهم، قام رئيس الوزراء التايلندي آنذاك تاكسين شيناوترا بزيارة إلى مكان الحادث في اليوم التالي لوقوعه، فلم يقم أحد من المسلمين بإرعابه أو إرهابه.

أمر آخر جدير بالملاحظة وهو أن المتابع للحوادث يمكنه ترجيح فرضية وجود طرف ثالث خفي صاحب نفوذ عسكري أو مالي يسعى لزعزعة الاستقرار في الإقليم، ودفع الطرفين إلى المواجهة بالاستفادة من المواقف العدائية المتزمتة من بعض أعضاء الحكومة التايلندية تجاه الأقلية الملايوية المسلمة في المحافظات الجنوبية الحدودية المضطربة باعتبارها مركز الأقلية المسلمة في تايلاند عامة

وأغلبية المسلمين في الجنوب التايلندي خاصة. ورداً على وصف بعض المصادر لما تقوم به جبهات التحرير الملايوية بالإرهاب نجد أن المسلمين الملايو لا يحبذون إطلاق كلمة تمرد على الصراع المسلح الذي تقوده جبهات التحرير الملايوية ضد الحكومة التايلندية باعتبارهم أصحاب حق سلب منهم يعملون على استعادته.كما أن الانفصال عن تايلاند أو الاستقلال الذاتي في إطارها لا يشكلان أهمية قصوى بالنسبة لهم إذا تمت الاستجابة لمطالبهم بمعاملتهم أسوة بمواطنيهم البوذيين في كافة حقوق المواطنة، وإن وجد من بين المسلمين من ينادي بالانفصال رداً على ممارسات السلطات التايلندية المتعاقبة ضدهم.

حادثة تاكباي (TAK BAI):

تذكر الروايات أنه في (26/10/ 2004م)نظم نحواً من ثلاثة ألف مسلم وقفة سلمية أمام أحد مراكز شرطة ولاية ناراثيوات، احتجاجاً على اعتقال ستة مسئولين محليين بتهمة دعم ما تصفه الحكومة بـ «الجماعات المتمردة المسلحة» في جنوب البلاد، إلا أن قوات الشرطة والجيش تدخلت لقمع المتظاهرين؛ مما أسفر عن مقتل ستة مسلمين، نتيجة لاستخدام قوات الجيش والشرطة الذخيرة الحية والغازات المسيلة للدموع وخراطيم المياه في مواجهة المحتجين.كما قامت بشحن من أسرته من المسلمين بعد أن قيدت أيديهم بأرجلهم ووضعتهم فوق بعضهم البعض في شاحنات ضيقة إلى سكنات عسكرية في محافظة فطاني، وبعضهم مكسور الأيدي والأرجل والأضلاع بعد تعرضهم للضرب المبرح من جانب القوات التايلندية، فمات ثمانية وسبعين منهم اختناقاً، من جانبه أثنى رئيس الوزراء التايلاندي آنذاك «تاكسين شيناوترا» على استخدام القوة المفرطة ضد المسلمين العزل ممتدحاً قوات الأمن بقوله «أدوا عملاً رائعا»([36]).

غير أن رئيس الوزراء «ثاكسين شيناواترا» عاد وأقرّ بوقوع أخطاء في الطريقة التي تعاملت بها قوات الأمن مع الاحتجاجات، معللاً ما حدث أن المسلمين قتلوا بهذا الشكل بسبب ضعفهم البالغ لأنهم كانوا صائمين، من جانبها ورداً على الحادث توعدت منظمة باتاني الموحدة للتحرير «بولو» بالانتقام لمقتل المسلمين([37]). ورغم أن رئيس الوزراء حاول التخفيف من وقع الحادثة على المسلمين بقيامه بتكوين لجنة تقصي الحقائق من ثمانية أعضاء أغلب أعضائها من الشخصيات الإسلامية المعروفة ذات التأثير والنفوذ المباشر في أوساط المسلمين، غير أن المسلمين في الجنوب لم يروا في هذه الخطوة سوى محاولة للالتفاف على الحادثة وطي صفحتها، وزرع الفتنة بين المسلمين أنفسهم باختيار أبرز زعماء المسلمين الدينيين والأكاديميين وقادة المجتمع أعضاء فيها، غير أن المسلمين تحلوا بالحكمة والفطنة وفوتوا الفرصة على رئيس الوزراء الذي صار أكثر تشدداً في مواقفه تجاه المسلمين في الجنوب بعد ذلك.

بعد حادثة «تاكباي» اتخذ العنف في المحافظات الجنوبية الثلاث شكلاً أكثر حدة وقسوة سواء في عدد حالات العنف أو في وحشيتها، فلم تجد الحكومة التايلندية بداً من تكثيف جهودها لقمع التمرد عسكرياً.([38]) وتفعيلًا للحسم العسكري قامت بنشر (24000) فرداً من القوى الأمنية المختلفة المدججة بالسلاح في المحافظات الجنوبية المضطربة.([39]) وقد بدا واضحاً مع بداية النصف

الثاني من عام 2006م أن حكومة «تاكسين شيناوترا» فقدت السيطرة على الوضع، ولم تعد تملك سوى خيارات قليلة لاستعادة السيطرة المفقودة، خاصة بعد أن دعا الملك التايلندي «بهمبول اديدج» الحكومة التايلندية إلى العودة إلى الطرق التقليدية التي كانت متبعة في التعامل مع العنف في الجنوب والتي قام بإلغائها تاكسين شيناوترا عند مجيئه للسلطة.(40) ويؤكد على اتساع دائرة العنف والعنف المضاد ما ذكره البوليس الملكي التايلندي عن وجود حوالي ثلاثة ألف مقاتل منتصف العام 2006م يعرفون بـ (Patani Freedom Fighters) يعملون في حوالي (500) خلية تحت إمرة الجبهة الثورية المتحدة، يناصرهم ما بين (30000-40000) هدفهم الرئيس طرد الأقلية البوذية من الجنوب المسلم، وإضعاف الثقة في الحكومة التايلندية والتحكم في المسلمين الملايو.(41) ويعتقد البوليس التايلندي بوجود خلايا مسلحة أخرى تعمل خارج سيطرة الجبهة الثورية، في إشارة إلى تقرير صدر حديثاً عن منظمة حقوق الإنسان تعتقد السلطات التايلندية بوجود مسلحين مدربين تدريباً عالياً أنشئوا خلايا لهم في أكثر من ثلثي (1574) قرية تمتد عبر المحافظات الحدودية، وكذلك وجود أكثر من (7000) عضواً ينتمون للجبهة الثورية المتحدة وحدها(42). ولعل الأعداد تقديرية أكثر منها واقعية إذا أخذنا في الاعتبار أن جبهات التحرير الفطانية المسلحة تتبع أسلوب حرب العصابات في مواجهة جنود الحكومة التايلندية المكونين من وحدات عسكرية نظامية مختلفة، مستفيدة من الغطاء الشجري الكثيف في المحافظات التي يدور فيها الصراع والذي لا يتيح لكلا الطرفين الدخول في صدام مباشر بينهما. ولعل من العوامل التي أدت إلى إطالة أمد الصراع وعدم التوصل إلى حل له، عدم وجود رؤية واضحة مشتركة للحل من جانب جبهات التحرير التي تقاتل قوات الحكومة والتي لا يمكنها الكشف عن نفسها وفي ذات الوقت عدم وجود جهة تتفاوض مع الحكومة باسم جبهات التحرير.

ضحايا الصراع:

رغم اهتمام المصادر التي أهتمت بإحصاء ضحايا حوادث العنف وقدرت أعدادهم بين (9446-11000) إلا أنها اختلفت في عدد القتلى والجرحى من المسلمين والبوذيين، بين (1000) في 18 شهر فقط(43)، و(3000)(44)، و(4700-5000) بنهاية العام 2011م.(45) (4100) قتيل، و(6509) جريح، و(53054) شخصاً تأثروا تأثراً مباشراً بحوادث العنف(46).

بإلقاء نظرة على هوية الضحايا الذين فقدوا أرواحهم فضلاً عن الذين جرحوا بسبب العنف في المحافظات الجنوبية الحدودية نجد أنهم يعودون إلى خلفيات مختلفة من المسلمين والبوذيين، وأن عدد قتلى المسلمين أكثر من عدد البوذيين، بينما نجد غالبية الجرحى من البوذيين. حيث تظهر الإحصاءات أن نسبة المتوفين من المسلمين بلغت (58.95 %)، (2417) فرداً، بينما بلغت نسبة المتوفين من البوذيين (38.02 %)، (1559) شخصاً، ونسبة الجرحى من المسلمين (32.17 %) ، (2094) شخصاً، بينما بلغت نسبة الجرحى من البوذيين (59.82 %) ، (3894) شخصًا(47).

اثر الصراع:

في اعتقادي إن من أخطر آثار الصراع على العلاقة بين التايلنديين المسلمين والبوذيين، تمثل في إقدام الحكومة البوذية في بانكوك على تسليح الأقلية البوذية في الولايات الجنوبية المسلمة

المضطربة للدفاع عن نفسها وعن الأرض التايلندية، حيث قامت بتدريبهم ودعمهم بالسلاح والمال، وتحفيز الموظفين الحكوميين مالياً تشجيعاً لهم على عدم مغادرة المنطقة. فكانت نتيجة هذه السياسة ظهور بعض العدائيات بين الأقلية البوذية والأغلبية المسلمة في مناطق الصراع في الجنوب. فبدلاً من أن تسعى الحكومة في بانكوك للحل بخلق الأجواء الملائمة له، أزمت الأوضاع المتأزمة أصلاً بالعودة إلى السياسة القديمة القائمة على تأييد ودعم الأقلية البوذية، وإنكار وإهمال حقوق الأغلبية المسلمة. حيث قامت في العام 1960م بإعادة توطين البوذيين من المحافظات الأخرى في الولايات الجنوبية التي تقطنها الأغلبية المسلمة، وتوفير الأراضي والدعم الاقتصادي لهم[48].

في تقديري فإن دعوة الحكومة لحماية ما أسمته الأرض التايلندية في الجنوب دعوة لا يسندها عرف أو قانون. إذ أن الحكومة تعلم أن هذه الأرض ملكاً للمسلمين الملايو، وأنها بإطلاقها مثل هذه الدعوة تؤكد أنها لا تسعى لحل النزاع، بل تعقيده أكثر والدفع نحو مزيد من العنف واتساع دائرته، ومن ثم بمرور الوقت يأخذ الصراع شكلاً جديداً فيتحول إلى صراع (اثني، ديني) بين الأقلية المسلمة والأغلبية البوذية.

ففي حين كان المتوقع أن تعمل الحكومة بعد الحادثة على تضميد جراح المسلمين يحدث العكس فنجدها تشرع في تسليح الأقلية البوذية في القرى النائية في مناطق الأغلبية المسلمة في المحافظات الجنوبية المضطربة بدعوى الدفاع عن نفسها ضد هجمات المتطرفين المسلمين. وإذا ما قدر لعملية التسليح النجاح ولرئيس الوزراء المخلوع « تاكسين شيناوترا» مدة أطول في السلطة، لتحول الصراع إلى حرب أهلية طائفية شاملة لا تقتصر على جنوب تايلاند فقط، وإنما تتسع لتشمل كل البلاد.

فقد عجل نجاح الانقلاب الذي قاده الجنرال التايلندي المسلم «سونتي بونيار اتكالين» إلى إيقاف كثير من السياسات العدائية التي كان «تاكسين شيناوترا» ينوي تنفيذها في الجنوب. وهو ذات القائد الذي منحه رئيس الوزراء المخلوع سلطات استثنائية إضافية في سبتمبر 2006م لإخماد التمرد في الجنوب. ورغم وصول هذا القائد المسلم إلى قمة السلطة كأول سابقة في تاريخ المملكة التايلندية، إلا أنه مما يؤسف له أن حوادث العنف زادت وتيرتها على غير ما كان متوقعاً[49].

لكن ما يجب علينا ملاحظته أن بعض حالات الثقة بين طرفي الصراع والتي بذلت مساع حثيثة وصادقة لإعادتها إلى ما كانت عليه قبل وقوع حادثتي مسجد كريسيئ وتاكباي، تصدعت بشكل كبير. رغم المحاولات التي كان يقوم العقلاء من الجانبين، وهي محاولات نجاحها مرهون باستجابة السلطات التايلندية الحاكمة للمطالب المشروعة للأقلية المسلمة.

الهجرة المعاكسة:

ذكرت بعض الإحصاءات أن (30 %) من البوذيين في الجنوب هجروا أراضيهم وممتلكاتهم، بينما قام (10 %) من المسلمين بذات الشيء.[50] وخلصت دراسة إلى أن (10) من بين كل (1000) من المواطنين التايلنديين البوذيين في جنوب تايلاند تركوا منازلهم ووظائفهم وأعمالهم التجارية، في عملية تهجير ممنهجة من جانب الإرهابيين المسلمين[51].

مـما يجـب ملاحظتـه هنـا أن الهجـرة مـن المحافظـات المضطربـة شـملت أيضـاً المسـلمين الذيـن هاجـر القليـل منهـم ولعلهـم الأغنيـاء فلـم تتناقـص أعدادهـم بنسـبة كبـيرة لأن معظـم المسـلمين في الجنـوب فقـراء، وأن هجـرة البوذيـين كانـت هجـرة نوعيـة أكـثر منهـا عامـة فأكـثر الذيـن هاجـروا كانـوا مـن أصحـاب الأمـوال الكثـيرة والوظائـف الكبـيرة الذيـن اضطـروا إلى الهجـرة خـارج الإقليـم المضطـرب بحثـاً عـن مناطـق أكـثر اسـتقراراً وأمنـاً، شـجعهم عـلى ذلـك أن بعـض الجماعـات المسـلحة بـدأت تتحـدث علنـاً عـن عـدم حـق الأقليـة البوذيـة في العيـش في الإقليـم باعتبـار أنهـم هجـروا إليـه مـن قبـل الحكومـات التايلنديـة في فـترات سـابقة، وأنهـم اسـتولوا عـلى أراضي المسـلمين، وأن الوقـت قـد حـان لـرد الأراضي إلى ملاكهـا المسـلمين.

البحث عن حل للصراع:

وبازديـاد رقعـة الـصراع واتسـاع دائـرة العنـف وتزايـد أعـداد القتـلى والجرحـى بـدأت محـاولات جـادة مـن قبـل أكاديميـين تايلنديـين ومعاهـد ومؤسسـات متخصصـة، وأئمـة مسـاجد ورهبـان وشـخصيات دينيـة البحـث عـن حـل للنـزاع الـذي كاد يكـون جـزءاً مـن الحيـاة اليوميـة للمواطـن في أقـصى جنـوب تايلانـد، حتـى ذهـب البعـض إلى وصـف مـا يجـري بأنـه مـن الصعوبـة بمـكان دون أن تنفجـر قنبلـة أو يقتـل شـخص في أقـصى الجنـوب التايلنـدي المسـلم(52). ومـن ثـم أخـذ كثـير مـن النـاس يتسـاءلون عـن صحـة السياسـة التـي انتهجتهـا الحكومـة التايلنديـة بإرسـال المزيـد مـن قـوات الجيـش والشرطـة والأمـن للجنـوب لحسـم الـصراع، وهـو مـا دفـع البعـض إلى القـول أن الحكومـة التايلنديـة ليـس لديهـا تصـور للبحـث عـن طـرق جديـدة لحـل الـصراع غـير القـوة المفرطـة(53). وهـو ذات السـؤال الـذي أخـذ يـردده الأكاديميـون في تايلانـد والذيـن قامـوا بعقـد عـدد مـن السـمنارات في الشـهور الأخـيرة مـن العـام 2009م ركـزت في مجملهـا عـلى المشـاكل الناجمـة عـن الـصراع. قامـت باسـتضافتها الجامعـات ومعاهـد البحـث العلمـي ذات الصلـة في كل مـن العاصمـة بانكـوك وجنـوب تايلانـد، مثـل جامعـة الأمـير سـونجكلا بفطـاني، وجامعـة واليـلاك (Walailakuniversity) وجامعـة شـولالو نقكـورن (Chulalonggkrn uni-versity) وغيرهـا، شـارك فيهـا جمـع مـن العلـماء والمهتمـين مـن داخـل وخـارج تايلانـد، سـيطرت عـلى مداولاتهـا ومناقشـاتها ومداخلاتهـا وحواراتهـا مواضيـع رئيسـة مثـل: الاسـتقلال؛ تاريـخ فطـاني، حقـوق الإنسـان، اسـتجابة الحكومـة التايلنديـة للحلـول المطروحـة، وقـد أخـذ عـلى هـذه المؤتمـرات افتقارهـا إلى مشـاركة السـكان المحليـين صنـاع السـلام والوحـدة في الجنـوب.(54) الذيـن في مقدورهـم لعـب دور هـام في جلـب السـلام والطمأنينـة للإقليـم المضطـرب، في حـال تخلـت الحكومـة التايلنديـة عـن نظرتهـا للـصراع في الجنـوب عـلى أسـاس أنـه تهديـد بالانفصـال وليـس صراعـاً ثقافيـاً أثنيـاً كـما ينظـر إليـه الملايـو المسـلمون.(55)

يشـار إلى أن جامعـة الأمـير سـونكلا «Prince of Songkla University» عقـدت بالتعـاون مـع مركـز أبحـاث بنـاء السـلام بجامعـة ماهيـدول ببانكـوك، مؤتمـراً حـول إمكانيـة قيـام منطقـة مسـتقلة في الجنـوب التايلنـدي بالنظـر إلى تجربـة الاسـتقلال في الـدول الأخـرى مثـل آتشـيه في اندونيسـيا، ومنداناو في الفلبـين، والأقليـات في الصـين ونيوزيلانـد(56).

كما خلصت دراسة أعدتها جامعة الأمير سونكلا (P.S.U) إلى أن الصراع الذي تجدد في يناير 2004م شهد وقوع أكثر من (12500) حالة عنف وأكثر من عشرة ألف ما بين قتيل وجريح. كما أورد تقرير حكومي أن العنف انتشر في محافظة سونكلا المجاورة. وأن هذه الولايات صارت مركزاً رئيساً للعنف الذي بلغ ذروته في العام 2007م حسب ما أفاد به متطوع كندي في بانكوك، حيث أصبح البوذيون أهدافاً سهلة للمتمردين المسلمين[57].

علاقات تايلاند الخارجية:

الجدير بالذكر أن المواجهات الدائرة في الولايات الجنوبية الحدودية المضطربة سيطرت على الشؤون الداخلية التايلندية وأثرت بشكل مباشر على علاقاتها الخارجية، فقد أدى العنف الذي مورس ضد الأقلية المسلمة إبان حكم رئيس الوزراء «تاكسين شناوترا» إلى توتر علاقاتها وتأزمها مع اندونيسيا وماليزيا مرات عدة،[58] خاصة في السنوات من (2010-2008م)[59]، والتي تركزت حول إمكانية وجود بعض الصلات بين المليشيات التايلندية المسلمة وبعض الجماعات المسلمة المسلحة في جنوب شرقي آسيا والعالمين العربي والإسلامي[60]. ولأن المشاكل التي نجمت عن الصراع في الجنوب أثرت تأثيراً سلبياً على صورة تايلاند الخارجية صارت الحكومة التايلندية أكثر حرصاً على إيجاد حل للصراع، فاستقبلت في يونيو 2005م وفد منظمة المؤتمر الإسلامي الذي أرسل إلى جنوب تايلاند لتقصي الحقائق، والذي أقام بفندق (C.S) بمدينة فطاني. وعلى إثر زيارة البعثة ادعى وزير الخارجية التايلندي وقتها «كنتاثي سفامونقون» (Kantathi Suphamongkon) أن الوفد تفهم أن النزاع في الجنوب ليس نزاعاً دينياً ولم يثبت تورط الدين فيه.[61]

بالفعل كانت هناك مواجهات تحدث من آن لآخر لكن حدتها تراجعت لحد كبير بعد أن كانت سلوكاً يومياً لأجهزة الأمن بفعل مجموعة من التغييرات السياسية التي شهدتها تايلاند وابتعاد المجموعات المعادية للمسلمين عن السلطة وتنامي مظاهر العمل السلمي في أوساط المسلمين لاستعادة حقوقهم إضافة إلى تعهد الحكومة التايلندية بتحسين أوضاع المسلمين والعمل على حل مشكلاتهم وتخفيف القبضة الأمنية عليهم[62]. إلا أنه مما يزيد الصراع تعقيداً وصعوبة ويجعله مستعصياً على الحل عدم وجود مجموعة محددة تتبنى الهجمات أو تتقدم بمطالب محددة، كما أن الحكومة التايلندية لا تعلم جهة بعينها حتى تقوم بالتفاوض معها»[63].

الصراع في الاعلام التايلندي:

من خلال متابعتي لتناول الصحف التايلندية باللغة الانجليزية أستطيع القول يظهر انحيازها التام لرواية الحكومة التايلندية وتجريم الاقلية المسلمة، مما شجع القوات التايلندية على استخدام أساليب أكثر عنفاً ضد المسلمين الحاملين السلاح والأبرياء والعزل. وهو ما دفع في بداياته الأقلية المسلمة إلى الانتباه للخطر المحدق بها، والمؤامرة التي تحاك ضدها والتوحد لصد الخطر. وهذا الانحياز الواضح أدى إلى وقوع المزيد من الحوادث بدلا منَ الحد منها، كما ساهم الإعلام الغربي في رفع معدلات العنف في الجنوب التايلندي شبه المسلم، بتصويره الصراع على أساس أنه حرب تقودها الحكومة التايلندية ضد الإرهاب. إزاء هذه المواقف انبرى الإعلام في بعض

الـدول الإسـلامية وقلـة مـن الأقـلام الإسـلامية للـرد عـلى الإعـلام التايلنـدي والإعـلام الغـربي(64).

مـن الملاحظـات الجديـرة بالذكـر أن الحكومـة بممارسـتها أسـاليب أكـثر عنفـاً ضـد المسـلمين في الجنـوب، شـجعت مسـلحي جبهـات التحريـر الفطانيـة المختلفـة عـلى اسـتحداث وسـائل أكـثر تطـوراً في مواجهـة قـوى الجيـش والقـوى الأمنيـة التايلنديـة، فبـدلاً مـن تفجـيرات الدراجـات الناريـة القديمـة وزرع القنابـل البدائيـة عـلى جانـب الطـرق التـي تسـلكها مركبـات القـوات الحكوميـة وتفجيرهـا وإحـداث خسـائر فادحـة بـين الجنـود، لجـأت إلى الهجـمات المنظمـة التـي طالـت مؤسسـات حكوميـة في الإقليـم مـن مـدارس ومستشـفيات ومقـرات حكوميـة، ومعابـد ورهبـان ،بمـا في ذلـك مـدارس إسـلامية ومسـاجد وأئمـة ومدرسـين، مـع العلـم أن المنفذيـن لمعظـم هـذه الحـوادث مـا زالـوا مجهولـين.

عـود عـلى بـدء ومـن خـلال مـا عرضنـاه عـن الـصراع وأثـره عـلى العلاقـة بـين الاغلبيـة المسـلمة والأقليـة البوذيـة في جنـوب تايلانـد وحتـى نكـون أكـثر دقـة في اسـتخدام المصطلحـات نسـتطيع أن نخلـص مجمـلا أنـه ومـن واقـع الـصراع الـذي وقعـت حوادثـه في الجنوب التايلنـدي في فـترة البحث الزمنية نسـتطيع القـول أنـه صراع بـين حـركات التحريـر الملايويـة والجيـش التايلنـدي والأجهـزة الأمنيـة الأخـرى المنتـشرة في الإقليـم، ومـن ثـم فهـو صراع عسـكري بـين الطرفـين المتقاتلـين مـن جهـة، وصراع سـياسي اقتصـادي اجتماعي بـين الأقليـة المسـلمة وبـين الحكومـة التايلنديـة مـن جهـة أخـرى، وليـس صراعـاً بـين الأقليـة الملايويـة المسـلمة وبـين الأغلبيـة السـيامية البوذيـة، إذ لا يـزال التعايـش الدينـي والمجتمعـي بينهـما قويـا متماسـكا يـبرز بجـلاء في حريـة العبـادة والمعتقـد في المسـاجد والمعابـد والكنائـس عـلى قلتهـا وكذلـك في السـكن وأماكـن العمـل العـام والخـاص والدراسـة والمستشـفيات والأماكـن السـياحية ومناشـط الحيـاة الأخـرى.

النتائج:

ظلـت فطـاني مملكـة ملايويـة إسـلامية منـذ قيامهـا تعاقـب عـلى حكمهـا مجموعـة من السـلاطين المسـلمين إلى أن احتلتهـا مملكـة سـيام البوذيـة وضمتهـا لتايلاند في العـام 1902م.

رغـم طـول أمـد الـصراع إلا أنـه لم يأخـذ أي شـكل مـن أشـكال الـصراع الاثنـي أو الطائفـي ولم يؤثـر بشـكل مبـاشر عـلى النسـيج الاجتماعـي المتماسـك بـين المسـلمين والبوذيـين في جنـوب تايلانـد

دفـع تجـدد الـصراع واتسـاع رقعتـه وازديـاد معـدلات العنـف دفـع بعـض البوذيـين مـن رجـال المـال والأعـمال وشـاغلي الوظائـف الكـبرى، وكذلـك بعـض المسـلمين إلى الهجـرة خـارج الإقليـم المضطـرب.

كان عـدد قتـلى المسـلمين أكـثر مـن عـدد قتـلى البوذيـين، بينـما كان عـدد جرحـى البوذيـين أكـثر مـن جرحـى المسـلمين.

عـدم وجـود رؤيـة واضحـة جـادة للحكومـة تجـاه ايجـاد حـل شـامل ونهـائي للـصراع وعـدم وجـود جهـة بعينهـا تمثـل جبهـات التحريـر الملايويـة تتحـاور معهـا لعـدم توفـر الثقـة بـين الطرفـين أدى إلى تعقيـد الـصراع وطـول أمـده.

برهـن الـصراع عـلى أن المسـلمين في جنـوب تايلانـد يحتاجـون مزيـد مـن المشروعـات التنمويـة في البنيـات التحتيـة..

الهوامش:

(1) جودة حسين، ومحمد خميس الزوكة: جغرافية أوراسيا الإقليمية. دار المعرفة الجامعية (د.ت)، ص58.

(2) محمود شاكر: فطاني-مواطن الشعوب الإسلامية في آسيا، العدد السابع، المكتب الإسلامي، ط|3، 1400هـ/1980م، ص38،39.

(3) Ibrahim Sukri: History of the Malay Kingdom of Pattani.Silkworm Books.Chiang Mai, 2005

(4) ضياء شهاب: «المجاهدون في فطاني» مجلة دعوة الحق. العدد 49، مكة المكرمة: إدارة الصحافة والنشر برابطة العالم الإسلامي، 1986م، ص، 9.

(5) إبراهيم الدهمان: مجلة البيان، العدد السادس عشر، 1409هـ / 1989 م، ص 91.

(6) عرفات عبد العزيز سليمان: الاتجاهات التربوية المعاصرة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1979م، ص 454.

(7) Luke Hunt: Thailand, Forgotten Conflict. February 24,2011. http:// the diplomat. com/

(8) محمود شاكر: التاريخ الإسلامي – التاريخ المعاصر – الأقليات الإسلامية، ج| 22، المكتبة الإسلامية، 1992م، ص 57.

(9) يذكر Neil J.Melvin أنه اعتمد في ذلك على سجلات وزارة الداخلية التايلندية، شعبة الإدارة المحلية التي حسب قوله أنها من المحتمل لم تقم بإحصاء الملايو المسلمين الذين لم يتم تسجيلهم في السجلات الرسمية Neil J.Melvin: Conflict in Southern Thailand Islamism, Violence and the State in the Pattani Insurgency. Sipri policy paper no.20 Stockholm International Peace Research Institute September 2007

(10) http://r-warsh.com/vb/archive/index.php/t-6535.html

(11) http://ar.wikipedia.org/wiki/ %d8 %a2 %d8 %b3 %d9 %8a %d8 %a7

(12) سيد عبد المجيد بكر: الأقليات المسلمة في آسيا وأستراليا
http://service.nso.go.th/nsopublish/service/survey/cult48.pdf.gilquin,michel(200).the Muslims of Thailand.IRSEC silkworm books. ISBN 974-9575-85-7

(13) Osman Abdullah CHuah: Conflicts and Peace Initiatives between Minority Muslims and Thai Buddhists in the Southern Thailand. Volume 3.Issue2.spring2010. http://www.rligionconflictpeace.org/node/61.

(14) Imtiyaz Yusuf.The Southern Thailand Conflict sand the Muslim World.ThammasatUniversity,August2006 saer.org/index.php/post/302

(15) محمد صالح ويحامة: دخول الإسلام وانتشاره في دول جنوب شرقي آسيا. رسالة دكتوراه (غير منشورة). جمهورية السودان، جامعة النيلين، 1426هـ2005-م، ص53.

(16) Rita Camilleri:Muslim Insurgency in Thailand and The Philippines: Implications for Malaysia's Cross-Border Diplomacy.Monash Asia Institute. Monash University, Clayton-Australia.

(17) Buddhist minority declines the ,deep south, due to protracted armed conflict. International displacement monitoring centre. Norwegian Refugee Council

(18) فاي تنكو بتاني: مسلمو تايلاند- تاريخ وقضية. مجلة البصائر (الإنترنت). العدد«33» السنة، 1425هـ/2004م.

(19) Osman AbdullaCHuah:opcit...

(20) (19) ()Peter Chalk: The Malay-Muslim Insurgency in Southern Thailand Understanding the Conflict's Evolving Dynamics www.erap.jeeran.com/plog

(21) (20) () Osman AbdullaCHuah:0pcit.

(22) (21) () Sugunnail,W, Islam, radicalism, and violence in Southern Thailand:Berrjihah di Pattani and the 28 April 2004 attacks, Critical Asian Studie,vol,38,no.1(Mar, 2006) p.141

(23) Barrack raided,20 chools torched in South, the nation(Bangkok),5jan.2004, http://www.nationalmutimedia.com,

Alan Dawsn. History: South Thai Conflict.techentrlstation.com.June30.2008.http://www.kolantamagazine.com

Southern violence: Pattani hit, martial law declared, The Nation,6 Jan.2006.

(24) Peter Chalk:opcit.

(25) Konglang,A: Separatist violence takes new turn in southern Thailand with monk killing, the Nation,24 Jan.2004

(26) Kokaew Wongphan: Creating Sustainable Peace in South Thailand. February 2/2010-http://www.insightconflict.org www.berzinarchives.com/web/ar/archives/study/islam/general/buddhist_view_islam.htm

(27) Andrea Wenzel: Bridging the Religious Divide in Thailand.

(28) Zachary Abuza:Conspiracy of Silence. The insurgency in Southern Thailand. U.S. Institute of peace Press

(29) Kokaew Wongphan: Opcit.

(30) south Thailand insurgency" conflict between Thai government and Muslim in the south" http://www.backpacking-tip-asia.com/south-thailand.

(31) يقع هذا المسجد في قرية تنجونج مركز مانايونج، دائرة جامبو، محافظة فطاني، على بعد

ميلين فقط شرق مدينة فطاني على الطريق الرئيس المؤدي إلى مدينة ناراتيوات. ويعود تاريخ بنائه إلى إلى أكثر من ثلاثمائة عام خلت. ويعتبر هذا المسجد من المآثر التاريخية الإسلامية في جنوب تايلاند، وما يزال حتى اليوم يستخدم لصلاة الجماعة وبعض الأنشطة الدينية التي يقوم بها أهل قرية تنجونج. ومن أجل الحفاظ عليه قام أهل القرية بترميمه وتوسيعه.

(32) http://news.bbc.co.uk/2/hi/asia-pacific/3932323.stm

(33) Southern carnage: Kingdom Shaken, the nation,29,April.2004

(34) Kokaew Wongphan 5years of war in Thailand Deep South. December23,2009/ http://www.insightconflict.org/2009 5years of war

(35) محمد جمال عرفة: ماذا وراء مذابح مسلمي تايلاند المستمرة؟- قصة الإسلام 1/2/2012م http://wwwislamstory.com

(36) محمد جمال عرفة. المرجع السابق Neil J.Melvin Conflict in Southern Thailand.

(37) http://www.aljazeera.net/NR/exeres/20B7AC8E-E46D-42E8-A9FA-0FB4CB-32DED5.html

(38) Neil J.Melvin: opcit.

(39) Peter Chalk:opcit.

(40) Sheridan,M.,Thai coup sparked by failed war Islamits,The Times,24Sep.2006 http://www.timesonline.co.uk

(41) Buddhist minority declines the ,deep south :opcit.

(42) http://r-warsh.com/vb/archive/index.php/t-6535.html و , http://fatani.net/vb/archive. Neil J.Melvin Conflict in Southern Thailand Islamism, Violence and the State in the Pattani Insurgency. Sipri policy paper no.20 Stockholm International Peace Research Institute September 2007.

(43) Alan Dawson: History: South Thai Conflict

(44) Zachary Abuza: opcit..

(45) Andrea Wenzel. Bridging the Religious Divide in Thailand. Geo Quiz.30November2011

(46) Srisompob Jitpiromsri: Formation of the New Imagined Violence. Deep South Watch. Center for the Study of Conflict and Cultural Diversity, Prince of Songkla University

(47) Srisompob Jitpiromsri: ibid.

(48) Buddhist miotity: opcit.

(49) - لمزيد من المعلومات عن عدد القتلى من 2009-2004م انظر: حركة التمرد في جنوب تايلاند- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: مجموعة مراجع على الانترنت.2/2/2012

(50) Buddhist minority:opcit

(51) Pamela Geller. Jihad in Thailand: Muslims murder last Buddhist in South Thailand town. Special from RV in Thailand

(52) Bertil Linter. BOOK REVIEW. Kingdom of Conflict…Asia Pacific Media Servic-es:عـرض كتـاب إبراهيـم شـكري. تاريـخ مملكـة فطـاني الفطانيـة الـذي صـدر في شـيانغ مـاي 2005م في 115صفحـة.

(53) Peter Chalk: opcit.

(54) Academic Discussion on the deep south conflict: http://www.insightonconflict.org/conflicts/thailand

(55) Don Path: an Confusion reigns on, peace processes, in the deep South. The Nation January 27,2012.

(56) Academic Discussion :opcit.

(57) Kokaew Wongphan: opcit.

(58) Neil J.Melvin: opcit.

(59) Marc Askew: Legitimacy Crisis in Thailand http://www.silkwormbooks.com.

(60) Zachary Abuza: opcit

(61) Thai News service: OIC delegation visits Southern Thailand,7June 2005,cited in Harish,s.p., Ethnic or religious cleavage? Investigating the nature of the conflict in southern Thailand, Contemporary Southeast Asia,vol.28.no.1(Apr.2006),p.63.

(62) http://www.al-madina.com/node/295199/risala حـوار مـع الدكتـور اسـماعيل لطفـي مديـر كليـة جـالا الاسـلامية -(جامعـة فطـاني حاليـا)

(63) south Thailand insurgency" conflict between Thai government and Muslim in the south.

(64) Buddhist minority: opcit.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

(1) إبراهيم الدهمان: مجلة البيان، العدد السادس عشر، 1409هـ / 1989م.

(2) إبراهيم شكري. تاريخ مملكة فطاني الفطانية، شيانغ مايو 2005م.

(3) جودة حسين، ومحمد خميس الزوكة: جغرافية أوراسيا الإقليمية. دار المعرفة الجامعية (د.ت).

(4) ضياء شهاب: «المجاهدون في فطاني» مجلة دعوة الحق. العدد 49، مكة المكرمة: إدارة الصحافة والنشر برابطة العالم الإسلامي، 1986م.

(5) عرفات عبد العزيز سليمان: الاتجاهات التربوية المعاصرة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1979م.

(6) فاي تنكو بتاني: مسلمو تايلاند- تاريخ وقضية. مجلة البصائر (الإنترنت). العدد«33» السنة، 1425هـ/2004م.

(7) محمد صالح ويحامة: دخول الإسلام وانتشاره في دول جنوب شرقي آسيا. رسالة دكتوراه (غير منشورة). جمهورية السودان، جامعة النيلين، 1426هـ2005-م.

(8) محمود شاكر: التاريخ الإسلامي – التاريخ المعاصر – الأقليات الإسلامية، ج| 22، المكتبة الإسلامية، 1992م.

(9) محمود شاكر: فطاني-مواطن الشعوب الإسلامية في آسيا، العدد السابع، المكتب الإسلامي، ط|3، 1400هـ/1980م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

(1) Alan Dawson: History: South Thai Conflict.

(2) Andrea Wenzel. Bridging the Religious Divide in Thailand. Geo Quiz.30November2011.

(3) Bertil Linter. BOOK REVIEW. Kingdom of Conflict…Asia Pacific Media Services.

(4) Buddhist minority declines the ,deep south, due to protracted armed conflict. International displacement monitoring centre. Norwegian Refugee Council.

(5) Don Path: an Confusion reigns on, peace processes, in the deep South. The Nation January 27,2012.

(6) Ibrahim Sukri: History of the Malay Kingdom of Pattani. Silkworm Books . Chiang Mai, 2005.

(7) Neil J.Melvin Conflict in Southern Thailand Islamism, Violence and the State in the Pattani Insurgency. Sipri policy paper no.20 Stockholm International Peace Research Institute September 2007.

(8) Pamela Geller. Jihad in Thailand: Muslims murder last Buddhist in South Thailand town. Special from RV in Thailand.

(9) Rita Camilleri :Muslim Insurgency in Thailand and The Philippines: Implications for Malaysia's Cross-Border Diplomacy .Monash Asia Institute. Monash University, Clayton-Australia.

(10) Southern carnage: Kingdom Shaken, the nation,29,April.2004.

(11) Southern violence: Pattani hit, martial law declared, The Nation,6 Jan.2006.

(12) Srisompob Jitpiromsri: Formation of the New Imagined Violence. Deep South Watch. Center for the Study of Conflict and Cultural Diversity, Prince of Songkla University.

(13) Sugunnail,W, Islam, radicalism, and violence in Southern Thailand:Berrjihah di Pattani and the 28 April 2004 attacks, Critical Asian Studie,vol,38,no.1(Mar,2006).

(14) Thai News service: OIC delegation visits Southern Thailand,7June 2005,cited in Harish,s.p., Ethnic or religious cleavage? Investigating the nature of the conflict in southern Thailand, Contemporary Southeast Asia,vol.28.no.1(Apr.2006).

(15) Zachary Abuza:Conspiracy of Silence. The insurgency in Southern Thailand. U.S. Institute of peace Press.

ثالثاً: الشبكة العنبكوتية:

(1) حركة التمرد في جنوب تايلاند- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: مجموعة مراجع على الانترنت. 2/2/2012م.

(2) سيد عبد المجيد بكر: الأقليات المسلمة في آسيا وأستراليا: http://service.nso.go.th/nsopublish/service/survey/cult48.pdf.gilquin,michel(200).the Muslims of Thailand.IRSEC silkworm books. ISBN 974-9575-85-7

(3) محمد جمال عرفة: ماذا وراء مذابح مسلمي تايلاند المستمرة؟- قصة الإسلام 1/2/2012م http://wwwislamstory.com

(4) Academic Discussion on the deep south conflict: http://www.insightonconflict.org/conflicts/thailand.

(5) Alan Dawsn. History: South Thai Conflict .techentrlstation.com.June30.2008. http://www.kolantamagazine.com

(6) Barrack raided,20 chools torched in South, the nation(Bangkok),5jan.2004, http://www.nationalmutimedia.com.

(7) http://ar.wikipedia.org/wiki/ %d8 %a2 %d8 %b3 %d9 %8a %d8 %a7

(8) http://fatani.net/vb/archive.

(9) http://news.bbc.co.uk/2/hi/asia-pacific/3932323.stm

(10) http://r-warsh.com/vb/archive/index.php/t-6535.html

(11) http://r-warsh.com/vb/archive/index.php/t-6535.html.

(12) http://www.aljazeera.net/NR/exeres/20B7AC8E-E46D-42E8-A9FA-0FB4CB-32DED5.html.

(13) http://www.al-madina.com/node/295199/risala

(14) Imtiyaz Yusuf. The Southern Thailand Conflict sand the Muslim World. Tham-masatUniversity,August2006 saer.org/index.php/post/302

(15) Kokaew Wongphan 5years of war in Thailand Deep South. December23,2009/ http://www.insightconflict.org/2009 5years of war

(16) Kokaew Wongphan: Creating Sustainable Peace in South Thailand. February 2/2010-http://www.insightconflict.org www.berzinarchives.com/web/ar/ar-chives/study/islam/general/buddhist_view_islam.html.

(17) Konglang,A: Separatist violence takes new turn in southern Thailand with monk killing, the Nation,24 Jan.2004

(18) Luke Hunt: Thailand, Forgotten Conflict. February 24,2011. http:// the diplomat. com/

(19) Marc Askew: Legitimacy Crisis in Thailand http://www.silkwormbooks.com.

(20) Osman Abdullah CHuah: Conflicts and Peace Initiatives between Minority Mus-lims and Thai Buddhists in the Southern Thailand. Volume 3.Issue2.spring2010. http://www.rligionconflictpeace.org/node/61.

(21) Peter Chalk: The Malay-Muslim Insurgency in Southern Thailand Understand-ing the Conflict's Evolving Dynamics www.erap.jeeran.com/plog.

(22) Sheridan,M.,Thai coup sparked by failed war Islamits,The Times,24Sep.2006 http://www.timesonline.co.uk

(23) south Thailand insurgency" conflict between Thai government and Muslim in the south" http://www.backpacking-tip-asia.com/south-thailand.

التنافس الاقليمي والدولي في القرن الافريقي وأثره علي الأمن القومي السوداني (2010 - 2024م)

د. عماد سليمان محمد أحمد كرار
باحث مهتم بشؤون القرن الأفريقي

المستخلص :

أهتمت الدراسة بالتعرف علي تأثير التنافس والصراع الاقليمي والدولي علي الاستحواذ علي الموانئ و بناء القواعد العسكرية في القرن الإفريقي علي الأمن القومي السوداني، يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس، ما هو تأثير التنافس والصراع الاقليمي والدولي علي الاستحواذ علي الموانئ و بناء القواعد العسكرية في القرن الإفريقي علي الأمن القومي السوداني؟ استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة والمنهج التاريخي والواقعي . استخدمت المقابلة كأداة لجمع البيانات الأولية . توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: يواجه السودان تحدياً أمنياً حقيقياً وهو بسبب دخول فاعلين إقليمين ودوليين ذات مصالح متضاربة إلي منطقة القرن الإفريقي، بما يعنيه ذلك من نشوء صراع بين تلك القوي المتنافسة علي تلك المنطقة الحيوية والاستراتيجية . من أهم التوصيات : ضرورة قيام السودان بدراسة وتحليل المؤثرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الاستراتيجية علي مستوي العلاقات مع بلدان القرن الإفريقي، للعمل علي وضع رؤية استراتيجية، تمكنه من التموضع والتموقع لحماية مصالحه الاستراتيجية، ترتكز علي قاعدة توازن المصالح . يجب أن تقوم دول القرن الإفريقي المطلة علي البحر الاحمر إيجاد طريقة للاستفادة من الإستثمارات الجديدة ووضع اجندة تنموية مشتركة، من دون التخلي عن سيادتها او الإنجرار الي منافسات سياسية تضر بأمنها القومي.

الكلمات المفتاحية : التنافس والصراع الاقليمي والدولي، القرن الافريقي، الامن القومي .

Regional and international competition in the Horn of Africa and its impact on Sudanese national security (2010-2024 AD)

Dr. Amad Aldeen Sluman

Abstract :

The study focused on identifying the impact of regional and international competition and conflict on the acquisition of ports and the construction of military bases in the Horn of Africa on Sudanese national security. African on Sudanese national security? The study used the analytical descriptive approach, case study, and the historical and realistic approach. The interview was used as a tool for collecting primary data. The study reached many results, the most important of which are: Sudan faces a real security challenge, which is due to the

entry of regional and international actors with conflicting interests into the Horn of Africa, which means the emergence of a conflict between those competing forces over that vital and strategic region. Among the most important recommendations: the need for Sudan to study and analyze the strategic political, economic, social and security influences at the level of relations with the countries of the Horn of Africa, to work on developing a strategic vision that enables it to position and locate to protect its strategic interests, based on the basis of a balance of interests. The countries of the Horn of Africa bordering the Red Sea must find a way to benefit from new investments and set a common development agenda, without giving up their sovereignty or being drawn into political rivalries that harm their national security.

Keywords: region Keywords: regional and international competition and conflict, the Horn of Africa, national security.

الإطار المنهجي :

1-1 مقدمة :

تعد منطقة القرن الإفريقي واحدة من الاقاليم الجيوستراتيجية بالغة الاهمية في التقسيم الجيوبولتيكي العالمي، حيث إستحوذت، وعلي مر الحقب التاريخية علي أهمية محورية في حركة المواصلات البحرية، فضلا عن امتلاكها لعوامل الجذب، بسبب ما تتميز به من تناقضات عرقية وسياسية وحضارية، وما تكتنفه من ثروات طبيعية جعلته يحتل مكانة متميزة في ادراك الاقليمية والقوي العظمي والكبرى، شأنها شأن جميع المناطق ذات الإمتداد العالمي. وهي تعد اكثر إتساعاً، واشد تأثيراً من الناحية الاستراتيجية علي الجغرافية، ذلك أنها علي الصعيد الجغرافي تضم الصومال واثيوبيا واريتريا وجيبوتي فقط، أما علي المستوي الجيوسياسي، فإن المنطقة تشمل العديد من الدول والقوي التي تتفاعل وتتبادل علاقات التأثير والتأثر فيما بينها، وعلي هذا الاساس فإن المنطقة تستمد قدراً من الأهمية ناجمة من قيمتها الاستراتيجية لإرتباطها الوثيق بالبحر الاحمر، والذي يعد بدوره من أهم طرق المواصلات البحرية في العالم و حلقة الوصل بين مناطق الانتاج النفطي (دول الخليج العربي، ايران، والقرن الافريقي)، ومناطق الاستهلاك النفطي في دول الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية، وبذلك أصبحت في اول سلم اولويات تأمين وتحقيق أمن الطاقة العالمي.

لذلك فقد شهدت منطقة القرن الإفريقي تطورات بالغة الأهمية لم تقتصر تأثيراتها علي دولها فحسب، وانما امتدت الي سياسات وإستراتيجيات قوي اقليمية ودولية . أن اهتمام السودان بمنطقة القرن الإفريقي والتنافس والصراع الاقليمي والدولي علي بناء القواعد العسكرية والاستحواذ علي الموانئ المدنية، يمثل قضية إستراتيجية بالنسبة له، فهي مسألة تتعلق بعمق إستراتيجي ولرغبته في تثبيت وجوده كدولة ذات تأثير في منطقة القرن الإفريقي، ولضمان صيانة وحماية أمنه

القومي.

أولاً : مشكلة الدراسة :

- يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس: ما هو تأثير التنافس والصراع الاقليمي والدولي علي الاستحواذ علي الموانئ و بناء القواعد العسكرية في القرن الإفريقي علي الأمن القومي السوداني؟
- يمكن تفصيل هذا السؤال الرئيس من خلال الأسئلة التفصيلية التالية:
- ما هي الآثار السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية للتنافس والصراع الاقليمي والدولي علي الاستحواذ علي الموانئ و بناء القواعد العسكرية في القرن الإفريقي علي الأمن القومي السوداني؟
- ما مدي المقدرة علي التنبؤ ووضع سيناريوهات لشكل العلاقات في القرن الإفريقي في المستقبل ؟
- ما مدي مقدرة السودان علي ربط التطورات والتغيرات العسكرية في منطقة القرن الإفريقي بالقدرات العسكرية الدفاعية السودانية ؟
- الي أي مدي يمكن تحديد الاستراتيجيات المناسبة والفعالة للتعامل مع مهددات هذا التنافس لتقليل مخاطرة والاستفادة من فرصه ؟
- الي أي مدي يمكن الاستفادة من العلاقات الاستراتيجية مع روسيا ؟

ثانياً : أهداف الدراسة :

تركز الدراسة بشكل عام على قياس تأثير التنافس والصراع الاقليمي والدولي علي الاستحواذ علي الموانئ و بناء القواعد العسكرية في القرن الإفريقي علي الأمن القومي السوداني، ولتحقيق هذا الهدف العام تم صياغة مجموعة من الأهداف الفرعية علي النحو التالي:

تحليل الآثار السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية للتنافس والصراع الإقليمي والدولي علي الاستحواذ علي الموانئ و بناء القواعد العسكرية في القرن الإفريقي علي الأمن القومي السوداني.

تقدير مدي التواجد والتنافس والذي بدا يأخذ شكل أقامت القواعد العسكرية وتواجد عسكري، مما قد يودي لنشوب صراع بسبب تحقيق المصالح الذاتية لكل دولة.

ربط التطورات والتغيرات العسكرية في منطقة القرن الإفريقي بالقدرات العسكرية الدفاعية السودانية.

التنبؤ ووضع سيناريوهات لشكل العلاقات في القرن الإفريقي في المستقبل، وإنشاء تجمع إقليمي لدول المنطقة.

تحديد الاستراتيجيات المناسبة والفعالة للتعامل مع مهددات هذا التنافس لتقليل مخاطرة والاستفادة من فرصه.

تحليل الآثار الاقتصادية والعسكرية الدفاعية من خلال التقارب السوداني الروسي .

ثالثاً : فرضيات الدراسة :

تسعي الدراسة الي اثبات الفرضية الرئيسة، التنافس والصراع الاقليمي والدولي علي الاستحواذ علي الموانئ و بناء القواعد العسكرية في القرن الإفريقي له تأثير علي الأمن القومي السوداني.

وتتفرع من الفرضية الرئيسة الفرضيات الآتية:

هنالك تأثير سياسي واقتصادي وامني واجتماعي للتنافس والصراع الاقليمي والدولي علي الإستحواذ علي الموانئ و بناء القواعد العسكرية في القرن الإفريقي علي الأمن القومي السوداني.

إن أقامت القواعد العسكرية والتواجد العسكري في منطقة القرن الإفريقي قد يودي لنشوب صراع عسكري مما يؤثر علي الأمن القومي السوداني.

إن ربط التطورات والتغيرات العسكرية في منطقة القرن الإفريقي بالقدرات العسكرية الدفاعية السودانية يسهم في تحقيق الأمن القومي السوداني.

إن التنبؤ ووضع سيناريوهات لشكل العلاقات في القرن الإفريقي في المستقبل، وإنشاء تجمع إقليمي لدول المنطقة يسهم في تحقيق الأمن القومي السوداني.

إن تحديد الاستراتيجيات المناسبة والفعالة للتعامل مع مهددات هذا التنافس لتقليل مخاطره والاستفادة من فرصه يسهم في تحقيق الأمن القومي السوداني.

إن التقارب بين السودان وروسيا يساهم في تحقيق الأمن القومي السوداني .

رابعاً : اهمية الدراسة :

تسليط الضوء علي واقع الأمن القومي السوداني والتطورات الإقليمية التي يمكن أن تؤثر عليه.

اهتمام السودان بخلق علاقات إستراتيجية في منطقة القرن الإفريقي تحمي مصالحه وأمنه القومي .

يمكن الإستفادة من الدراسة في زيادة الوعي بأهمية الأمن القومي السوداني والمؤثرات والمهددات التي يمكن أن تؤثر عليه.

تحديد المطلوبات اللازمة لتلافي المهددات لقيام قواعد عسكرية في منطقة القرن الإفريقي.

رفد المكتبة السودانية بالدراسات والابحاث العلمية لتكون مرجع يستفاد منه للدراسات الاستراتيجية الأمنية المستقبلية.

خامساً : منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي، بجانب اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، بالإضافة للمنهج الواقعي .

سادساً : مصادر الدراسة :

تم جمع بيانات الدراسة الثانوية من الكتب والمراجع والمجلات والمنشورات والمؤتمرات والدراسات السابقة، أما البيانات الأولية فتم جمعها عن طريق المقابلة.

سابعاً : حدود الدراسة :

الحدود الزمانية: تتناول الدراسة في حدودها الزمانية الفترة الممتدة من 2010 حتي العام 2024م.

الحدود المكانية: تركز الدراسة في حدودها الجغرافية علي منطقة القرن الإفريقي.

حدود الموضوع: التنافس والصراع الإقليمي والدولي علي الاستحواذ علي الموانئ و بناء القواعد العسكرية في القرن الإفريقي وأثره علي الأمن القومي السوداني.

ثامناً : الدراسات السابقة :

دراسة (احمد، 2024)[1] تناولت النفوذ الروسي في إفريقيا:

الدوافع والاستراتيجية والأدوات، تعتقد روسيا، أن لديها مهمة تاريخية مقدسة، في استعادة إرث «عظمتها» التاريخية، وانتزاع «حقوقها» التي سلبها الغرب إياها، وعكس الهزيمة الجيوسياسية التي تلقتها بعد تفكُّك الاتحاد السوفيتي، وتجنُّب الأخطاء التي وقع فيها الأخير، عَبْر التعاون مع إفريقيا، ومدّ النفوذ فيها على كافة المستويات، دون إرهاق خزينة الدولة، ومن المفيد عند دراسة وتحليل السياسات الروسية عدم إغفال طابع الحكم الفردي الذي يتمتع به بوتين، الذي يسعى «لاستعادة» أمجاد روسيا. وتتبع موسكو عدة سياسات غرضها ترسيخ وجودها العسكري في القارة، وعلى ساحل المتوسط في شمال إفريقيا، والهيمنة على قطاع الطاقة من غاز ونفط، وقطاعَي التعدين والمعادن، وفتح السوق الإفريقية لمنتجاتها.

دراسة (رياض، 2019)[2] بعنوان الموانئ الخليجية وأثرها في تطور العلاقات الخليجية – الافريقية :

هدفت الدراسة للتعرف علي طبيعة العلاقات الخليجية الافريقية ورسم سياسة مستقبلية لدور الموانئ الخليجية في تحسين العلاقات العربية الافريقية، اتبع الباحث المنهج الوظيفي والمنهج التحليلي للمتغيرات الجغرافية والتاريخية للدراسة. خلصت الدراسة الي توضيح الدور الاقتصادي الذي تلعبه الموانئ الخليجية في رسم العلاقات الاقتصادية مع دول القارة الافريقية وكان ابرزها الموانئ الاماراتية والسعودية والعمانية، فالتوزيع الجغرافي للموانئ الخليجية الذي شهد تشتتا واضحا علي مختلف طرق التجارة الدولية التي تربط الشرق بالغرب ساهم هو الاخر في ربط منطقة الخليج العربي بأفريقيا اقتصاديا وسياسيا وتاريخيا، فاستمرارية تدفق البترول العربي عبر هذه الموانئ علي كافة دول العالم منحها اهمية كبيرة في المعادلة الاقتصادية للمنطقة.

دراسة (سمية،2016)[3]:

أهتمت الدراسة بالتنافس على موانئ القرن الإفريقي الواقعة على مدخل البحر الأحمر الجنوبي، وتقديم تفسير لهذا التنافس وأسبابه، ولاسيما بعد حصول دولة الإمارات على حق الانتفاع بمعظم موانئ القرن الإفريقي في الصومال وجيبوتي وإريتريا. وأصبحت هذه الموانئ قواعد لانطلاق العمليات العسكرية الجوية العربية في الحرب بين التحالف العربي والانقلابين في اليمن، القت الدراسة الضوء على هذه القضية بتوضيح أهمية القرن الإفريقي والتنافس بين القوى الاستعمارية على التحكم به وكيف أضحت محل استقطاب بين القوتين العظميين خلال سنوات الحرب الباردة،

مـرورًا بعسـكرة البحـر الأحمـر وتدفـق البـوارج الحربيـة العالميـة عليـه أثنـاء الحـرب عـلى الإرهـاب، وتصاعـد ظاهـرة القرصنـة التـي تسـببت بأزمـة لحركـة الملاحـة، ليتحـول إلى سـاحة دوليـة مفتوحـة بعـد أن كان مـشروع بحـيرة عربيـة تسـيطر عـلى معظـم مجـراه أقطـار عربيـة لمحـاصرة الكيـان الصهيـوني، و الوضـع الراهـن لموانـئ القـرن الإفريقـي الواقعـة قبالـة البحـر الأحمـر وخليـج عـدن، والتنافـس الاقتصادي والعسـكري بـين الإمـارات، وهـي الجهـة العربيـة الوحيـدة، وبـين تركيـا وإسرائيـل وإيـران وحتـى الصـين التـي افتتحـت قاعـدة عسـكرية لهـا في جيبـوتي، ومـدى شرعيـة العقـود المبرمـة مـع هـذه الأطـراف.

دراسـة (سـامي،2013)[4] التنافـس الامريكـي الصينـي في افريقيـا منـذ نهايـة الحـرب البـاردة :

دراسـة خاصـة بالسـودان، تطرقـت الدراسـة للعلاقـات الصينيـة الافريقيـة لكـن مـن زاويـة المقارنـة بينهـا والعلاقـات الامريكيـة الصينيـة، وتناولـت نقـاط الاحتـكاك بينهـما في القـارة مـع التركيـز عـلي السـودان باعتبارهـما احـدي اكـثر الحـالات وضوحـا للتنافـس بـين البلديـن بداخـل افريقيـا، خلصـت الدراسـة الي ان الصـين اسـتطاعت التفـوق عـلي الولايـات المتحـدة الامريكيـة، وان تحـل محلهـا وتصبـح الشريـك التجـاري الـدولي الاول للقـارة الافريقيـة، وذلـك اعتبـارا مـن 2009م.

دراسة (نائل،2013)[5] :

بعنـوان السياسـة الخارجيـة الاسرائيليـة تجـاه منطقـة القـرن الافريقـي واثرهـا عـلي الامـن القومـي العـربي مـن 1991-2011، تناولـت الدراسـة السياسـة الخارجيـة الاسرائيليـة تجـاه منطقـة الـشرق الاوسـط، وابـراز مـدي الاهتـمام الاسرائيـلي بالمنطقـة، حيـث ربطـت بـين الجهـود الاسرائيليـة وحرصهـا عـلي تمتـين علاقاتهـا بـدول القـرن الافريقـي تاريخيـا، وبـين محـددات السياسـة الاسرائيليـة بالمنطقـة والتـي بدورهـا تفسـر اسـباب التوجـه الاسرائيـلي نحوهـا، واهتمامهـا المتزايـد بهـا، والمسـاعي الاسرائيليـة للتغلغـل في منطقة القـرن الافريقـي، تناولـت الدراسـة بالتحليـل مـدي تأثـير التغلغـل الاسرائيـلي في القـرن الافريقـي عـلي الامـن القومـي العـربي بشـكل عـام، والامـن القومـي السـوداني والمـصري واليمنـي بشـكل خـاص. توصلـت الدراسـة الي اثبـات صحـة الفـروض التـي اسـندت اليهـا والتـي مفادهـا: ان الاهتـمام الاسرائيـلي بالمنطقـة يـأتي ضمـن مـدركات النخبـة الحاكمـة في اسرائيـل، عـلي مـا تشـكله المنطقـة مـن اهميـة جيواسـتراتيجية واقتصاديـة لدولـة اسرائيـل، اوصـت الدراسـة بـضرورة تطويـر العلاقـات العربيـة الافريقيـة، ولتحجيـم التحـركات الاسرائيليـة في القـرن الافريقـي، مـن خـلال رسـم خطوط لتعـاون الاسـتراتيجي بين العـرب والافارقـة، وضرورة تغيـير نمـط التعامـل العـربي مـع تلـك الـدول الفقـيرة ومدهـم بالمسـاعدات اللازمـة، وتفعيـل دور الجامعـة العربيـة لتكـون مرجـع عـربي ومسـاعدتها في تدشـين مراكـز عربيـة ثقافيـة في القـرن الافريقـي ودعمهـا في عمـل شراكـة عربيـة مـع الهيئـات والمنظـمات الدوليـة الخيريـة.

دراسـة (عاصـم، 2011)[6] توثيـق علاقـات السـودان عـبر شـراكات اسـتراتيجية مـع دول محيطـه الإقليمـي :

هدفـت الدراسـة إلى تتبـع مسـار العلاقـات السـودانية الإفريقيـة والإطـار الـذى كان يحكـم مسـيرة العلاقـات السـودانية بـدول جـواره الإفريقـي والبحـث في إمكانيـة توثيـق هـذه العلاقـات بعـد

تكويـن الدولـة الجديـدة في الشـمال السـوداني عقـب الانفصـال، اسـتخدمت الدراسـة المنهـج الوصفـي التحليـلي و الأسـلوب المقـارن . مـن اهـم النتائـج : لـن يسـتطيع السـودان أن يتطـور اقتصاديـا وتنمويـاً ويعيـش في أمـن وطمأنينـة مـالم تنعـم البيئـة التـي تحيـط بـه بالأمـن والاسـتقرار والتنميـة وتحركـه في اتجـاه إقامـة علاقـات وثيقـة مـع دول محيطـه الإقليمـي تحـت مظلـة حملـة منظمـة وفـق اسـتراتيجيات معـدة بنـاءاً عـلى معلومـات مؤكـدة تعمـل عـلى ترسـيخ العلاقـات بـين السـودان ودول جـواره الإقليمـي، بغـرض الاسـتفادة مـن هـذه العلاقـات في زيـادة مقـدرات الدولـة السـودانية مـن القـوة والـثراء الإقتصـادى . اهـم التوصيـات: تحديـث مؤسسـات صنـع القـرار المختصـة بالشـأن الإفريقـي . إشراك مراكـز البحـوث والدراسـات في تفعيـل الأنشـطة البحثيـة عـن القـارة الإفريقيـة عـلى كافـة الأصعـدة ذات الاهتـمام سـوى كانـت سياسـية أو إقتصاديـة أو أمنيـة أو علميـة أو ثقافيـة، الاهتـمام بدعـم وتطويـر أداء البعثـات الدبلوماسـية عـلى المسـتوى الأفريقـي وخاصـة فيـما يتعلـق بالجانـب الثقـافي والعلمـي .

دراسـة (يـاسر،2000)([7]) تناولـت صـراع القـوى العظمـى حـول المـوارد في إفريقيـا أنمـوذج التنافـس الأمـريكي ـ الصينـي عـلى السـودان، تتنـاول الدراسـة صراع القـوى العظمـى حـول المـوارد في إفريقيـا بالتركيـز عـلى الـصراع الصينـي الأمريـكي عـلى مـوارد السـودان. بـدأت الدراسـة باسـتعراض طبيعـة المـوارد في إفريقيـا ثـم اسـتعرضت الهيمنـة الأمريكيـة عـلى إفريقيـا في ظـل النظـام الـدولي الجديـد والرؤيـة الأمريكيـة لإفريقيـا بعـد سـقوط المعسـكر الاشـتراكي الشرقـي وبعـد أحـداث 11 سـبتمبر 2001م والاهتـمام الصينـي بإفريقيـا وحتميـة الـصراع مـع الولايـات الأمريكيـة، وختمـت الدراسـة باسـتعراض التنافـس الأمريـكي الصينـي عـلى المـوارد في السـودان.

الاطار النظري :

2-1 مفهوم الامن القومي :

عـلي الرغـم مـن أن مفهـوم الامـن القومـي متبايـن بـين الـدول، الا أنـه لا يخـرج منهجيـاً عـن إطـار تفاعـل العلاقـة بـين السياسـة مـن جهـة، والجغرافيـا والاقتصـاد والتاريـخ واللغـة مـن جهـة أخـري، وهـذه تعـد ضمـن مقومـات مفهـوم الأمـن الاساسـية.([8])

هـو حمايـة كيـان الآمـة وشـخصيتها الوطنيـة مـن تهديـدات القـوي الأجنبيـة، وشـعور الآمـة بالأمـان في ظـل الدولـة بفعـل غيـاب المهـددات الخارجيـة، أو قـدرة الدولـة عـلي ردع تلـك المهـددات حـال وجودهـا، وهـو مفهـوم مرتبـط بفلسـفة النظـام السـياسي في لحظـة معينـة مـن واقـع أن التهديـد لا يتجـه للفـرد وإنمـا للجماعـة.([9])

هـو امـن الدولـة داخليـا وخارجيـا محليـا وإقليميـا ودوليـا، مـع ارتبـاط هـذا المفهـوم بفلسـفة النظـام السـياسي، وبمفهـوم السـيادة والمصلحـة العليـا للدولـة.([10])

2-1-1 أبعاد ومقومات الأمن القومي :

للأمـن القومـي أبعـاد ومقومـات سياسـية واقتصاديـة واجتماعيـة وعسـكرية وإيديولوجيـة وجغرافيـة وكلهـا لهـا خصائصهـا التـي تثبـت ترابطهـا وتكاملهـا وهـي:

البعـد والمقـوم السـياسي: لـه شـقين داخـلي وخارجـي، الداخـلي يتعلـق بتماسـك الجبهـة الداخليـة

والسلام الاجتماعي وتراجع القبلية والطائفية بما يحقق ويدعم الوحدة الوطنية . أما البعد الخارجي يتصل بتقدير أطماع الدول العظمي والقوي الإقليمية في ارض الدولة ومواردها ومدي تطابقها أو تعارضها مع الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

كما انه يتمحور في اتجاهين أساسيين:

يختص بالتفاعلات السياسية القائمة داخل النسق السياسي الوطني (المشاركة السياسية، الانتخابات، السلطة،...) ، وكذا قابلية النظام علي تعبئة عناصر قوة الدولة لتحقيق أهدافه التنموية.

يشير إلي قدرة الدولة علي الاندماج في النسق الإقليمي والدولي لتحقيق أهدافها الوطنية من خلال سياساتها الخارجية.

البعد والمقوم الاقتصادي: إن مسائل الدفاع والاقتصاد والأمن كل لا يتجزأ، ولذلك فإن مجالا الأمن القومي هو الاستراتيجية العليا التي تعني بتنمية واستخدام كافة موارد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية، كذلك النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي هما الوسيلتان لتحقيق المصالح الأمنية للدولة.([11])

البعد والمقوم الاجتماعي: يشير هذا العامل إلي طبيعة التكوين الاجتماعي (طوائف، أقليات، مذاهب،...) ونوعية العلاقة السائدة في المجتمع (تعاون أو صراع) وكذا التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في ظل موارد محدودة، ويرتبط هذا البعد كذلك بتعزيز الوحدة الوطنية كمطلب رئيسي لسلامة الكتلة الحيوية للدولة ودعم الإرادة القومية وإجماع شعبها علي مصالح وأهداف الأمن القومي والتفافه حول قيادته السياسية.

البعد والمقوم العسكري: تتحقق مطالب الدفاع والأمن من خلال بناء قوة عسكرية قادرة علي تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري والردع الدفاعي علي المستوي الإقليمي لحماية الدولة من العدوان الخارجي . والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية في تأييد السياسة الخارجية للدولة وصياغة دورها القيادي خاصة علي المستوي الإقليمي.

البعد والمقوم الجغرافي أو الجيوبوليتكي: تحكمه دلالات الموقع الجغرافي وحدوده الطبيعية مع الدول المجاورة وعلاقات التحالف وحسن الجوار والمصالح القومية الحيوية ودور الدولة في السيطرة علي الممرات المائية والمضائق وتأثيرها علي التجارة العالمية وصادرات الطاقة وحركة الأفراد والسلع عبر الحدود المشتركة مع البلدان المحيطة بالدولة. ([12])

2-1-2 القرن الإفريقي :

وردت في وثائق الأرشيف السوداني بدار المحفوظات البريطانية، وهي عبارة عن خطاب موجه من المفوض البريطاني في أديس أبابا «ويلغردتسيجر» إلى حاكم عام السودان في ظل الحكم الثنائي المصري البريطاني للسودان مؤرخ بتأريخ 11/10/1917. وقد عرضت الوثيقة تصوراً شاملاً لمنطقة القرن الإفريقي والسودان وكينيا. واستناداً على هذه الوثيقة أن القرن الإفريقي هو ذلك البروز المثلث الشكل، الواقع بين الشرق الإفريقي الذي يشرف على المحيط الهندي، خليج عدن، ويمتد شمالاً على ساحل البحر الأحمر لمسافة 600 ميل، ويمتد إلى داخل القارة الإفريقية ليشمل كلاً

مـن الصومـال، جيبـوتي، إريتريـا، إثيوبيـا، كينيـا والسـودان، وبالنسـبة للأخيرتـين فقـد تـم إدخالهـا ضمـن دول القـرن الإفريقـي بسـبب التداخـل العرقـي واللغـوي بينهـما وبـين دول القـرن الإفريقـي.[13]

القـرن الإفريقـي يضـم كلا مـن الصومـال، إثيوبيـا، إريتريـا وجيبـوتي، وأضـاف لهـذه الـدول كل مـن كينيـا والسـودان، لاعتبـارات جيوإسـتراتيجية ولتداخـل الحـدود والأقليات.[14]

أمـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وبصفـة خاصـة منـذ عهـد الرئيـس «بيـل كلنتـون» فقـد وسَّـعت حـدود القـرن الإفريقـي ليشـمل السـودان وكينيـا زائـداً منطقـة البحـيرات العظمـى ككل وسـمته بالقـرن الإفريقـي الكبـير، وهنـاك مـن جعـل اليمـن ضمـن دول القـرن الإفريقـي، بحكـم القـرب الجغـرافي والتواصـل السـكاني والتأثير والتأثـر.[15]

3-1-2 البيئة الإقليمية والدولية لمنطقة القرن الإفريقي :

ورثـت دول القـرن الإفريقـي منـذ حصولهـا عـلي الاسـتقلال السـياسي مجتمعـا مجـزءا وممزقـا بصـورة واضحـة حتـى أصبحـت فـور حصولهـا عـلي الاعـتراف الـدولي مجـرد إطـار قانـوني وسـياسي، بعيـدا عـن أن تكـون حقيقـة اجتماعيـة وثقافيـة كـما هـو متعـارف عليـه في تقاليـد الدولـة القوميـة، فقـد عانـت المنطقـة مـن مشـكلات مجتمعيـة كانـت حاجـزا بينهـا وبـين عمليـات التنميـة المسـتدامة حيـث عانـت المنطقـة مـن حالـة الفقـر الشـديد والتهميـش جعلهـا تتطلـع إلي المسـاعدات الأجنبيـة أي كان مصدرهـا، ومشـكلات ثقافيـة ومجتمعيـة كانـت بمثابـة بوابـة للتغلغـل الإقليمـي والـدولي داخلهـا، ونظـرا لطبيعـة المجتمعـات في القـرن الإفريقـي وتداخلهـا واختـلاط أجناسـها وأعراقهـا وتداخـل حدودهـا عانـت المنطقـة مـن صراعـات داميـة عـززت تراجعهـا التنمـوي وسـمحت بزيـادة نفـوذ القـوي الإقليميـة والدوليـة داخلهـا.[16]

تمثـل منطقـة القـرن الإفريقـي بعـدا اسـتراتيجيا مهـما لموقعهـا الاسـتراتيجي المتميـز الـذي يسـيطر عـلي ممـرات مائيـة حيويـة، بالإضافـة إلي أنهـا المدخـل الطبيعـي لأفريقيـا مـن جهـة الـشرق، كـما ترتبـط منطقـة القـرن الإفريقـي بالبحـر الأحمـر ذي الأهميـة الاسـتراتيجية، كذلـك اكتسـب القرن الإفريقـي أهمية مـن منطلـق تحكمـه في منابـع النيـل الأزرق في أثيوبيـا ومـا لذلـك مـن أهميـة كـبري للسـودان. وعـلي المسـتوي الإقليمـي والـدولي اسـتمد القـرن الإفريقـي أهميتـه الجيواسـتراتيجية بمجـاورة البحـر الأحمـر الـذي يتميـز بموقـع جيوبولتيـكي فريـد يفـضي نوعـا مـن التعقيـد عـلي العلاقـات الإقليميـة والدوليـة، فهـو يقـع عنـد نقطـة التقـاء ثـلاث قـارات، أفريقيـا مـن الغـرب، أسـيا مـن الـشرق أوربـا مـن الشـمال والغـرب، كـما أن للبحـر الأحمـر أهميـة اسـتراتيجية مـن الناحيـة العسـكرية والاقتصاديـة والأخـيرة عـلي اعتبـار أن معظـم الصـادرات البتروليـة لـدول الخليـج تمـر بالبحـر الأحمـر إلي دول الصناعـات الكـبرى في العـالم، ويـأتي مـن أهـم أسـباب الاهتـمام بمنطقـة القـرن الأفريقـي أنهـا تطـل عـلى المحيـط الهنـدي مـن ناحيـة، وتتحكـم في المدخـل الجنـوبي للبحـر الأحمـر، حيـث مضيـق بـاب المنـدب مـن ناحيـة ثانيـة، ومـن ثـم فـإن دول القـرن الأفريقـي تتحكـم في طريـق التجـارة العالمـي، خاصـة تجـارة النفـط القادمـة مـن دول الخليـج، والمتوجهـة إلى أوروبـا، والولايـات المتحـدة، كـما أنهـا تعـد ممـرا مهـما لأي تحـركات عسـكرية، قادمـة مـن أوروبـا، أو الولايـات المتحـدة، في اتجـاه منطقـة الخليـج العـربي.[17]

لاشك أن البحر الأحمر يعتبر من أهم الممرات المائية الرئيسية للملاحة والتجارة الدولية، لأنه يتم عن طريقه نقل البترول من الدول المنتجة خاصة دول الخليج إلي دول الصناعات في أوربا، كما انه يعتبر ممرا هاما لتوصيل المنتجات الخاصة بالدول الصناعية للدول المستهلكة في قارتي أفريقيا واسيا، كذلك يمثل رابطا أساسيا ومهما بالنسبة للقوات العسكرية بأقل تكاليف بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، كما يستمد البحر الأحمر أهميته الاستراتيجية باعتباره أهم ممر مائي يربط بين الشرق والغرب، وبالتالي أصبح محور اهتمام وصراع بين القوي الدولية والإقليمية للسيطرة عليه والتحكم فيه من اجل تحقيق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية علي الصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي.[18]

الاطار التحليلي ودراسة الحالة :

3-1 التنافس والصراع الإقليمي والدولي علي القرن الإفريقي :

لمنطقة القرن الإفريقي ارتباط وثيق بما يسمى (بقوس الأزمة)، والذي يضم دول القرن الأفريقي وشبه الجزيرة العربية، وقد تبلورت أهمية تلك المنطقة منذ انطلاق عاصفة الحزم لتطويق تمدد الأذرع الإيرانية، إلى جانب مواجهة الجماعات الإرهابية التي تنشط بكثافة في منطقة شرق القارة الإفريقية والتي يمتد تأثيرها الخطر ليهدد أمن دول مجلس التعاون الخليجي . والتصدي للتوسع التركي والدورين القطري والإيراني في منطقة القرن الإفريقي، حيث تمتلك تركيا قاعدة عسكرية في الصومال، كما وقعت اتفاقية مع السودان لاستغلال جزيرة سواكن، ويعد التمركز في تلك المنطقة هدفاً استراتيجياً مهماً لبناء دور إماراتي حيوي لمعادلة أدوار الدول المعادية لدول التحالف العربي.[19]

3-2-1 الأهمية الاستراتيجية للقرن الإفريقي في السياسة الخارجية الإماراتية

تعتبر عاصفة الحزم من أهم نقاط التحول في علاقة الإمارات بدول شرق أفريقيا، فنظرًا للأهمية الاستراتيجية لتلك العملية وانعكاساتها المباشرة على أمن منطقة الخليج العربي عامة، أصبح التوجه الإماراتي نحو دول القرن الأفريقي يمثل ضرورة ملحة، حيث بذلت الإمارات بمساعدة المملكة العربية السعودية جهود كبيرة من أجل تطويق الأذرع الإيرانية الساعية إلى السيطرة على مضيق باب المندب، إلى جانب محاولاتها الدائمة لمنع وصول التمويلات للتنظيمات الإرهابية الساعية لزعزعة استقرار دول القرن الإفريقي لما لذلك من انعكاسات سلبية على أمن دول مجلس التعاون. واتجهت الإمارات لاستغلال الموانئ البحرية التي تشرف على إدارتها بدول القرن الأفريقي لمزيد من السيطرة على الملاحة البحرية، وتنفيذ خطط دول التحالف العربي لتقديم المساعدات الغذائية والإنسانية للشعب اليمني.[20]

هنالك تنافس لكل من إيران وتركيا وإسرائيل وقطر من أجل الهيمنة على أكبر قدر من المنافذ البحرية بالبحر الأحمر، ما أدى إلى اتخاذ الإمارات استراتيجية أكثر فاعلية لمواجهة هذا التمدد عن طريق التوقيع مع حكومات دول القرن على اتفاقيات ثنائية ومذكرات تفاهم يتم بمقتضاها تكثيف التعاون بين الجانبين وكذلك زيادة استثماراتها وتوجهاتها التنموية بدول المنطقة لمزيد من تثبيت نفوذها هناك.[21]

تقيم الإمارات علاقات دبلوماسية واقتصادية وسياسية وأمنية استراتيجية مع معظم دول القرن الإفريقي، حيث لها علاقات مع أثيوبيا، بدأت في 2004م حيث انه لها أهمية اقتصادية وأمنية استراتيجية، كما ترتبط الإمارات بعلاقات مع اريتريا، حيث يبلغ إجمالي التبادل التجاري بين البلدين 793 مليون درهم. كما بلغ إجمالي المساعدات الخارجية التي قدمتها دولة الإمارات إلى إريتريا من 2013 إلى 2017 ما يقارب من 52 مليون دولاراً . و ترجع العلاقات بين الإمارات واريتريا إلى عام 1993 تاريخ استقلالها عن إثيوبيا، وترجع أهمية اريتريا إلى موقعها الاستراتيجي وامتلاكها عدد من الجزر التي تقع في واجهة مضيق باب المندب، ومن ملامح التقارب العسكري والأمني بين الجانبين حصول الإمارات على عقد إيجار لميناء عصب، إلى جانب إنشاء قاعدة إماراتية ساهمت بشكل كبير في دعم مهام الإغاثة والمساعدات الإنسانية التي تقدمها قوات التحالف العربي في اليمن، وعلى الجانب الاستثماري تم توقيع عقود ومشاريع استثمارية ضخمة تقدر بملايين الدولارات بهدف تنمية قطاع الزراعة والقطاعات التعدينية و يمثل الاقتصاد ركيزة مهمة في علاقات التعاون الإماراتي مع دول القرن الإفريقي، حيث تمتلك اريتريا موانئ مثل ميناء عصب الذي يتمتع بأهمية حيوية في مسارات التجارة عبر البحر الأحمر. وتم نشر القوات الإماراتية حول مرافق المطار والميناء، وتم إعادة توجيه الطريق السريع بين ميناءي عصب ومصوع ليدور حول المحيط الخارجي للقاعدة العسكرية، وبذلك تكون الإمارات قد نجحت في التواجد بقوة في منطقة القرن الإفريقي، سواء من خلال القواعد العسكرية، أو من خلال إدارة الموانئ الحيوية في واحدة من أهم مناطق التجارة العالمية.(22)

كما أن للأمارات وجود في الصومال حيث انه وفي أواخر عام 2016م وقَّعت كلٌّ من حكومة الإمارات وحكومة جمهورية أرض الصومال اتفاقية من أجل التعاون الأمني بينهما لإقامة قاعدة عسكرية في بربرة مع تمركز القوات الإماراتية في أرض الصومال، وقد أقرَّ البرلمان الصومالي في فبراير 2017م بالموافقة على قرار إنشاء قاعدة عسكرية إماراتية في مدينة بربرة شمال غرب الصومال بجمهورية أرض الصومال، كما حصلت شركة موانئ دبي على ترخيص لإدارة مرفأ بربرة لمدة 30 عامًا بإجمالي استثمارات تُقَدَّر بـــــــــ 442 مليون دولار.(23)

2-2-3 الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي في السياسة الخارجية السعودية :

رغم أن للمملكة العربية السعودية علاقات تاريخية مع الدول الأفريقية، إلا أن تلك العلاقات لم تحظَ بالأهمية الكافية من قِبل متخذي القرار الخارجي السعودي، إلا في الفترة الأخيرة، حيث تبرز الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي، وما تمثله من حزام للأمن القومي والأمن الغذائي السعودي، في ظل التهديدات المتنامية في تلك المنطقة، وتصاعد الدور الإيراني إلى جانب زيادة الفواعل الدولية والإقليمية الأخرى، الأمر الذي دفع السعودية نحو تطوير علاقاتها مع دول القرن الأفريقي في سبيل تعزيز أمنها الإقليمي والبحري عند مضيق باب المندب، والحد من عمليات القرصنة وتحرك وتنقل المجموعات الإرهابية عبر البحار، وأيضاً السيطرة على عمليات

تهريب السلاح إلى جماعة الحوثيين في اليمن بعد سيطرتهم على صنعاء في عام 2014م. وبالتالي يأتي تزايد الاهتمام السعودي بمنطقة القرن الأفريقي، مدفوعا بالتحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه السعودية، خاصة ما يتعلق بتهديد الملاحة في باب المندب والبحر الأحمر، وتمدد النفوذ الإيراني، إضافة إلى البحث عن فرص اقتصادية جديدة في أفريقيا، وكان من أهم مؤشرات هذا الاهتمام هو تعيين السفير «أحمد القطان»، وزير دولة للشؤون الأفريقية بداية من عام 2018م.[24] وتسعى المملكة لضمان أمنها واستقرارها، وحماية الثروة البترولية، وطرق تصديرها خاصة عبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر وحمايته من القرصنة، بما يمثله من مصلحة إستراتيجية للسعودية في الحفاظ على أمن البحر الأحمر وحمايته بما يمكنها من الوصول الآمن جنوبا إلى خليج عدن والمحيط الهندي عبر مضيق باب المندب، وشمالا إلى البحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس.[25]

ترتكز الاستراتيجية السعودية لتحقيق أهدافها في منطقة القرن الأفريقي على استخدام مجموعة من الوسائل والأدوات التي تساهم في تنفيذ أنشطتها في تلك المنطقة، حيث استخدمت الدبلوماسية، كما استخدمت الأدوات الدينية والثقافية في تحركاتها السياسية على البعد الديني بشكل أساسي، فهو القوة الدافعة الرئيسية في سياستها الخارجية، حيث كان الإسلام ولا يزال أهم العوامل المؤثرة في عملية تحديد أولوياتها، كما يمثل التوجه الديني السعودي أهم التوجهات السعودية نحو أفريقيا.[26] كذلك استخدمت الأدوات الاقتصادية سعيا منها لإيجاد سوق جديدة في أفريقيا للمنتجات السعودية، في إطار إعادة هيكلة اقتصادها، والتقليل من الاعتماد على النفط، و زيادة الاستثمار والتبادل التجاري مع دول القرن الأفريقي، كما أنها استخدمت الأدوات العسكرية لتحقيق استراتيجياتها في المنطقة وذلك لتزايد المخاطر الأمنية في منطقة باب المندب والبحر الأحمر، إضافة إلى تزايد النفوذ الإيراني في أفريقيا حيث قامت ببناء قاعدة عسكرية لها في جيبوتي، لتأمين حماية للمضيق الذي يوصل نفطها إلى العالم، إلى جانب توثيق علاقاتها الأمنية والاستخباراتية بدول القرن الأفريقي، والاتجاه إلى تأسيس كيان البحر الأحمر، بهدف تعزيز الأمن والاستثمار والتنمية بالدول المطلة للبحر الأحمر.[27]

3-2-3 الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي في السياسة الخارجية القطرية

بمجرد إعلان دولة جيبوتي في يونيو 2017م عن خفض تمثيلها الدبلوماسي مع قطر كما فعلت الأردن واريتريا دعما للموقف السعودي في الأزمة الخليجية والذي تم من خلالها فرضت كل من السعودية والإمارات ومصر والبحرين حصارا ومقاطعة علي قطر . قامت قطر فورا بسحب قواتها لحفظ السلام والبالغ عددها (450) جندي والموجودة في الحدود بين اريتريا وجيبوتي منذ العام 2010م والتي استخدمت لفض النزاع بين الدولتين حول جزر تم احتلالها بواسطة القوات الاريترية وادعت جيبوتي ملكيتها لها . ان دبلوماسية رباعي الحصار والسعودية بوجه خاص نشطت خاصة في عواصم بعض دول القرن الإفريقي، وذلك بغرض قطع الطريق من امام قطر لكي لا يكون لها دور في تلك المنطقة الاستراتيجية والحساسة بالنسبة للأمارات والسعودية ومصر والبحرين.[28]

يـري الباحـث بانـه ومنـذ مطلـع القـرن الواحـد والعشريـن تصاعـدت وتـيرة مشـاركة قطـر في النظـام الاقليمـي كقـوة ناشـئة ذات حيويـة اقتصاديـة سياسـية واهـداف اسـتراتيجية للتموقـع في منطقـة القـرن الافريقـي، حيـث سـعت الي ترسـيخ تواجدهـا الاسـتراتيجي ومحـاولات التمـدد والتأثـير في الاحـداث السياسـية والاقتصاديـة والامنيـة الاسـتراتيجية في المنطقـة.

3-2-4 الأهميـة الاسـتراتيجية لمنطقـة القـرن الإفريقـي في السياسـة الخارجيـة المصريـة:

هنالـك علاقـات لمـصر ببعـض دول القـرن الإفريقـي ومـن أهـم تلـك العلاقـات لمـصر، اريتريـا حيـث تربطهـا بهـا علاقـات متميـزة قبـل انفصـال اريتريـا عـن أثيوبيـا حيـث سـاهمت مـصر في تقديـم الدعـم العسـكري واللوجيسـتي للمقاومـة الإريتريـة، وحتـى اسـتقلت عـن أثيوبيـا في 1993م. وقـد أقامـت مـصر علاقـات تنسـيقية أمنيـة عسـكرية مـع اريتريـا تمخضـت عـن قيـام قاعـدة عسـكرية لـه في اريتريـا . وهـو أمـر أزعـج أثيوبيـا والتـي تعتقـد بـان ذلـك التقـارب الأمنـي والعسـكري الاسـتراتيجي بـين مـصر واريتريـا سـيهدد الأمـن القومـي الأثيـوبي حيـث تتهـم الدولتـين بدعـم المعارضـة المسـلحة الأثيوبيـة ومحاولـة تخريـب وتعطيـل قيـام مـشروع سـد النهضـة.([29])

3-2-5 الأهميـة الاسـتراتيجية لمنطقـة القـرن الإفريقـي في السياسـة الخارجيـة الإيرانيـة:

يتمثـل الهـدف الاسـتراتيجي لإيـران منـذ الثـورة الإيرانيـة عـام 1979 إلى السـيطرة عـلى الممـرات البحريـة في المنطقـة، ومـن ثـم السـيطرة عـلى المجـال الإقليمـي، وتبحـث إيـران عـن توسـيع مجـال تأثيرهـا في المواقـع الاسـتراتيجية المحيطـة بالعـالم العـربي، ولذلـك تعـد منطقـة القـرن الأفريقـي مـن المناطـق الهامـة في الاسـتراتيجية الإيرانيـة، وانطلاقـاً مـن تلـك الاسـتراتيجية، تسـعى إيـران إلى تحقيـق عـدد مـن الأهـداف في منطقـة القـرن الأفريقـي، يـأتي مـن أهمهـا الأهـداف السياسـية والاسـتراتيجية، والتـي تتمثـل في البحـث عـن أدوات جديـدة لإحيـاء وتدعيـم أدوارهـا الإقليميـة، واسـتعادة أمجادهـا الإمبراطوريـة، القائمـة عـلى اعتبـارات تاريخيـة أو أيدلوجيـة، حيـث ينطلـق المـشروع الإيـراني عـلى خلفيـة المصالـح السياسـية والاسـتراتيجية المتنامية، وطبيعـة الـدور الإقليمـي . كـما تسـتخدم الأهداف العسـكرية والأمنيـة، حيـث تسـعى إلى امتـلاك أوراق نفـوذ اقتصاديـة وعسـكرية في القـرن الأفريقـي، بمـا يمكنهـا مـن الحضـور التفـاوضي لـدى القـوى الدوليـة النافـذة في شرق القـارة الأفريقيـة، لا سـيما الولايـات المتحـدة والصـين، إضافـة إلى تعزيـز دور إيـران كقـوة إقليميـة ذات وزن لا يمكـن تجاهلـه في أي ترتيبـات إقليميـة بـين الـدول الكـبرى بالمنطقـة . كـما أن مـن أهدافهـا الأهـداف الدينيـة والأيدلوجيـة، يـأتي مـن أهـم تلـك الأهـداف تصديـر الثـورة الإسـلامية مـن خـلال المؤسسـات الإيرانيـة أو المراكـز الثقافيـة التـي تنـشر الفكـر الشـيعي، وتعزيـز فـرص نـشر التشـيع بـين شـعوب دول منطقـة القـرن الأفريقـي . كـما أن الأهـداف الاقتصاديـة تمثـل أولويـة لهـا حيـث اتجهـت إلى تدعيـم العلاقـات التجاريـة والاقتصاديـة مـع دول منطقـة القـرن الأفريقـي، وفي هـذا السـياق وقّعـت إيـران العديـد مـن الاتفاقـات التجاريـة والصناعيـة وإطـلاق المشروعـات الاسـتثمارية مـع دول عديـدة، مثـل كينيـا وإريتريـا وأوغنـدا وغيرهـا، وذلـك في إطـار سـعي

إيران للاستفادة من الميزة النسبية التي يمكن أن تقدمها دول القارة إليها، مقابل مساعداتها، أو بمعنى آخر القيمة المضافة التي يمكن أن تحصل عليها طهران مقابل هذه المساعدات.(30)

6-2-3 الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي في السياسة الخارجية الأمريكية :

عند الحديث عن الزعامة والريادة الإقليميَّة والعالمية، فإن المعيار يكون للقوة الحقيقية والنفوذ المبنية على أساس من الأرقام والإحصاءات، لا سيما وأنها أصبحت لغة العصر الحديث، ويظهر ذلك جليًّا من خلال التنافس القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول ريادة العالم الجديد، وهو الأمر الذي يثير الجدل حول التغييرات التي طرأت على الرؤية الاستراتيجية بين الحلفاء من جراء تغيُّر عوامل القوة والضعف على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، فالصين التي انتزعت الريادة الاقتصادية على مستوى العالم من الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2012م تسعى أيضًا لإثبات وجودها العسكري والسيطرة على أبرز الممرات الملاحية في العالم من أجل حماية مصالحها التجارية المتنامية بشكل سريع حول العالم. ومنذ بداية الألفية الجديدة وكافة وثائق الأمن القومي الأمريكي تُصَنِّف الصين على أنها ليست حليفًا استراتيجيًّا، وإنما تضعها مع روسيا في خندق واحد من حيث المنافسة باعتبارهما المنافسين الحقيقيين للولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين.(31)

تُعَدُّ القاعدة الأمريكية في جيبوتي مركزًا لإطلاق الطائرات بدون طيار في جميع أنحاء القارة لمهاجمة الجماعات المسلحة مثل حركة شباب المجاهدين في الصومال، وبوكو حرام في نيجيريا، وتنظيم القاعدة في اليمن، كما أنها تقوم بأعمال المراقبة الجوية وجمع المعلومات الاستخباراتية، وهي كذلك مركز لعمليات القوات الخاصة في منطقة شرق إفريقيا، حيث قامت في عام 2012م بإنقاذ الرهائن الدنماركيين والأمريكيين في الصومال، فضلاً عن دورها في الحفاظ على أمن التجارة في منطقة خليج عدن والقرن الإفريقي، وفي عام 2014م قامت الحكومة الأمريكية بتمديد عقد إيجار القاعدة من الحكومة الجيبوتية لمدة 20 عامًا.(32) وكان هدف الوجود الأمريكي في جيبوتي تجميد القوات البحرية في المحيط الهندي حتى يمكن ممارسة التدخل في شئون أفريقيا وتزويد الأطراف المتصارعة المحلية بالأسلحة لتأليبها ثم التوسط بينها في مقابل الحصول على القواعد البحرية المستهدفة و إقامة هذه القاعدة في جيبوتي التي توجد فيها أكبر قاعدة فرنسية في الخارج يعتبر مؤشراً جديداً على مدى الاتفاق الأمريكي الأوروبي في لعبة تقسيم الأوراق في مواجهة العالم الإسلامي، ودليلاً على التراجع الشديد في الدور الأوروبي حتى في مناطق نفوذه التقليدية وخاصة بعد تراجع السياسة الخارجية الفرنسية والألمانية عن مناوأة التوجهات الأمريكية للسيطرة على القرار في الشئون العالمية والانفراد به، وعموماً كل القواعد الأميركية الموجودة خارج أميركا تشكل حلقات متسعة مهمتها الرئيسية حماية الأراضي الأميركية من الغارات الجوية والتصدي لكل خطر محتمل خاصة الهجمات المفاجئة أبان فترة الصراع الإيديولوجي مع الشرق سابقاً والآن في إطار حربها على الإرهاب وتأمين مصالحها في المحيط الهندي والخليج العربي والقرن الإفريقي، وبالتالي فأن التواجد الأميركي في جيبوتي عبر القواعد العسكرية يأتي ضمن هذه الاستراتيجية.(33)

7-2-3 الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي في السياسة الخارجية الصينية:

يعتمد الوجود العسكري الصيني في الخارج على إنشاء مراكز دعم لوجيستي، والتي تُعَدُّ جزءًا من الدبلوماسية العسكرية الصينية التي تتخذ ثلاثة أشكال رئيسة هي :

الأساطيل البحرية الصينية خلال الفترة من 2009 إلى 2015م، حيث قامت الصين بإرسال 19 أسطولاً بحريًّا في خليج عدن والصومال وجيبوتي وكينيا وعُمان والسعودية وباكستان.

محطات التوقف لتقديم الدعم وإعادة تموين السفن مثل محطات التوقف في جيبوتي وعدن وجدة وصلالة.

قوات حفظ السلام الصينية في الشرق الأوسط والتي تتكون من 1152 جنديًّا في بعثات الأمم المتحدة في لبنان وجنوب السودان ودارفور والصحراء الغربية. ووفقًا للاستراتيجية العسكرية الصينية فقد بدأت الدخول في مجال جديد للمنافسة من خلال إنشاء قواعد عسكرية في المناطق الحيوية حول العالم، والتي من ضمنها منطقة القرن الإفريقي حيث انه في أغسطس 2017م أعلنت الصين عن أول قاعدة عسكرية لها في العالم بدولة جيبوتي في منطقة القرن الإفريقي. وتُعَدُّ تلك القاعدة اللبنة الأولى للخطة الاستراتيجية العسكرية الصينية الجديدة التي تسعى الصين من خلالها لأن تصبح قوةً عسكريةً عالميةً لها الهيمنة والسيطرة على الممرات المائية وحركة التجارة العالمية، وذلك بهدف دعم سياساتها الاقتصادية القائمة على استراتيجية طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، والتي تسعى بكين من خلالها لبناء شبكة دولية واسعة لتأمين طرقها التجارية لضمان سفن المواد الخام وسفن الطاقة الصينية دون عائق بالإضافة إلى منتجاتها المحمولة عبر خليج عدن . ويعتبر ذلك تتويجا للوجود الاقتصادي الفاعل للصين في القرن الإفريقي، إذا تمول الصين مشروعات تطوير البني التحتية في جيبوتي تتضمن إنشاء وتطوير شبكات الطرق والموانئ البحرية والمطارات وخطوط السكة حديد جيبوتي وأديس أبابا، وقد أشارت العديد من التقارير إلى أن الصين تسعى لإنشاء قواعد عسكرية في المنطقة.([34])

على الرغم من أن بداية العلاقات الدبلوماسية بين جيبوتي والصين كانت منذ يناير 1979م بَيْدَ أنَّ تطور العلاقات القوية بين البلدين لم يحدث إلا منذ عام 2012م، حيث أخذت العلاقات طابعًا تنمويًّا عبر العديد من مشاريع البنية التحتية التي شملت بناء ميناء جديد ومطاران وخط سكة حديد بين جيبوتي وإثيوبيا، ومحطات للغاز والمياه، وهو ما يُمَثِّل تغيُّرًا كبيرًا للدور الصيني التقليدي في إفريقيا وتحديدا في منطقة القرن الإفريقي، والذي لم يكن في الماضي يتخطَّى عملية استخراج الموارد، ومن ناحية أخرى تسعى جيبوتي إلى استغلال وجود تلك القاعدة في تطوير البنية التحتية لها.([35])

يري الباحث بان أنشاء هذه القاعدة يمثل تحولا نوعيا في أدوات السياسة الخارجية الصينية إزاء إفريقيا يختلف عن الآليات السابقة التي دأبت الصين علي الاعتماد عليها، حيث تركز علي البعد الاقتصادي للعلاقات، وتحرص علي تقديم نفسها للأفارقة باعتبارها اكبر دولة نامية في

العالم، وتؤكد دوما ان علاقاتها بإفريقيا تقوم علي مبادئ التعاون والندية والمنافع المشتركة والثقة المتبادلة، بعيدا عن سياسة التسلط والهيمنة، لكن تبقي هنالك بعض العوامل التي تفسر اتجاه الصين نحو تكثيف وتطوير وجودها العسكري في القرن الإفريقي أهمها، حماية واردات النفط الصينية حيث يمر 39% من النفط الذي تستورده الصين من الشرق الأوسط ومواجهة التهديدات التي تواجه المصالح الصينية في الإقليم، نتيجة لانتشار القرصنة، وتنامي الصراعات الداخلية.

8-2-3 الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي في السياسة الخارجية التركية:

مثلت منطقة القرن الإفريقي أساس للصراع الخليجي البيني من ناحية والخليجي التركي من ناحية أخري، بالأخص بعد الأزمة الخليجية، حيث احتدم هذا الصراع، وبدت ملامح محورين إقليميين في الظهور فيها، بين السعودية والإمارات من ناحية وتركيا وقطر من ناحية أخري في منطقة القرن الإفريقي، وقد عملت تركيا علي أقامت علاقات مع دول القرن الإفريقي ففي عام 2018 بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا والصومال 100 مليون دولار، وفي 2017 قامت تركيا بافتتاح اكبر قاعدة لها في الخارج في الصومال، يمكنها أن تأوي حوالي 1500 جندي، ومخصصة لتدريب الجنود الصوماليين تبلغ مساحتها 4 كلم2، وقد تزامن النشاط الإيراني في الصومال مع ترسيخ الإمارات لنفوذها في الإقليمين الصوماليين، لدي الإمارات قاعدة عسكرية في ارض الصومال، كما أنها أقامت علاقات تجارية مع جيبوتي وقد بلغ حجم التبادل التجاري بينهم في عام 2016م 70 مليون دولار، وقد وقع الطرفان اتفاقية لإنشاء منطقة تجارية حرة، في الوقت الذي لغت فيه جيبوتي عقد الامتياز الممنوح لمجموعة موانى دبي العالمية بدعوي أن شروط التعاقد كانت مجحفة، كما وقعت تركيا مع السودان في 2017م اتفاقية للتعاون العسكري والأمني خلال زيارة «اردوغان» للسودان في ذلك العام، تركزت الاتفاقية علي امن البحر الأحمر، كما تتولى تركيا إعادة اعمار جزيرة سواكن وترميم الآثار فيها، وهي الجزيرة الواقعة في موقع استراتيجي في البحر الأحمر، عند مفترق الطرق بين السعودية وبورسودان، وبالتالي في ظل التنافس الإقليمي بين تركيا والسعودية في المنطقة، وتخوف الأخيرة من التواجد العسكري التركي في المنطقة العربية، بالأخص بعد انتشار قواتها في قطر، وقد أتت هذه الاتفاقية لتزيد من هذه المخاوف، وتضيف مزيد من التعقيدات علي العلاقات التركية السعودية.([36])

يري الباحث بانه لا يُمكِن فَهم الحضور التركي في البحر الأحمر بعيدا عن حالة العسكرة والتنافس والصراع بين الدول الكبرى والإقليمية بهدف التوسُّع وزيادة النفوذ في المنطقة ورعاية مصالحها، بحيث لم يعد هناك من دولة مؤثرة خاصة من خارج المنطقة إلا ولها شكلٌ من أشكال الحضور في البحر الأحمر أوفي الدول المُطلَّة عليه . ورغم المتغيرات الكبيرة التي يشهدها البحر الأحمر لاسيما في العامين الأخيرين، فإن الوجود العسكري التركي مُرشَّح للاستمرار، كما يأخذ الحضور التركي الناعم في المنطقة الذي يقوم على الإنتاج السينمائي والتلفزيوني والتعليم الديني وتسويق المنتجات التركية في التزايد.

كـما يـري الباحـث بـأن اتفاقيـات التعـاون واسـتخدام جزيـرة سـواكن مـن قبـل تركيـا في موضـع شـك بعـد انهيـار الحكـم في السـودان في ابريـل 2019، إذ قـد تتغـير العلاقـات السياسـية والاقتصاديـة عـلي ضـوء ترتيبـات وصـول حكومـة ونظـام جديـد إلي الخرطـوم . بعـد أن تحركـت القاهـرة والريـاض وابوظبـي بسرعـة لمحاولـة رسـم معـالم الوضـع السـياسي والحـد مـن النفـوذ الـتركي القطـري.

كـما يـري الباحـث أن التطـورات المتصاعـدة في الـشرق الأوسـط تدفـع في اتجـاه إعـادة تشـكيل هـذا الإقليـم، مـما يجـذب العديـد مـن الفاعلـين الذيـن يجـدون أن هـذه التطـورات تحمـل فرصـا حقيقيـة لتدعيـم مصالحهـم، وقـد ألمحـت روسـيا إلي فكـرة وجـود حضـور اسـتراتيجي لهـا في القـرن الإفريقـي، ويشـكل الانخـراط الجديـد الـذي تبديـه القـوي الخارجيـة تحديـات وفرصـا عـلي سـواء لـدول المنطقـة الهشـة عـلي سـواحل البحـر الأحمـر، ويسـعى هـؤلاء للبحـث عـن مواقـع داخـل الإقليـم أو في جـواره الجغـرافي. وهنـا تـبرز أهميـة إقليـم البحـر الأحمـر كأحـد الأقاليـم الفرعيـة المهمـة لإقليـم الـشرق الأوسـط، وتتعاظـم فـرص الفاعلـين الخارجـين في ظـل تركيـز النظـم السـائدة في إقليـم البحـر الأحمـر عـلى اسـتقرار نظمهـا فقـط، فمصالـح هـذه النظـم أقـل مـن الإقليميـة، مـما يجعـل مـن الصعـب إنشـاء نظـام فعـال للأمـن الجماعـي.

3-2-9 الأهميـة الاسـتراتيجية لمنطقـة القـرن الإفريقـي في السياسـة الخارجيـة الروسـية:

يصعـب فَهْـم دوافـع السياسـة الروسـية، في سـعيها لمـدّ نفوذهـا بالقـارة الإفريقيـة، دون دراسـة البُعـد التاريخـي، حيـث يسـود اعتقـاد عـامّ لـدى نظـام بوتـين، بالاسـتحقاق المختلـط بالسـخط والاسـتياء، نتيجـة عـدم حصـول روسـيا عـلى «حصتهـا» المفترضـة مـن إفريقيـا بالحقبـة الاسـتعمارية، وتكبُّدهـا الكثـير مـن الخسـائر نتيجـة الاسـتثمار السـوفيتي في هـذه العلاقـة وتنميتهـا، عَبْر تشـجيع حـركات التحـرُّر الوطني، والـدول المسـتقلة حديثًـا آنـذاك، وبعـد انهيـار الاتحـاد السـوفيتي أدى الوضع الاقتصـادي والسـياسي الداخلي الصعـب للغايـة في روسـيا، إلى الحـدّ بشـكل كبـير مـن الوجـود في القـارة، واضطرت معظـم البلـدان الإفريقية التـي كانـت تعتمـد في السـابق عـلى الاتحـاد السـوفيتي إلى التخـلي عـن المسـار الاشـتراكي للتنميـة، والبحـث عـن حلفـاء جـدد ومـع ذلـك، منـذ بدايـة القـرن الحـادي والعشريـن، بـدأت الـشركات الروسـية في الاسـتثمار بنشـاط في إفريقيـا، في الرواسـب المعدنيـة (غينيـا، وجمهوريـة إفريقيـا الوسـطى)، والمصانـع المعدنيـة (نيجيريـا)، ومحطـات الطاقـة الكهرومائيـة (أنغـولا)، وخطـوط أنابيـب النفـط (الجزائـر)، ومحطـات الطاقـة الكهروذريـة (مـصر)، وغيرهـا مـن المشـاريع ذات الاهتـمام المشـترك.([37])

أن أهميـة إفريقيـا بالنسـبة لروسـيا تتركـز في الصـوت الإفريقـي في المؤسسـات الدوليـة، القواعـد العسـكرية لنَيْـل مكانـة الدولـة العظمـى، سـوق واعـدة للـشركات العسـكرية الخاصـة وتصديـر الأسـلحة، سـوق ضخـم للمـواد الخـام، فـرص اسـتثمارية كـبرى، خلـق تـوازُن مـع الصـين، الضغـط عـلى القـوى الغربيـة بالاضافـة لإعـادة تشـكيل خرائـط العـالم . وقـد اسـتخدمت عـدة وسـائل لتحقيـق أهدافهـا الإسـتراتيجية في القـارة الافريقيـة ابرزهـا اسـتغلال الأخطـاء التاريخيـة الغربيـة، وتكرارهـا في الحـاضر، مـن قِبـل القُـوى الغربيـة في إفريقيـا، العـودة إلى التقاليـد السـوفيتية ورغـم الانتقـادات الحـادة التـي

يوجهها بوتين للقادة السوفيت وسياساتهم، تتعامل السياسة الروسية مع قادة الدول الإفريقية، والقادة الجدد الذين وصلوا للسلطة عن طريق الانقلابات العسكرية، بطريقة واقعية براغماتية، دون قيود أو قيم لا بد من التقيد بها، مثل الديمقراطية، وسلطة القانون، وحقوق الإنسان، توفير الخدمات الأمنية، بشكل سريع دون الحاجة لبناء قواعد عسكرية تحتاج لمزيد من الوقت والأموال والتجهيزات اللوجستية، وتثير السكان المحليين، عبر الشركات الخاصة، بالاضافة لتعزيز القوة الناعمة.(38)

تم إعطاء مكانة مهمة لتعزيز آليات شراكة للحوار الأفريقي الروسي، بالإضافة إلى منتدى الشراكة الروسية الأفريقية، وآلية المشاورات السنوية بين وزير الخارجية الروسي وترويكا الاتحاد الأفريقي، أيضا تم إنشاء آلية تشاور بين وزارة الخارجية الروسية ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والبدء في إنشاء آلية حوار رفيعة المستوى حول القضايا الأمنية، وقد نص الإعلان الختامي على تطوير التعاون في المجالات السياسية والقانونية، وفي مجالات الأمن والتجارة والعلوم والثقافة، وتسوية المبادلات التجارية بالعملات الوطنية و على الرغم أن حجم النفوذ الروسي يبدو ضعيفاً الى حد ما مقارنة بحجم النفوذين الصيني والغربي في القارة الأفريقية إلا أن الأحداث الأخيرة في غرب أفريقيا بدءاً من مالى ومن ثم بوركينا فاسو مروراً بالنيجر والغابون، يؤكد بلا شك نمو هذا النفوذ بشكل كبير في القارة الأفريقية خصوصاً في الآونة الأخيرة، ومن المعروف أيضا أن نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الذي تم تشكيله في ظروف عالم أحادي القطب وضع قيودًا سياسية صارمة إلى حدٍ ما للمشاركين في السوق الحرة، إذ لا ينبغي أن يتوقع من معظم البلدان أن تتصرف خارج المألوف.(39)

يري الباحث ان روسيا بداءات تهتم بوجودها في افريقيا مؤخرا وبعد غياب دام لفترة طويلة، وان هذه العودة اهتمت بها وسائل الإعلام والحكومات والمجتمعات المدنية، وان هنالك محاولات مستمرة من روسيا لاستغلال الفرص باستغلالها لمجموعة من الادوات والسياسات، تحاول روسيا ترجمتها عبر الكثير من الآليات الواقعية التي يمكن من خلالها ترسيخ نفوذ حقيقي في منطقة القرن الافريقي.

كما يري الباحث بان هنالك رغبة في العديد من دول القارة الافريقية بتشكيل علاقات تبني علي المصالح المشتركة اي تطبيق مبدأ منطق الحاجة المتبادلة بالتركيز علي الجوانب الاقتصادية والعسكرية الدفاعية، كبديل لشكل العلاقات الافريقية الاوربية والتي تفرض من خلاله أوربا صور الهيمنة والاستعمار الحديث.

3-2-10 العلاقات السودانية الروسية :

بحسب مركز أفريقيا للدراسات الإستراتيجية، فإن النفوذ الروسي يتعاظم في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي، والسودان، وزيمبابوي. أما صحيفة «فايننشال تايمز»، فتتحدث عن أن تعزيز النفوذ الروسي تجلى إلى أقصى حد في دول منطقة الساحل في جمهورية أفريقيا الوسطى، مالي، السودان، بوركينا فاسو، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدات العسكرية المقدمة لدول المنطقة.

لم يعد سرًا أن روسيا باتت تعمل بشكل صريح على توسيع نفوذها في الدول الأفريقية في المجال العسكري عبر زيادة مبيعات الأسلحة، وإبرام الاتفاقيات الأمنية، وتطوير برامج التدريب العسكري لدول المنطقة، والسودان هو أحد المرشحين الجدد لذلك، وقد تلقت القيادة السودانية دفعة معنوية ودبلوماسية بزيارة نائب وزير الخارجية ومبعوث الرئيس الروسي للشرق الأوسط وأفريقيا ميخائيل بوغدانوف إلى بورتسودان، وإعلانه دعم بلاده لسيادة السودان والشرعية القائمة، ورفض التدخلات الأجنبية في شؤونه ومخططات تمزيقه، وتأتي زيارة المبعوث الروسي بعد أيام من إجرائه محادثات مع المدير العام لجهاز المخابرات العامة السوداني أحمد إبراهيم مفضل في موسكو . ويرى مراقبون أن الزيارة تأتي في إطار سعي موسكو لتعزيز وجودها في القارة الأفريقية، بينما يُبدي آخرون مخاوفهم من أن تصبح البلاد ساحة للصراع بين روسيا وأوكرانيا من جهة، ومركز تجاذب بين الدول الغربية وموسكو من جهة أخرى وقد استنكر المبعوث الروسي « الدعاوى القائمة على المساواة بين شرعية الدولة السودانية والتمرد» في إشارة إلى قوات الدعم السريع، وأكد دعم روسيا للسودان «في مواجهة كل ما من شأنه تهديد سيادته ومصالح شعبه»، كما ترفض «التدخلات الأجنبية في السودان ومخططات تمزيقه». وانتقد المسؤول الروسي أسلوب القوى الغربية «التي تعتقد أنها تتحكم منفردة في الشؤون الدولية وتحدد مصائر الشعوب»، وضرب مثالا على ذلك بما وصفه بـ»المؤتمرات التي تنظمها حول قضايا دول مستقلة دون مشاركتها، مثلما حدث في مؤتمر باريس»، الذي نظمته فرنسا في 15 أبريل/نيسان الجاري، بالتعاون مع ألمانيا والاتحاد الأوروبي لدعم الاستجابة الإنسانية في السودان، ووفقا للمتحدث، فإن روسيا معنية بأن تكون على تماس مع صناع القرار في السودان، بحيث لا تتعارض مع أي تسوية مفترضة أو حسم نهائي للصراع في البلاد، فسعيها لتعزيز حضورها في السودان يأتي في سياق الإطار العام الساعي لتعزيز وجودها في القارة الأفريقية.([40])

بتاريخ25 مايو/أيار الماضي، صرح عضو مجلس السيادة ومساعد القائد العام للجيش، ياسر العطا، بأن موسكو طلبت إقامة محطة وقود في البحر الأحمر مقابل توفير أسلحة وذخيرة للجيش السوداني الذي يخوض حربا ضد قوات الدعم السريع منذ أكثر من عام، وأكد العطا أنهم وافقوا على هذا العرض، واقترحوا تطوير التعاون ليشمل الجوانب الاقتصادية في شكل شركات الزراعة والتعدين والذهب والموانئ والتصنيع الزراعي، كما اوضح بأن وفدا عسكريا سودانيا سيغادر إلى موسكو، يليه وفد وزاري بقيادة نائب رئيس مجلس السيادة، ليعقب ذلك توقيع البرهان على اتفاقية شراكة بين البلدين، واوضح عن عدم اعتراضهم على إنشاء المحطة البحرية الروسية، قائلا «هذا ليس عيبا على الإطلاق»، وأكد أن السودان مستعد لإبرام اتفاقيات مماثلة مع دول أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة والسعودية ومصر.

يرى أستاذ العلاقات الدولية في الجامعات السودانية الرشيد إبراهيم أن من حق السودان البحث عن مصالحه في السياسة الدولية، كما أن تجربته مع روسيا راسخة في المجال العسكري، و أن مشروع اتفاق التعاون العسكري المرتقب يستند إلى مسودة اتفاق تم إعداده عام 2019م يمنح

روسيا إقامة مركز دعم فني ولوجستي عسكري في بورتسودان لمدة 25 عاما، ويتجدد تلقائيا 10 سنوات أخرى في حال لم يطلب أحد الطرفين إنهاءه، ووفق المشروع، فإن المركز المقترح قادر على استيعاب السفن المزودة بتجهيزات نووية، على ألا يزيد عدد السفن الراسية في وقت واحد على 4 سفن، وألا يتعدى الوجود الروسي 300 فرد يشغلون وظائف ثابتة، وتنص مسودة الاتفاق على منح العتاد الحربي للجيش السوداني وفق برتوكول منفصل، والتشديد على أن الاتفاق غير موجه ضد أي دولة، ويعمل على تحقيق السلام ويسري فور التوقيع عليه، ويعتقد الرشيد أن السودان يحتاج إلى حليف عسكري ودبلوماسي واقتصادي قوي من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وأن موسكو تحقق له مصالح عسكرية واقتصادية أيضا، حيث تملك تقنية الاستشعار عن بعد التي يمكن استخدامها بالسودان في مجالات النفط والتعدين عن الذهب واليورانيوم، فضلا عن إنتاج روسيا الكبير من القمح، ويحمّل دول الغرب مسؤولية دفع السودان للاتجاه شرقا بسلوكها تجاهه، إلى جانب حجم المؤامرات التي تجابهه، ويقول إن علاقة الخرطوم مع موسكو لن تكون خصما على الاحترام المتبادل مع الدول الغربية، وستجعله في موقع يستطيع من خلاله إدارة تباينات السياسة الخارجية.([41])

اوضح مجدي عبد القيوم بان التقارب بين السودان وروسيا بالنسبة لروسيا استراتيجي ولا شك بالنظر للموقع الجيوسياسي للسودان من ناحية وتأثيره في العمق الأفريقي وما يمكن أن تسميه بسياسة ملء الفراغ التي تنتهجها روسيا بعد الصراع الاورامريكي في أفريقيا وخروج فرنسا من أفريقيا لذلك في تقديري المسالة أكبر من موضوع الحرب، و أن التعاون مع روسيا أو الشرق عموما اتي متأخرا بعض الشيء فقد ظلت بلادنا تقتفي اثر الغرب وحلفاءه بالمنطقة منذ سبعينات القرن الماضي مع أنها كانت جزء من دول عدم الانحياز ابان صراع الحرب الباردة بين المعسكرين . هذا الانسياق للغرب وتحديدا لامريكا لم يجلب للسودان إلا الويلات والأنظمة القمعية عسكرية كانت أو عسكرية متدثرة بثوب المدنية التي سامت شعبنا العذاب واضرت ببلادنا ضررا بليغا، الآن وفي ظل مرحلة الانعطاف التي يمر بها العالم من الضروري إعادة النظر في سياسة التبعية هذه وفي تقديري أن ثمة شواهد بنهاية الأحادية القطبية وبروز دور المحور روسيا الصين الذي قد يمثل ترياقا لعربدة أمريكا ويكبح جماح هذا العنف الذي نشرته علي نطاق واسع من العالم، بالتالي التعاون السوداني الروسي مطلوب في هذا الوقت بالذات الذي تشهد فيه البلاد حربا بالوكالة هي في إطار حروب الجيل الرابع وفي سياق سياسة نهب الموارد التي تنتهجها أمريكا تحديدا عبر وكلاءها في المنطقة، هذا التعاون يقطع الطريق أمام مشروع تفكيك وتفتيت البلاد الذي ترعاه أمريكا وتنفذه الإمارات عبر الدعم السريع كفصيل عسكري وتحالف تقدم كغطاء سياسي مدني. واضاف بأن التهديد الذي يجابه الدولة السودانية في وجودها سيدفع قادة الجيش إلي المضي قدما حتي نهاية الشوط إلي ان تصبح العلاقة أستراتيجية ولن يضير بلادنا ذلك بل يخلق نوعا من التوازن يساعد في دفع حوافر خيل اليانكي ولا نري منطقا في ان دخول روسيا يدخل للبلاد في نفق سياسة المحاور فالشاهد أن الغرب ايضا محور توطنت فيه البلاد وحجزت لنفسها مقعدا وثيرا فيه

طـول الحقـب التاريخيـة أو القـول بـأن وجـود القواعـد العسـكرية ينتهـك سـيادة البـلاد فهـذا المفهـوم تاريخـي مـن حقبـة السـتينات بتاثـير سياسـات العولمـة وهـو كغيـره مـن كثـير مـن المفاهيـم بحاجـة إلي ضبـط وإعـادة نظـر فقـد شـهد العـالم كيـف تحولـت السـفارات إلي ثكنـات عسـكرية خرجـت منهـا العربـات التـي تحمـل اللوحـات الدبلوماسـية لتدهـس الثـوار أثنـاء التظاهـرات التـي تطالـب بالحريـة والانعتـاق مـن الدكتاتوريـة بـل تحولـت إلي مسـالخ للبـشر في بعـض الحـالات وفي بلادنـا تحولـت سـفارات إلي وكـر للجواسـيس وتجنيـد العمـلاء وتجميـع وتسـليح المرتزقـة وتقديـم الدعـم اللوجسـتي لهـم وانـه لعمـري دور أكـثر تأثـيرا مـن دور القواعـد العسـكرية أن مفهـوم السـيادة في عـالم اليـوم مثـل مفهـوم حركـة التحـرر الوطنـي والـذي يبـدو اننـا بحاجـة إلي تنظـير حولـه وكيفيـة المسـاهمة في تشـكيله وفقـا للسـياق التاريخـي والتطـورات في عـالم اليـوم.([42])

يـري الباحـث بـان روسـيا تحتـاج الي انشـاء علاقـات اسـتراتيجية لتعـزز وجودهـا في منطقـة البحـر الافريقـي والقـرن الافريقـي والتـي تشـهد تنافـس اقليمـي ودولي تغذيـه الحاجـات الجيواقتصاديـة والجيوأمنيـة، وسيسـتفيد السـودان مـن هـذه المصالـح الاسـتراتيجية لتعزيـز موقفهـا العسـكري يعـزز موقفهـا في الحـرب ضـد مليشـيات الدعـم السريـع، خاصـة وان اغلـب اسـلحة القوات المسـلحة السـودانية خاصـة سـلاح الطـيران صناعـة روسـية .

3-3 تأثـير التنافـس والصـراع الإقليمـي والدولـي علـي الاسـتحواذ علـي الموانـئ وبنـاء القواعـد العسـكرية في القـرن الإفريقـي :

يـري عبدالعزيـز حسـين العـوض: بـأن هنالـك مشـاكل كبـيرة في الموانـئ البحريـة السـودانية، حيـث تعـاني مـن تكـدس البضائـع والمنتجـات بسـبب قلـة السـعة التخزينيـة والنقـل والمناولـة، وان تلـك المشـاكل جعلتهـا غـير مرغوبـة وغـير مشـجعة للاسـتثمار الخارجـي، لذلـك عـلي الحكومـة السـودانية العمـل عـلي تحديـث الموانـئ البحريـة وإتبـاع أحـدث المواصفـات العالميـة مـن حيـث التصميـم والسـعة والنقـل والمناولـة، ويمكـن أن يكـون هنالـك اسـتثماري أو تمويـل خارجـي في هـذا القطـاع الهـام والحسـاس مـع الموازنـة بـين المصلحـة الوطنيـة ومصالـح الـدول المسـتثمرة. أمـا بالنسـبة لبنـاء القواعـد العسـكرية الأجنبيـة في منطقـة القـرن الإفريقـي ذكـر بـان هنالـك صراع أمريـكي صينـي وهنالـك رغبـة روسـية في الدخـول في خـط هـذا الـصراع كـما أن هنالـك صراع إقليمـي أطرافـه محـور الإمـارات والسـعودية ومـصر ضـد محـور قطـر وتركيـا وإيـران وذلـك مـن اجـل التموضـع والتموقـع لحمايـة المصالـح الاقتصاديـة ولاسـتراتيجية الأمنيـة، وان ذلـك أدي لعسـكرة منطقـة القـرن الإفريقـي، وانـه مـن الـضرورة ربـط ذلـك بالقـدرات العسـكرية الدفاعيـة السـودانية، لذلـك عـلي السـودان لحفـظ أمنـه القومـي في ظـل تلـك الصراعـات والتنافـس تطويـر قدراتـه العسـكرية والدفاعيـة وبنـاء تحالفـات إقليميـة ذات طابـع اقتصـادي وامنـي مشـترك، وانـه لتحقيـق ذلـك يجـب الاتجـاه إلي روسـيا لبنـاء تلـك القـدرات، وان الاتجـاه نحـو أمريـكا مرتبـط بتعقيـدات كبـيرة منهـا أن أمريـكا دائمـا مـا تنظـر لمصالـح وحمايـة حلفائهـا في المنطقـة خاصـة إسرائيـل، وأنهـا لـن تسـمح لأي دولـة في المنطقـة بـان تكـون قدراتهـا العسـكرية موازيـة أو تزيـد عـن القـدرات الإسرائيليـة.([43])

وتري ريم محمد موسي: بان منطقة القرن الإفريقي وشرق أفريقيا كانت ومازالت محور اهتمام للعديد من القوي الإقليمية والدولية وذلك لاعتبارات استراتيجية وجيوبولتيكيه مهمة جدا، لان الدول العظمي كانت تحاول الحصول علي موقع نفوذ لها في المنطقة، ففي فترة الحرب الباردة كان الخطر هو مقاومة المد الشيوعي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتثبيت السيطرة للولايات المتحدة، وبعد الحرب دخلت المنطقة في تحولات محورية، حيث أصبح الوجود الأمريكي بحجة محاربة الإرهاب وفي حصار وتقليص الوجود الروسي وأصبحت هنالك توازنات جديدة مثل الصين، كل ذلك سيتأثر به الأمن القومي السوداني، لان هذه الدول العظمي تحاول تحقيق المصالح الخاصة بها وبالتالي هذا سبب في عدم تحقيق الاستقرار الأمني في المنطقة، لان هذه الدول العظمي يمكن ان تتصارع بسبب التنافس علي تحقيق المصالح، ومن الملاحظ انه في الفترة الأخيرة اخذ شكل التنافس قيام مد النفوذ في بعض الدول وتشكيل القواعد العسكرية، ومن اكبر تلك القواعد القاعدة العسكرية الأمريكية في جيبوتي والقاعدة الفرنسية (ليمونيه) في جيبوتي أيضا والقوات الأمريكية الأفريقية (افريكوم)، إذا التواجد والتنافس بدا يأخذ شكل أقامت القواعد العسكرية والتواجد العسكري، وبالتالي هذا خطر قد يودي لنشوب صراع بسبب تحقيق المصالح الذاتية لكل دولة. وأضافت بأنه في ظل وجود هذا التنافس والذي يأخذ طابع عسكري ووجود القواعد العسكرية لحماية المصالح، فهذا حتما سيوثر علي الاستقرار في المنطقة بما فيه السودان وهو قد يودي إلي عدم الاستقرار في كل الدول لان كل دولة عظمي تحاول أن تحمي مصالحها وهذا سيكون علي حساب امن تلك الدول وحتما سيوثر علي الأمن القومي في المنطقة. وذكرت بأن المطلوب من السودان لتلافي خطر التنافس الإقليمي والدولي في المنطقة في ظل وجود تصنيف لدول حسب المحاور المختلفة التي تنتمي إليها، فعلي السودان العمل علي تحقيق السلام الاجتماعي والوحدة القومية والتوافق بين القوي السياسية بإحداث تكامل سياسي قومي (وحدة وطنية)، علي المستوي الراسي عبر شرعية السلطة الموجودة . وعلي المستوي الأفقي بتحقيق التوافق بين مكونات المجتمع السوداني، أيضا مطلوب منه أقامت علاقات إقليمية ودولية علي أساس التعاون بما يخدم الأهداف الوطنية وبما يحقق استقرار للأمن الوطني والأمن القومي، أيضا عليه محاولة القضاء علي الجريمة المنظمة العابرة للحدود عبر اتفاقيات لتحقيق وتامين الحدود وتعزيز العلاقات التبادلية الاقتصادية مع دول الجوار، كذلك عليه اللجوء للدبلوماسية لأنها دائما ما تكون الوسيلة المناسبة لتسوية الصراعات في المحيط الإقليمي والدولي وهي وسيلة مناسبة، ومثال علي ذلك أن ما حدث في سد النهضة يتم علاجه الآن عبر الدبلوماسية، لأنه إذا فشلت المفاوضات الدبلوماسية معني ذلك سيتم اللجوء إلي الحرب . أيضا لابد من العمل على أمننة قضايا الهجرة والاتجار بالبشر وسببها الحدود المفتوحة مع دول الجوار، ودائما ما تتسبب الحدود المفتوحة في تصدير الأزمات الداخلية، وهذا خطر ومهدد امني سيودى إلي عدم الاستقرار السياسي.(44)

يري الباحث انه وفي ضوء التهديدات في منطقة مضيق باب المندب وخليج عدن، بفعل الأوضاع الأمنية السائدة في اليمن والأطماع التوسعية لبعض القوي الإقليمية، مما يؤثر سلبا علي

عبور السفن عبر البحر الأحمر ويؤثر بالتالي علي التجارة ويفاقم المخاطر التي تواجه الأمن القومي الإقليمي، بما في ذلك الأمن القومي السوداني، مما يتعين المتابعة الدقيقة والمستمرة لتداعيات ذلك وتطوراته المستقبلية، ومما يتطلب تنسيق عالي مع دول القرن الإفريقي والدول أصحاب المصالح في المنطقة والدخول في علاقات شراكة وتعاون تضم كل تلك الأطراف.

كما يري الباحث بان منطقة القرن الافريقي اصبحت منطقة استقطاب بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وروسيا، وهو ما ادي لعسكرة منطقة البحر الأحمر بتدفق السفن الحربية العالمية عليه بحجة الحرب على الإرهاب، وتصاعد ظاهرة القرصنة التي تسببت بأزمة لحركة الملاحة، ليتحول إلى ساحة دولية مفتوحة، وأن التكالب الإقليمي والدولي على عسكرة منطقة القرن الإفريقي ببناء القواعد العسكرية والسيطرة علي الموانئ في منطقة القرن الإفريقي، سيكون له العديد من التداعيات السلبية والإيجابية على الأمن القومي لدول المنطقة، فمن أبرز التداعيات السلبية المتوقعة على المنطقة هو أن غالبية تلك القوى ستسعى بشكل أو بآخر إلى السيطرة على البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وبالتالي السيطرة على حركة التجارة الدولية، الأمر الذي سيكون له تأثيرٌ سلبيٌّ على المنطقة، وذلك لوجود حالت تعارُض في المصالح السياسية والاقتصادية بين كافة تلك القوى الإقليمية والدولية، سوف تحاول كل قوة الحصول على دعم وتأييد باقي دول المنطقة، وهو ما سيترتب عليه وجود تداعيات خطيرة على قدرات دول منطقة القرن الإفريقي الاقتصادية والعسكرية، وبالتالي التأثير بشكل مباشر على الأمن لمنطقة القرن الإفريقي.

كما انه في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي تمت من خلال التطورات المتلاحقة التي شهدتها منطقة القرن الإفريقي في العشر سنوات الماضية، فان السودان يواجه تحديا امنيا حقيقيا وهو بسبب دخول فاعلين إقليمين ودوليين ذات مصالح متضاربة إلي المنطقة بما يعنيه ذلك من نشوء صراع بين تلك القوي المتنافسة علي تلك المنطقة الحيوية والاستراتيجية وما تعنيه في مستقبل السنوات لتلك القوي . وهذا الأمر سيودى لظهور أعباء إضافية لصانع القرار السياسي والاقتصادي والأمني الاستراتيجي في السودان، نظراً إلى أن السودان يمتلك حدوداً مشتركة مع دول الصراع في القرن، فقد دخل في شبكة من العلاقات الدولية المعقدة في المنطقة، حيث يمثل البحر الأحمر أهمية كبرى للأمن القومي السوداني، ويعتبر حلقة الوصل للسودان باتجاه إفريقيا وآسيا، ويتميز بأهمية جيوبوليتيكية لما يحتويه من موانئ بحرية وإطلالة على طرق الملاحة البحرية للتجارة الدولية.

اذا نجد ان البيئة الاقليمية والدولية لها تأثير نافذ وقوي علي السودان لا يمكن تخطية لأنه يؤثر علي امن واستقرار السودان وبالتالي لا تصب في خانة مصالح السودان.

ان السودان لن يستطيع أن يتطور اقتصاديا وتنموياً ويعيش في أمن وطمأنينة مالم تنعم بيئته الاقليمية بالأمن والاستقرار والتنمية وتحركه في اتجاه إقامة علاقات وثيقة مع دول محيطه الإقليمي لترسيخ العلاقات بين السودان ودول جواره الإقليمي، بغرض الاستفادة من هذه العلاقات.

1-3-3 الرؤية المستقبلية :

هنالك أقاليم في المجال الحيوي الأمني السوداني لا نعطيها الاهتمام الكافي المطلوب كالقرن الإفريقي و البحر الأحمر، كان السودان في الماضي دولة محورية له دور فعلي، ولكنه فقد

ذلك بسبب بعض التغييرات الهيكلية والجوهرية التي حدثت داخل السودان، وذلك بسبب التراجع و التدهور الاقتصادي وتراجع مستويات التماسك الداخلي واهتزاز الجبهة الوطنية الداخلية السودانية، ولابد من تحديد ووضع موجهات سياسية واضحة في التعامل مع تلك الأقاليم، ومراجعة الأداء الدبلوماسي وإعادة قراءة الأوضاع الاستراتيجية بالمنطقة جيدا خاصة فيما يتعلق بأسباب تراجع الدور المحوري للسودان، وكيفية تفعيله في التكتلات والمنظمات الإقليمية والدولية، وضرورة وضع تصور او رؤية مستقبلية للأمن القومي السوداني في ظل تلك التطورات السياسية في المنطقة. ومن هنا تبرز عدد من السيناريوهات المحتملة بشان تأثير التنافس والصراع الإقليمي والدولي علي الاستحواذ علي الموانئ وبناء القواعد العسكرية في القرن الإفريقي علي الامن القومي السوداني وهي كالاتي:

السيناريو الاول وهو بقاء واستمرار الوضع كما هو عليه حاليا، حيث ان قرب منطقة القرن الافريقي من مصادر الطاقة في الخليج العربي، هو ما دفع الدول في المحيط الاقليمي والدولي الي محاولة الدفاع عن هذه المصادر، وتامين الوصول اليها، ومن ابرز الادوات التي استخدمت في ذلك اقامة القواعد العسكرية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع دول المنطقة.

لذا لابد ان يعمل السودان ويخطط لان يكون لاعبًا سياسيًّا بارزًا في منطقة القرن الإفريقي وان يعيد تموضعه وتموقعه في المنطقة عبر توظيف الدبلوماسية السودانية والتحول من سياسة و نزعة المواجهة مع دول الجوار وعلى نحو خاص في منطقة القرن الافريقي، وذلك بغية اكتساب قوة اقتصادية وسياسية تؤهله إلى أن يصبح شريكًا ضامنًا للأطراف الاقليمية والدولية وأن يكون له مستقبلًا وتأثيرٌ اقتصادي وسياسي في القرن الإفريقي . وضرورة التنبؤ ووضع سيناريوهات لشكل العلاقات في القرن الافريقي في المستقبل، وإنشاء تجمع إقليمي لدول المنطقة.

في حين يذهب السيناريو الثاني للصراع والتنافس موانى وانشاء القواعد العسكرية الي تدعيم الامن القومي لدول القرن الافريقي (سيناريو التركيب) وهو اعادة رسم الخريطة الاستراتيجية للقرن الافريقي . ان تدعيم الامن القومي لدول القرن الافريقي يتطلب الاعتماد علي عدد من الركائز الواقعية والموضوعية لتغيير الواقع السلبي في العلاقات بين دوله، ومن بينها اعادة التفكير مجددا في الامن القومي لمنطقة القرن الافريقي ومجاله الحيوي كنقطة انطلاق للعمل علي بناء علاقات تعاون استراتيجي سياسي واقتصادي وامني ومائي بما يصب في مصلحة تحقيق الاستقرار.

إن موقع السودان الاستراتيجي في منطقة القرن الإفريقي وطبيعة وحجم المصالح الاستراتيجية المتاح للسودان تحقيقها في خلال الفترة القادمة، تزج به ضمن التنافس الاقليمي والدولي، وهو ما يحتم عليه تعزيز قدراته ووضع الاستراتيجيات التي تؤسس لتحقيق مصالحه القومية وتأسيس شراكات إقليمية ودولية حيوية ذات مصالح مشتركة، تشمل تحالفات وتكتلات وشراكات سياسية واقتصادية استراتيجية.

على السودان العمل علي تحديث الموانئ البحرية بإتباع المواصفات العالمية الحديثة ذات الجودة العالية من حيث التصميم والسعة والنقل والمناولة، ويمكن الاستفادة من الاستثمارات والتمويل الخارجي في هذا القطاع الحيوي والهام، مع ضرورة الموازنة بين المصلحة الوطنية ومصالح الدول المستثمرة.

في حين يذهب السيناريو الثالث للتنافس والصراع علي الموانئ وانشاء القواعد بالقرن الافريقي الي اشتداد الصراع والتنافس ما قد يؤدي الي الدخول في مواجهات مسلحة وهو احتمال قائم من خلال وجود قوي اقليمية ودولية تجد ان مصلحتها تكمن في تأجيج الصراعات بين دول المنطقة لتحقيق اهدافها الاستراتيجية، ويمكن القول بان هنالك عوامل عديدة من شانها ان تحكم وتيرة هذا التنافس ومدي حدته اهمها القوة العسكرية وهي عنصر فعال في تحديد مصير هذا التنافس .

إن واقع التنافس بين القوي الاقليمية والدولية في منطقة القرن الافريقي انتقل الي حلقة جديدة وهي الصراع فيما بين هذه القوي، حيث يبدو التنافس الامريكي – الصيني الاصعب والاكثر شراسة، ذلك لأنه ينطوي علي عنصر النفط والذي يعد اولوية لدي الطرفين ويؤثر علي الامن القومي لهما، وهو ما دعي الولايات المتحدة الي محاصرة النفوذ الاوربي في المنطقة، ومواجهة التحرك الصيني.

إن السودان يواجه تحديا امنيا بسبب دخول فاعلين إقليمين ودوليين ذات مصالح متضاربة إلي منطقة القرن الافريقي بما يعنيه ذلك من نشوء صراع بين تلك القوي المتنافسة علي تلك المنطقة الحيوية والاستراتيجية وما تعنيه في مستقبل السنوات لتلك القوي، نظراً إلى أن السودان يمتلك حدوداً مشتركة مع دول الصراع في القرن، فقد دخل في شبكة من العلاقات الدولية المعقدة في المنطقة، حيث يمثل البحر الأحمر أهمية كبرى للأمن القومي السوداني، ويعتبر حلقة الوصل للسودان باتجاه إفريقيا وآسيا، ويتميز بأهمية جيوبوليتيكية لما يحتويه من موانئ بحرية وإطلالة على طرق الملاحة البحرية للتجارة الدولية. حيث انه لابد من فهم وادراك متخذ القرار السوداني لحقيقة وطبيعة المهددات والفرص في بيئته الخارجية والتي يمكن ان تؤثر علي الامن القومي السوداني والمحددة بمنطقة القرن الافريقي .

يجب على السودان أن يضع استراتيجيات إقليمية للتعامل مع هذه التحديات والتغيرات الاقليمية وان يعمل علي صياغة نمط من القوة التحالفية ليستطيع بها مقاومة التهديدات التي يتعرض لها امنه القومي ولابد من خلق علاقات توازن بين علاقاته العربية والإفريقية لحوجتها الماسة لقارتها الإفريقية لدعمه من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية، ولابد ان تكتسب سياسة السودان الخارجية أهمية خاصة بفعل الموقع الجيواستراتيجي المتميز. وضرورة تهيئة الظروف التي تحقق الأهداف مع أخذ المتغيرات الإقليمية والدولية في الاعتبار، كما انه عليه ربط التطورات

والتغيرات العسكرية في منطقة القرن الافريقي بالقدرات العسكرية الدفاعية السودانية، لذلك وليحافظ السودان علي امنه القومي في ظل تلك الصراعات والتنافس، عليه تطوير قدراته العسكرية والدفاعية والدخول في عمل تحالفات إقليمية ذات طابع اقتصادي وامني مشترك.

النتائج :

ساهمت المتغيرات والتطورات الاقليمية الي تغيير في المواقف الاستراتيجية، مما ادي لتغير الاستراتيجية والسياسات في منطقة القرن الافريقي، والتي لها تاثيرها الايجابي والسلبي علي الأمن القومي السوداني.

أتضح بإن موقع السودان الاستراتيجي في قلب القارة الافريقية، يجعله يؤثر ويتأثر بما يجري حوله اقليمياً ودولياً، وتكمن في استقرار دول الجوار مفاتيح الأمن القومي السوداني وتتحقق عن طريق ذلك مصالح السودان.

يواجه السودان تحديا أمنيا حقيقياً وهو بسبب دخول فاعلين إقليمين ودوليين ذات مصالح متضاربة إلي منطقة القرن الافريقي، بما يعنيه ذلك من نشوء صراع بين تلك القوي المتنافسة علي تلك المنطقة الحيوية والاستراتيجية .

هنالك مشاكل كبيرة في الموانئ البحرية السودانية، حيث تعاني من تكدس البضائع والمنتجات بسبب قلة السعة التخزينية والنقل والمناولة، وان تلك المشاكل جعلتها غير ذات فاعلية وكفاءة.

يتضح بأن روسيا تحتاج الي إنشاء علاقات استراتيجية لتعزز وجودها في منطقة القرن الافريقي والتي تشهد تنافس اقليمي ودولي تغذيه الحاجات الجيواقتصادية والجيوأمنية، وسيستفيد السودان من هذه المصالح الاستراتيجية لتعزيز موقفه الاقتصادي والعسكري والدفاعي .

التوصيات:

ضرورة قيام السودان بدراسة وتحليل المؤثرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية الاستراتيجية علي مستوي العلاقات مع بلدان القرن الإفريقي، للعمل علي وضع رؤية استراتيجية، تمكنه من التموضع والتموقع لحماية مصالحه الاستراتيجية، ترتكز علي قاعدة توازن المصالح.

يجب أن تقوم دول القرن الإفريقي المطلة علي البحر الاحمر بإيجاد طريقة للاستفادة من الاستثمارات الجديدة ووضع اجندة تنموية مشتركة، من دون التخلي عن سيادتها او الانجرار الي منافسات سياسية تضر بأمنها القومي.

ضرورة الاهتمام بتحقيق توحيد التماسك الداخلي عبر تحقيق الوعي والادراك والفهم لمهددات الأمن القومي السوداني .

أهمية ربط عسكرة منطقة القرن الإفريقي بالقدرات العسكرية الدفاعية السودانية، لذلك علي السودان لحفظ أمنه القومي في ظل تلك الصراعات والتنافس تطوير قدراته العسكرية والدفاعية وبناء تحالفات إقليمية ذات طابع اقتصادي وأمني مشترك.

أهمية قيام السودان بعمل شركات متوازنة في محيطه الإقليمي والدولي تخدم مصالحه الاستراتيجية.

تعزيز الحكومة السودانية لدورها في تحديث الموانئ البحرية وإتباع احدث المواصفات العالمية من حيث التصميم والسعة والنقل والمناولة.

الهوامش:

(1) أحمد دهشان، النفوذ الروسي في إفريقيا: الدوافع والإستراتيجية والأدوات، دراسة منشورة المركز دراسات قضايا أمنية قضايا سياسية، تركيا، 2024م، ص4

(2) رياض كاظم سلمان الجميلي، الوائئ الخليجية واثرها في تطور العلاقات الخليجية – الافريقية، دراسة منشورة بمجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل – المركز الديمقراطي العربي، المجلد الثاني، العدد الخامس، مارس2019م، ص366

(3) سمية عبدالقادر شيخ محمود، التنافس على موانئ القرن الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر،2016مم، ص2

(4) سامي السيد احمد محمد، التنافس الامريكي الصيني في افريقيا منذ نهاية الحرب الباردة : دراسة خاصة بالسودان، (دراسة دكتوراه منشورة) ، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية،2013م، ص2

(5) نائل عيسي جودة شقليه، السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه منطقة القرن الافريقي واثرها علي الامن القومي العربي،(رسالة ماجستير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر،غزة،2013م، ص.2

(6) عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، توثيق علاقات السودان عبر شراكات استراتيجية مع دول محيطه الإقليمي، (دراسة غير منشورة)، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، السودان،2011م، ص2

(7) ياسر أبو حسن، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا أنموذج التنافس الأمريكي ـ الصيني على السودان، دراسة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية والسياسية، جامعة إفريقيا العالمية،2000م، ص2

(8) عبد الرفيق قشوط، مفهوم الامن في العلاقات الدولية، (مجلة الحكمة، الجزائر، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر، العدد24، 2014م)، ص.71-70

(9) الخير عمر احمد سليمان، العلاقات السودانية المصرية: منظومة الامن القومي والمصالح الاستراتيجية، الخرطوم، مجلة الاستراتيجية والامن الوطني، العدد (1)، 2006م، ص.185

(10) عمر احمد قدور، شكل الدولة واثره في استراتيجيات وفلسفة الامن، (الخرطوم، المؤسسة العامة للطباعة والنشر والاعلان،1997م)، ص.155

(11) هايل عبد المولي طشطوش، الأمن الوطني وعناصره قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، (الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، 2011م)، ص.80

(12) محمد ناصر مهناء، الأمن القومي العربي في عالم متغير، (الإسكندرية، المكتب الجامعي، 1994م)، ص.-11 36

(13) عبد المنعم محمد صالح، الأطماع الدولية في البحر الأحمر، (دراسة منشورة)، مجلة أفريقيا المستقبل، المركز العالمي للدراسات الإفريقية، الخرطوم، العدد الأول،2012م. ص.33

(14) الأمين عبدالرازق آدم، التدخلات الخارجية وأثرها على الاستقرار في الصومال، (الخرطوم، سطور للإعلان والنشر، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة،2006)، ص.16

(15) فارس العاني، الأهمية الجيوبوليتكية حيال القرن الإفريقي: الجغرافيا السياسية، ط1، (بغداد، العراق، دار صفاء للنشر، 2012)، ص.22

(16) عاصم الحاج، إسرائيل وإفريقيا الجهود الإسرائيلية لاختراق القارة، (دراسة منشورة)، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، الخرطوم،2010م، ص.31

(17) أنس القصاص، أمن القرن الإفريقي في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية 2015، مجلة (رؤية التركية)، تركيا، العدد (4)، العدد (4)، 2015م، ص.66

(18) عبد المنعم محمد صالح، الأطماع الدولية في البحر الأحمر، (مرجع سبق ذكره)، ص.114

(19) أبو بكر الدسوقى، الأمن في القرن الإفريقي: التحدي والإستجابة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (212)، 2018م، ص.22

(20) حمدي عبد الرحمن، سباق القواعد العسكرية في القرن الإفريقي: الفرص والمخاطر الأمنية بالنسبة لمصر، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 211، 2018م، ص.34-33

(21) أبو بكر الدسوقى، الأمن في القرن الإفريقي: التحدي والاستجابة، (مرجع سبق ذكره)، ص.31

(22) أميرة عبد الحليم، القواعد العسكرية في البحر الأحمر تغير موازين القوى، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2018م)، ص. 17

(23) أبو بكر الدسوقى، الأمن في القرن الإفريقي: التحدي والاستجابة، (مرجع سبق ذكره)، ص. 42

(24) ماجد ضيف الله العتيبي، تصور استراتيجي للسياسة الخارجية السعودية تجاه القرن الأفريقي، (رسالة ماجستير منشورة، الرياض)، قسم الدراسات الإقليمية والدولية، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2015م، ص.2

(25) عبدالله درامي، نشأة وتطور العلاقات العربية الأفريقية ونموذج العلاقة بين السنغال والمملكة العربية السعودية، (الرياض: المكتبة المكية، 2000م)، ص. 207

(26) محمد صادق إسماعيل، دور المملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي، (القاهرة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2010م)، ص.7

(27) ماجد ضيف الله العتيبي، تصور استراتيجي للسياسة الخارجية السعودية تجاه القرن الأفريقي، (مرجع سبق ذكره)، ص.18

(28) بلال المصري، قطر بين جحيم الشرق الأوسط ومستنقع القرن الإفريقي، مجلة اتجاهات سياسية، العدد الأول، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، 2017م، ص.ص.137-136

(29) بلال المصري، قطر بين جحيم الشرق الأوسط ومستنقع القرن الإفريقي، (المرجع السابق)، ص.146

(30) أبوبكر حسن علي بخيت، ديناميكية النشاط الشيعي في أفريقيا، التقرير الاستراتيجي الإفريقي الثالث، مركز البحوث والدراسات الإفريقية 2015م، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، السودان،2016م، ص.267.

(31) أنس القصاص، أمن القرن الإفريقي في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية 2015م، (مرجع سبق ذكره)، ص.22.

(32) أنس القصاص، (المرجع السابق)، ص.32.

(33) محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي،) دمشق، دار دمشق للطباعة والنشر،1984 م)، ص 511

(34) أبو بكر الدسوقى، الأمن في القرن الإفريقي: التحدي والاستجابة، (مرجع سبق ذكره)، ص.17.

(35) Ahmad Saffee, Research Fellow, Chinese Naval Base in Djibouti: Possibilities and Implications, in Issue Brief, (London, Institute of strategic Studies, 30 August 2017), Pp.,1-4

(36) العلاقات التركية السعودية 2011-2019، دراسة منشورة، مجلة المعهد المصري المجلد الخامس، العدد(18)، 2020م، القاهرة، ص. 182

(37) كونستانتين فولكوف، كيف أصبحت إفريقيا حرة بفضل الاتحاد السوفيتي - صحيفة «رسيسكايا غازيتا» الروسية، 25 أيار/ مايو 2020م.

(38) التعاون الاقتصادي والفني لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية مع الدول الإفريقية (ملف خاص)، وكالة إيتار تاس، 25 نيسان/ إبريل 2016م.

(39) عباس محمد صالح، «مستقبل التحركات الروسية في إفريقيا القرن الإفريقي نموذجًا، «مجلة (رؤية تركية)، السنة (السابعة)، العدد الثاني، يونيو 2018، ص: 173.

(40) النور أحمد النور، تقارب السودان وروسيا.. تحالف إستراتيجي أم زواج مصلحة، شبكة الجزيرة الاعلامية، 2024م.

(41) الرشيد ابراهيم، أستاذ العلاقات الدولية في الجامعات السودانية، شبكة الجزيرة الاعلامية، ٢٠٢٤/٨/٧م.

(42) مجدي عبد القيوم، الروس قادمون: العلاقات الروسية السودانية بين الاستراتيجي والتكتيكي، سكاي نيوز عربية، تسجيل الدخول ٢٠٢٤/٨/٧.

(43) مقابلة بتاريخ2020-9-11م، عبد العزيز حسين العوض، الأستاذ المشارك بكلية الاقتصاد، قسم العلوم السياسية، جامعة القران الكريم وتأصيل العلوم، ودمدني، مكان المقابلة مدينة ودمدني، المقابلة قام بها الباحث.

(44) مقابلة بتاريخ 2020-9-13م، ريم محمد موسي، الأستاذ المشارك بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، جامعة بحري، الخرطوم، المقابلة قام بها الباحث عبر الرسائل الصوتية .

المصادر والمراجع :

أولاً : المراجع العربية

(1) ادم، الأمين عبدالرازق، التدخلات الخارجية وأثرها على الاستقرار في الصومال، (الخرطوم، سطور للإعلان والنشر، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة،2006).

(2) إسماعيل، محمد صادق، دور المملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي، (القاهرة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2010م).

(3) العاني، فارس، الأهمية الجيوبوليتكية حيال القرن الإفريقي: الجغرافيا السياسية، ط1، (بغداد، العراق، دار صفاء للنشر، 2012)

(4) درامي، عبدالله، نشأة وتطور العلاقات العربية الأفريقية ونموذج العلاقة بين السنغال والمملكة العربية السعودية، (الرياض: المكتبة المكية، 2000م).

(5) طشطوش، هايل عبد المولي، الأمن الوطني وعناصره قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، (الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، 2011م).

(6) قدور، عمر احمد، شكل الدولة واثره في استراتيجيات وفلسفة الامن، (الخرطوم، المؤسسة العامة للطباعة والنشر والاعلان،1997م).

(7) مراد، محمد عدنان، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي،) دمشق، دار دمشق للطباعة والنشر،1984 م).

(8) مهناء، محمد ناصر، الأمن القومي العربي في عالم متغير، (الإسكندرية، المكتب الجامعي، 1994م).

ثانياً : المراجع باللغة الانجليزية

(1) Ahmad Saffee, Research Fellow, Chinese Naval Base in Djibouti: Possibilities and Implications, in Issue Brief, (London, Institute of strategic Studies, 30 August 2017)

ثالثاً : الدوريات والمجلات والمقالات العربية

(1) الحاج، عاصم، إسرائيل وإفريقيا الجهود الإسرائيلية لاختراق القارة، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، الخرطوم،2010م

(2) الدسوقى، أبو بكر، الأمن في القرن الإفريقي: التحدي والإستجابة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (212)، 2018م.

(3) القصاص، أنس، أمن القرن الإفريقي في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية 2015، مجلة (رؤية التركية)، تركيا، العدد (4)، العدد (4)، 2015م.

(4) العلاقات التركية السعودية 2019-2011، دراسة منشورة، مجلة المعهد المصري المجلد الخامس، القاهرة، العدد(18)، 2020م

(5) المصري، بلال، قطر بين جحيم الشرق الأوسط ومستنقع القرن الإفريقي، مجلة اتجاهات سياسية، العدد الأول، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، 2017م.

(6) سليمان، الخير عمر احمد، العلاقات السودانية المصرية: منظومة الامن القومي والمصالح الاستراتيجية، الخرطوم، مجلة الاستراتيجية والامن الوطني، العدد (1)، 2006م.
(7) صالح، عبد المنعم محمد، الأطماع الدولية في البحر الأحمر، (دراسة منشورة)، مجلة أفريقيا المستقبل، المركز العالمي للدراسات الإفريقية، الخرطوم، العدد الأول،2012م.
(8) صالح، عباس محمد، «مستقبل التحركات الروسية في إفريقيا القرن الإفريقي نموذجًا، «مجلة (رؤية تركية)، السنة (السابعة)، تركيا، العدد الثاني، يونيو 2018، ص: 173.
(9) عبد الرحمن، حمدي، «سباق القواعد العسكرية في القرن الإفريقي: الفرص والمخاطر الأمنية بالنسبة لمصر، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 211، 2018م.
(10) قشوط، عبد الرفيق، مفهوم الامن في العلاقات الدولية، (مجلة الحكمة، الجزائر، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر، العدد24، 2014م).
(11) ثالثاً : المنشورات
(12) ابراهيم، الرشيد، أستاذ العلاقات الدولية في الجامعات السودانية، شبكة الجزيرة الاعلامية،٢٠٢٤/٨/٧، 2024م.
(13) التعاون الاقتصادي والفني لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية مع الدول الإفريقية (ملف خاص)، وكالة إيتار تاس، 25 نيسان/ إبريل 2016م.
(14) النور، أحمد النور، تقارب السودان وروسيا : تحالف إستراتيجي أم زواج مصلحة، شبكة الجزيرة الاعلامية، 2024م.
(15) بخيت، أبوبكر حسن علي، ديناميكية النشاط الشيعي في أفريقيا، التقرير الاستراتيجي الإفريقي الثالث، مركز البحوث والدراسات الإفريقية 2015م، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، السودان،2016م.
(16) عبد الحليم، أميرة، القواعد العسكرية في البحر الأحمر تغير موازين القوى، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2018م).
(17) عبد القيوم، مجدي، الروس قادمون : العلاقات الروسية السودانية بين الاستراتيجي والتكتيكي، سكاي نيوز عربية، تسجيل الدخول ٢٠٢٤/٨/٧.
(18) فولكوف، كونستانتين، كيف أصبحت إفريقيا حرة بفضل الاتحاد السوفيتي، صحيفة «رسيسكايا غازيتا» الروسية، 25 أيار/ مايو 2020م.

رابعاً : الرسائل والأطروحات العلمية

(1) أبو حسن، ياسر ، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا أنموذج التنافس الأمريكي ـ الصيني على السودان، دراسة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية والسياسية، جامعة إفريقيا العالمية،2000.
(2) الجميلي، رياض كاظم سلمان، المؤاني الخليجية واثرها في تطور العلاقات الخليجية – الافريقية، دراسة منشورة بمجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل – المركز الديمقراطي العربي، المجلد

الثاني، العدد الخامس، مارس2019م.
(3) الحاج، عاصم فتح الرحمن أحمد، توثيق علاقات السودان عبر شراكات استراتيجية مع دول محيطه الإقليمي، (دراسة غير منشورة)، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، السودان،2011
(4) العتيبي، ماجد ضيف الله، تصور استراتيجي للسياسة الخارجية السعودية تجاه القرن الأفريقي، (رسالة ماجستير منشورة، الرياض)، قسم الدراسات الإقليمية والدولية، كلية العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2015م.
(5) شقليه، نائل عيسي جودة، السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه منطقة القرن الافريقي واثرها علي الامن القومي العربي،(رسالة ماجستير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر،غزة،2013م
(6) محمد، سامي السيد احمد، التنافس الامريكي الصيني في افريقيا منذ نهاية الحرب الباردة : دراسة خاصة بالسودان، (دراسة دكتوراه منشورة) ، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية،2013م.
(7) احمد دهشان، النفوذ الروسي في إفريقيا: الدوافع والإستراتيجية والأدوات، دراسة منشورة المركز دراسات قضايا أمنية قضايا سياسية، تركيا، 2024م.
(8) محمود، سمية عبدالقادر شيخ، التنافس على موانئ القرن الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر،2016م.

خامساً : المقابلات

(1) مقابلة بتاريخ 13-9-2020م، مع ريم محمد موسي، الأستاذ المشارك بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، جامعة بحري، الخرطوم.
(2) مقابلة بتاريخ11-9-2020م، مع عبدالعزيز حسين العوض، الأستاذ المساعد بكلية الاقتصاد، قسم العلوم السياسية، جامعة القران الكريم وتأصيل العلوم، مدني.

المليشيات المسلحة في أفريقيا
(1990 - 2024م)

أ.عمر محمد البشير علي عمر
طالب دكتوراه – جامعة الخرطوم

المستخلص :

تهدف الورقة لمعرفة المليشيات المسلحة في أفريقيا وأثر العوامل الداخلية والخارجية التي أدت الي ظهورها، وتناولت عدد من نماذج للمليشيات في أفريقيا، أهمها: المليشيات في الصومال، ومالي، وبوركينا فاسو، وليبيا. متناولة لتاريخ نشأتها والأسباب التي أدت لظهورها والمطالب والأيدولوجيات التي تتبناها، وتمثلت أهمية الورقة في تناولها العوامل الداخلية والخارجية التي قادت لصنع المليشيات في أفريقيا، أتبعت الورقة المنهج الوصفي التاريخي التحليلي، لتحليل المعلومات لاستخلاص النتائج منها وتعميمها. توصلت الورقة لعدة نتائج منها، أن الدول الخارجية تستغل الأزمة الاقتصادية الحرجة للدول الأفريقية بمنحها غروض لا تستطيع أن تسددها وفي مقابل ذلك تحصل الدول الخارجية علي الموارد في ظل وضع أمني هش. كذلك تخلق الدول الخارجية الصراعات والحروب لضمان استمرار أنعاش أسواق منتجاتها من الأسلحة والذخائر فهي تبيع السلاح للمليشيات التي تدعمها والتي لا تدعمها. وأوصت الورقة بعدة توصيات منها، لابد من وجود دستور ثابت في الدول الأفريقية لتحديد شكل الحكم وتفصل بين السلطات وتحترم التداول السلمي للسلطة والتوزيع العادل للثروة والمساواة بين كافة المكونات الاثنية والاجتماعية دون تفرقة أو تمييز، كذلك أوصت الورقة بتشديد الرقابة علي الحدود ومنع تدفق السلاح للمليشيات ووضع قوانين مهنية بدمجها في القوات النظامية للمؤهلين منهم.

Armed militias in Africa
(1990 – 2024AD)

A.Omar Mohamed Elbashir Ali Omar

Abstract:

The paper aims to know the armed militias in Africa and the impact of the internal and external factors that led to their emergence. It dealt with a number of models of militias in Africa.Mali, Burkina Faso, and Libya. The paper followed the descriptive, historical, and analytical approach to analyze the information in order to draw conclusions from it and generalize them. The paper reached several results, including that foreign countries are exploiting the critical economic crisis of African countries by granting them loans that they cannot pay, and in return, foreign countries obtain resources in light of a fragile security situation. The paper recommended several recommendations, including: There

must be permanent constitutions in African countries, to determine the form of government, separate powers, respect the peaceful transfer of power, fair distribution of wealth, and equality between all ethnic and social components without distinction or discrimination.

المقدمة :

أصبحت المليشيات ظاهرة متنامية في إفريقيا حيث أصبحت تهاجم المصالح والبعثات الدبلوماسية داخل العواصم الأفريقية وتتسبب في تفكيك وتقسيم تلك الدول وتهدد أمنها القومي ومصالحها الإستراتجية وعلاقاتها الدبلوماسية والسياسية , وهناك بعض من القوي الإقليمية والدولية تعد داعم رئيسي لتسليح وتمويل المليشيات التي رسخت نفسها كقوة صانعة للقرار في بلدانها وأصبحت تتمتع بعلاقات وروابط قوية مع الأجهزة الرسمية وأصبح لها نفوذ واسع داخل الأجهزة الأمنية والمدنية لتحقيق مكاسب سياسية والتوغل الي داخل الدوائر والوكالات الحكومية للسيطرة عليها والتحكم في إدارتها وعندما تفقد الدول الأفريقية استقرارها السياسي والأمني فإنها تقع رهينة تحت إبتزاز وتهديد المليشيات رغم أن هذه المليشيات كانت حليفة للدولة أو هي من أنشأتها لتعمل هذه المليشيات لاحقا علي استنزاف موارد الدولة وإقامة كيانات اقتصادية موازية واحتكار ثروات الدول الافريقية لمصلحتها الخاصة وأصبحت هذه المليشيات تتدخل بشكل مباشر بالحصول علي الصفقات التجارية والعقود أو هي من تسيطر مباشرة أما علي الموارد والثروات ,أو هي من تدير تلك الثروات بما يخدم مصالحها ضمن ملفات الفساد والعمل لأطراف خارجية وهذا ما يؤدي الي استنزاف الموارد الاقتصادية ويشكل تهديد خطير علي بيئة الاستثمار والتنمية والأمن القومي والسيادة الوطنية لهذه الدول الأفريقية ,أضافة الي ان هذه المليشيات تلحق أضرار بالبنية الاجتماعية والسياسية للدولة وما تلحقه من دمار وقتل وحرق وهي لا تلتزم بقواعد الحروب التي كفلها القانون الدولي لحقوق الأنسان وما ينتج عن ذلك من آثار تدميرية تزيد من حدة انتهاكاتها كذلك تأثير سلاح المليشيات عند حدود الوضع الأمني والسياسي بسبب إنشاء الكيانات الموازية التي تهدف الي تدمير وتفريخ مؤسسات الدولة وخصخصتها لصالح المليشيات والسيطرة علي إدارة الموارد وفرض الإتاوات والضرائب والاستيلاء علي الجمارك وإحكام السيطرة علي منافذ المعابر الحدودية والتجارية والقيام بالعمليات غير المشروعة من تهريب السلاح والنفط والذهب وغسيل الأموال وأن إنشاء هذه الكيانات الموازية يمثل كارثة مستقبلية للدولة وأنظمتها القانونية والإدارية , وهذا ما يعزي أن هذه المليشيات المسلحة في إفريقيا هي نتاج عوامل داخلية وخارجية تقوم بتطوريها ودعمها اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وهو مما يزيد من خلق الفوضى والرعب وعدم الاستقرار القومي والإقليمي نتيجة لنشاط هذه المليشيات المسلحة لذلك أن عملية مكافحة المليشيات المسلحة يتطلب وجود تعاون أمني واستخباري علي مستوي قومي وإقليمي ودولي من اجل الكشف عن علاقات هذه المليشيات أو بالأحرى الدول التي تدعم وتمول هذه المليشيات المسلحة وما غايتها ومن صنع هذه المليشيات وماذا تستفيد عندما تقوم هذه المليشيات بزعزعة الأمن والاستقرار السياسي وتدمير المؤسسات وتخريب الاقتصاد في بلدانها والوقوف عليها ومعالجتها من أجل الحد من أنتشار هذه المليشيات وتمددها .

فجوة الورقة :

تعد ظاهرة توسع وتمدد المليشيات المسلحة في إفريقيا أمر خطير يعصف بأمن واستقرار الدول والإقليم وما يترتب علية من كارثة اللجوء والنزوح والقتل والدمار والتردي القيمي والأخلاقي وانهيار النظام السياسي والاقتصادي وتقسيم للدول والتشظي للنسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية وغيرها من الأثار الكارثية التي تنجم عنها فإن هذه الظاهرة نتيجة لعوامل داخلية وخارجية لها مصلحة من صنع المليشيات لزعزعة أمن هذه الدول ونهب مواردها الاقتصادية وإفقارها وجعلها رهينة للمؤسسات الاقتصادية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وإحجام أي محاولة للخلاص من الديون والتنمية والتقدم واختطاف القرار السياسي والاقتصادي منها حتي لا تخرج هذه الدول من ثوب التبعية وممارسة الابتزاز السياسي والاقتصادي عليها ,أضافة أن هذه الدول تشجع المليشيات علي تدمير وتخريب الاقتصاد الوطني وجعل ميزانيتها توضع للحروب والحفاظ علي الأمن وإهمال الجانب الصحي والتعليمي والاجتماعي الذي يجب أن يخصص له أكبر قدر من الميزانية فميزانية هذه الدول ينفق أكبر قدر منها للجانب الأمني والعسكري مقارنة بالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية مما يجعلها دول نامية فقيرة تكثر فيها الحروب والصراعات والمليشيات المسلحة التي تعمل علي استمرار الصراعات وإطالة أمدها وزعزعة الأمن القومي الذي يصب في مصلحة الدول التي ترعي هذه المليشيات وتقدم الدعم لها لذلك لابد من معرفة العوامل الداخلية و الخارجية التي لها دور في صنع المليشيات المسلحة حتي يمكن الحد من استمرارها وتمددها .

أهمية الورقة :

تتلخص أهمية هذه الورقة بأنها تتناول موضوعا في غاية الأهمية يتمثل في العوامل الداخلية والخارجية التي تؤدي بدورها لصنع المليشيات المسلحة في أفريقيا والتي تمتهن العنف وانتهاكات حقوق الأنسان ولا تخضع لضوابط ومعايير الجيوش النظامية التي تعمل علي حماية المدنيين وتحافظ علي سيادة الدولة لذلك تسلط الورقة الضوء علي المليشيات وتحاول أن توضع ماهيتها وكيفية وضع تصورات لمعالجتها.

المنهج :

أتبعت الورقة المنهج الوصفي التاريخي في تحليل المعلومات لاستخلاص النتائج منها وتعميمها.

أهداف الورقة:

تهدف هذه الورقة الي معرفة المليشيات المسلحة في أفريقيا، والعوامل الداخلية والخارجية التي أدت الي أنتشار وتمدد المليشيات المسلحة في أفريقيا من منظور العلوم السياسية والعلاقات الدولية من أجل الوصول الي نتائج وتوصيات تفيد في كيفية الحد من أنتشارها وتمددها.

تساؤلات الورقة :

1 . ما هو دور العوامل الخارجية في أنتشار وتمدد المليشيات المسلحة ؟

2. ماهي العوامل والأسباب الداخلية التي تؤدي لصنع المليشيات المسلحة ؟

3. هل الدول الأفريقية رهينة للديون الخارجية ؟

المفاهيم والتعريفات :

مليشيا : (أسم) الجمع مليشيات , وهي جماعة مكونة من مواطنين مسلحين تقوم بتدريبات عسكرية لمواجهة حالات الطوارئ وهي غالباً ما تكون في البلدان التي لا تملك جيشاً نظامياً وتنتمي الي طائفة من الطوائف أو قبيلة من القبائل . (حسن,1980, ص 344) .

المليشيات المسلحة :

هي تنظيم مسلح وجيش تشكله عادة قوات غير نظامية من مواطنين يعملون عادة بأسلوب حرب العصابات , بعكس مقاتلي الجيوش النظامية الجنود المحترفين ,أو قد يكونون من ناحية تاريخية مقاتلين ينتمون لطبقات مثل الساموراي والفرسان ومع بداية القرن العشرين ظهرت مليشيات يمكن اعتبار أعضائها مقاتلون محترفون مع بقاء حالتهم كمقاتلين (وقت جزئي أو عند الحاجة فقط) وكذلك قد تكون المليشيا المسلحة قوات دفاعية يقع تشكيلها من طرف سلطات أو مواطني منطقة سكنية أو جغرافية محددة في إطار جهوي أو ديني وقد تكون مدعومة أو معاقبة من السلطات . (علاء , 2022, ص55) .

المليشيات المسلحة (التعريف الإجرائي):

نعني بالمليشيات المسلحة في إطار هذه الورقة تلك المجموعات المسلحة والجيوش الغير نظامية في قارة أفريقيا والتي غالبا ما يتم تكوينها من الأنظمة الشمولية لبلدان أفريقيا أو تمولها وتدعمها دول خارجية بغرض زعزعة الأمن والاستقرار ونهب الموارد والثروات .

قارة أفريقيا:

هي ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان , تأتي في المرتبة الثانية بعد قارة آسيا تبلغ مساحتها 2(30.) مليون كيلومتر مربع وتتضمن هذه المساحة الجزر المجاورة وهي تغطي (6%) من أجمالي مساحة سطح الأرض وتشغل (20.4%) من أجمالي مساحة اليابسة ويبلغ عدد سكانها في عام 2016م حوالي216.1 مليار نسمة . وهي غنية بالمياه والذهب والنحاس والفضة والبترول وغيرها من الموارد . (فهمي , 2018, ص4).

العوامل الخارجية (التعريف الإجرائي):

نعني بالعوامل الخارجية في إطار هذه الورقة الي تلك الدول الخارجية التي تدعم وتمول وترعي المليشيات المسلحة في أفريقيا بهدف السيطرة والتحكم في تلك الدول واستغلال مواردها الاقتصادية وتهريبها للخارج والاستفادة منها في المشاريع الصناعية والتكنولوجية بما يقوي من نمو اقتصادها وإغراق الدول الأفريقية في ديون لا تستطيع سدادها بغرض التحكم في قرارها السياسي ومصيرها الوطني من التحرر من سياسة التبعية .

النظريات المفسرة :

نظرية الوكالة كمدخل مفسر للمليشيات المسلحة :

تتعدد المداخل الساعية الي فهم ظاهرة الفاعلين المسلحين من غير الدول بوجه عام والمليشيات بوجه خاص , وفي هذا الإطار تبرز نظرية الوكالة كأحدي مداخل الفهم التي اكتسبت

أهمية كبيرة في أدبيات العلوم السياسية لاسيما في تحليل المليشيات المسلحة وتأسيسا علي ما سبق تسعي هذه الورقة الي توظيف نظرية الوكالة كمدخل لفهم ظاهرة المليشيات المسلحة في أفريقيا . (رمضان، 2020،ص13).

تعريف نظرية الوكالة ومقوماتها الأساسية: (Agency Relationship) :

تعتبر علاقات الوكالة واحدة من أقدم أشكال العلاقات أو وسائط التفاعل الاجتماعي فهي علاقة تنشأ بين طرفين أو أكثر يقوم فيها الطرف الأول أو ما يسمي بـ(الوكيل) بأداء مهام نيابة عن الطرف الثاني أو ما يسمي ب(الراعي) وهو ما يتطلب تفويضا من الطرف الثاني لبعض سلطات أتخاذ القرار , وبهذا المعني فإن التفاعلات الاجتماعية تعبر بشكل ما عن مجموعة من الترتيبات التعاقدية يمكن رؤيتها علي مختلف المستويات وتحمل في طياتها عناصر علاقة الوكالة , وقد ظهرت الحاجة الي تطوير إطار نظري يناقش أبعاد علاقة الوكالة تلك في مختلف المجالات , وقد ظهرت نظرية الوكالة في حقل الاقتصاد في بداية السبعينيات من القرن العشرين ثم سرعان ما وجدت تطبيقات لها في حقول علمية أخري كالقانون والإدارة وعلم الاجتماع وعلم السياسة .. ويعد (ميللر) من أبرز المنظرين الذين نقلوا نظرية الوكالة الي حقل العلوم السياسية في محاولة لتطبيق النظرية ومعرفة ما تنطوي علية من إشكاليات وما يمكن تطويره .(جمعة،2015,ص 55).

لتصبح النظرية أكثر ملاءمة لتفسير الظواهر السياسية وعلي الرغم من العديد من الدراسات أشارت الي نظرية الوكالة كإطار تحليلي مفسر للظواهر السياسية إلا أن عدداً قليلاً فقط من الدراسات قامت بتطبيق النظرية بدقة . وقد تركزت الدراسات التي استخدمت الوكالة كإطار تحليلي في حقل الدراسات السياسية الأمريكية وبالتحديد حول علاقة الكونجرس بالبيروقراطية كذلك طبقت النظرية في دراسة ظاهرة الفساد التي ينظر إليها باعتبارها شكل من أشكال التضحية بمصالح الراعي لتحقيق مصلحة الوكيل , أو باعتبارها نمط من أنماط انتهاك المبادئ التي تحدد سلوك الوكيل , وفي العلاقات الدولية تم تطبيق نظرية الوكالة لدراسة المنظمات الدولية والدور الذي تلعبه كوكيل (ممثل) للدول الأعضاء فيها فضلاً عن استخدامها لدراسة دور المنظمات متعددة الأطراف كوكيل عن الدول المتقدمة في توزيع المساعدات التنموية لاسيما في ضوء تشكيك البعض في مصداقية المساعدات الثنائية والتي غالباً ما تكون مرتبطة بشكل من أشكال المشروطات السياسية , فضلاً عن ذلك وجدت نظرية الوكالة تطبيقات عدة لها في حقل دراسات الصراع والسلام لدراسة حروب الوكالة والتدخل الإنساني ودور المليشيات المسلحة وأخير دراسة الحروب والإرهاب .(بشير، عام 2013,ص 33). وفي نظرية الوكالة تم تطوير ما يعرف بنموذج الراعي الوكيل:principal Agent mode والذي تحددت أبرز سماته وافتراضاته الأساسية في أربعة محاور أساسية أولها أفعال الوكيل تؤثر في رفاهة الراعي أو بعبارة أخري فإن الراعي يتوقع مردود ما من وراء أداء الوكيل للمهام المؤكلة إليه , ثانيا أن ثمة تباين في المعلومات المتاحة لدي كل من الوكيل والراعي فبينما يمكن للراعي معرفة وتقييم مخرجات عمل الوكيل إلا أنه لا يستطيع مراقبة سلوك هذا الأخير أثناء تأديته لمهامه . ثالثاً أن ثمة تباين في تفضيلات كل من الراعي والوكيل فالوكيل يريد الحصول علي

المقابل من دون الاضطلاع بالمهام التي كلف بها أو تنفيذها بأقل مجهود ممكن وفي المقابل يسعي الراعي تعظيم العائد بأقل مقابل ممكن فضلآ عن ذلك فإن تفضيلات الراعي قد تكون مكلفة للوكيل ومن ثم يظهر لدي الأخير ميلآ الي التنصل من المسئولية كما قد يتبني كل من الوكيل والراعي مواقف مغايرة فيما يتعلق بتحمل المخاطرة , رابعآ ,تقع مبادرة عقد الوكالة بالكلية علي كاهل الراعي الذي يصيغ عقد الوكالة وشروطها وهو الذي يحدد نوع الحوافز التي يتلقاها الوكيل وهو الذي يمتلك القوة التفاوضية المطلقة في مواجهة الوكيل الذي ليس له خيار سوي قبول العقد المصاغ أو رفضة.(أحمد ،عام 2023,ص 18).

تأسيسا علي هذه الافتراضات قدمت نظرية الوكالة مدخلا جديدا لفهم بعض الظواهر السياسية غير إنه ومع تطبيق مقولات النظرية لفهم هذه الظواهر بات من الواضح أن بعضا من الفروض الجامدة التي تضمنتها النظرية في بعدها الاقتصادي تحتاج الي مراجعة نقدية , ويأتي افتراض وجود وكيل واحد وراعي واحد في علاقة الوكالة علي رأس الافتراضات التي حظت بانتقاد كبير من علماء السياسة الذين رأوا أن بنية النظم السياسية وطبيعة الظواهر السياسية أكثر تعقيدا فالنظام السياسي هو عبارة عن شبكة معقدة من علاقات الوكالة تلعب فيها الأطراف المختلفة إما دور الراعي أو الوكيل أو كليهما فيكون الوكيل في علاقة ما راعيا في علاقة أخري وهكذا سلسلة من العلاقات الهيراركية وأن هذه الشبكة تتضمن عدد كبير من الفاعلين يتعدى التبسيط في النظرية الأساسية القاضي بوجود راعي وحيد ووكيل وحيد , ومن هنا كان لزاما تطوير النظرية لتطرح سيناريوهات مختلفة تتماشي مع الظاهرة السياسية ومن ثم أصبح الحديث عن تعدد الرعاة وتعدد الوكلاء بل والأشكال المختلفة التي قد يتخذها هذا التعدد فثمة علاقات للوكالة يكون للراعي فيها أكثر من وكيل , وعلي العكس قد يخدم الوكيل الواحد أكثر من راعي وهنا تبرز مشكلات من قبيل التنافس بين الوكلاء وبعضهم البعض من ناحية والرعاة وبعضهم البعض من ناحية أخري وقد يكون هذا التنافس أكثر عمقا من التنافس بين الراعي والوكيل علي النحو الذي افترضته النظرية الكلاسيكية للوكالة , كما تبرز إشكالية كيفية قيام الوكيل بالتوفيق بين الرعاة الذين قد يملكون تفضيلات مختلفة وكيف يختار الوكيل الهدف (الأهداف) التي يحققها إذا ما كان تحقيق أحدها يضر بالآخر .. وفيما يتعلق بطبيعة الفاعلين الأساسيين في علاقة الوكالة فقد تطور المشهد تطورا جذريا مع تحولات النظام الدولي وتعدد فاعلية فلم يعد الأمر يقتصر علي الدول أو من يحملون سمة الشخصية القانونية الدولية من دول ومنظمات إقليمية ودولية بل تعدي الأمر العديد من الفاعلين الأخرين كحركات التمرد والمليشيات المسلحة الذين تستخدمهم الأنظمة كوكلاء لممارسة العنف في الصراعات الأهلية .(جودة ،2015,ص 65).

نظرية الوكالة والمليشيات المسلحة :

أدي تصاعد الصراعات المسلحة في أفريقيا والعديد من المناطق الي أنتشار أنماط مختلفة مما بات يعرف ب(الوكلاء الميليشياويين) والذين يمكن اعتبارهم جزءآ من الوكلاء الأمنيين أو أحد أنماط الفاعلين المسلحين من غير الدولة علي غرار المرتزقة وشركات الأمن الخاصة , وتعرف المليشيات

بأنها جماعات مسلحة تمتلك قدرا من التنظيم ولكنها ليست تابعة للمؤسسات الأمنية الوطنية (النظامية) سواء كانت للشرطة أم الجيش وتستخدم هذه الجماعات العنف المادي أو النفسي بشكل جماعي من أجل تحقيق أهدافها وأهداف رعاتها , وتتخذ المليشيات في هذا الإطار أنماطاً متنوعة منها مليشيات الدفاع الذاتي القوات الرديفة أو الموازية قوات دفاع المدينة وغيرها من الأنماط , وإذا نظرنا الي المليشيات باعتبارها تمثل الوكلاء فعلي الطرف الآخر من علاقة الراعي ,الوكيل يقف الرعاة وهنا تثور العديد من التساؤلات حول ماهية هؤلاء الرعاة فضلآ عن الأسباب التي تدفعهم الي الاعتماد علي المليشيات المسلحة في مناطق الصراعات ويأخذ رعاة المليشيات أشكالآ عدة ولعل أبرزها هي الدول إذ تتعامل الحكومات والدول مع المليشيات بمختلف أشكالها وقد رصدت قاعدة بيانات المليشيات الموالية للحكومات ما يزيد عن ثلاثمائة وثلاثين ميليشيا مرتبطة بالحكومات في الفترة ما بين عام 1990ـ2024م في مختلف مناطق الصراعات في أفريقيا , وثمة العديد من الأسباب والعوامل التي تبرر لجوء الدول الي المليشيات المسلحة منها علي سبيل المثال فشل الدولة في توفير الأمن لمواطنيها فضلآ عن فشلها في مواجهة التهديدات الأمنية المختلفة كحركات التمرد والجماعات الإرهابية أو محاولات الانقلابات العسكرية مما يجعلها تلجأ للمليشيات كطرف داعم لمواجهة هذه التهديدات ومن أمثلة المليشيات التي أنشئت لهذا الهدف مليشيات كماجور في سيراليون والتي نشأت نتيجة لعسكرة الشبكات الاجتماعية الموجودة بالفعل في أوساط مجتمعات الصيادين وكنوع من الاستجابة القاعدية للهجمات التي شنتها الجبهة الموحدة الثورية -Revolutionary unit ed Front (مرجع سابق، ص77).

علي المدنيين إضافة الي ذلك قد تلجأ الدول الي المليشيات للاستفادة من معرفتها المحلية للمجتمعات التي تنشط بها وهي ميزة نسبية قد لا تتمتع بها القوات النظامية وأخيرآ قد تلجأ الدول للمليشيات المسلحة حتي يمكنها التنصل من المسئولية والتهرب من المساءلة لاسيما فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الأنسان التي قد ترتكبها المليشيات المسلحة ضد المدنيين . وتتباين طبيعة الروابط بين الحكومات والمليشيات الموالية لها بين روابط غير رسمية وأخري شبة رسمية وفي كلا الحالتين تحرص الدول علي الإبقاء علي روابطها مع المليشيات سرية وغير معلنة وبدورها تأخذ هذه الروابط أشكالا عدة بدءا من مشاركة المعلومات وتقديم التمويل وتجهيز وإعداد وتدريب المليشيات وأخيرا إشراكها الفعلي في العمليات القتالية . بيد أن الدول ليست هي الشكل الوحيد من أشكال الرعاة في علاقة الوكالة تلك إذ يمكن لفواعل أخري مثل المجتمعات المحلية ناهيك عن شبكات رجال الأعمال بل وجماعات المتمردين أن ترعي المليشيات المسلحة وكذلك الرعاة الخارجين كشكل من علاقات الوكالة فهي لها دور في تأهيل وتدريب ودعم المليشيات المسلحة عن طريق وكلاء من داخل حكوماتهم المحلية أو عن طريق المعارضين لتلك الحكومات ولكن في الغالب يكون شكل الدعم بطريقة غير مباشرة بين الرعاة في الخارج والوكلاء في الداخل الذين يغذون هذه المليشيات المسلحة .(هلال، عام 2018,ص25).

أبرز مطالب الحركات المسلحة في أفريقيا :

هناك مئات الحركات المسلحة في القارة الأفريقية التي برز معظمها خلال العشرين عام الماضية , تنشط تحت يافطات ومطالب مختلفة منها السياسية والايدلوجية والعرقية وغيرها , تتمركز هذه الحركات بالأساس في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد والبحيرات الكبرى ودول شرق أفريقيا ولديها مطالب أيدولوجية وتعد هذه المليشيات التي تتبني مطالب ايدلوجية الأكثر شراسة من خلال الهجمات المستمرة التي تشنها ضد المدنيين وقوات الأمن . (مرجع سابق ،ص 30). وفي شمال أفريقيا نجد, جماعة أنصار بيت المقدس التي تنشط في سيناء المصرية وتواجه حملة عسكرية واسعة منذ سبتمبر / أيلول 2013م , كذلك تنظيم داعش نجح في التوسع في القارة الأفريقية منذ سنوات وركز علي معقلين أساسيين سرت (غرب) ودرنة (شرق). في ليبيا ومنذ عام 2013م شن متشددون موالون للتنظيم عدة هجمات استهدفت تونس, كذلك تنظيم جند الخلافة الناشط في الجزائر أنشق عن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي عام 2014م ليعلن ولاءه لداعش , وفي مايو/ أيار 2015م أعلن الجيش الجزائري استئصاله لهذه الجماعة إلا أن مراقبين يؤكدون وجود خلايا نائمة تابعة له . (chauzal 2015)

أما في مالي , يوجد تنظيمين رئيسيين ينشطان تحت يافطات ايدلوجية هما : تنظيم أنصار الدين الذي يستهدف بشكل مستمر القوات الفرنسية والأممية المتواجدة في البلاد , بالإضافة الي القاعدة في المغرب الإسلامي التي تعتبر الأكثر نفوذا بعد أن أعلن نواياه التوسعية في منطقة الساحل عبر الهجمات الأخيرة التي أستهدف العاصمة المالية باماكو والعاصمة البوركينية واغادوغو وأبيدجان العاصمة الاقتصادية لكوت ديفوار, وتتفرع مجموعات مسلحة أخري عن تنظيمي أنصار الدين والقاعدة ومثل جماعة المرابطين الموالية لتنظيم القاعدة ,كذلك تنظيم بوكو حرام الذي ينشط منذ سنوات في نيجيريا أمتد في منطقة حوض بحيرة تشاد ويشن هجمات مستمرة ضد المدنيين من خلال التوغلات المستمرة والهجمات الانتحارية .وخلال الفترة الأخيرة تصدت قوة مشتركة متعددة الجنسيات لهذا التنظيم الذي بايع داعش منذ مارس /آذار عام 2015م وألحقت به أضرار جسيمة . حركة الشباب الصومالية نشأت عام 2006م عقب اجتياح إثيوبيا للصومال , توالي تنظيم القاعدة منذ عام 2010م إلا أن بعض قادته بايعوا داعش , وفي 2أبريل /نيسان 2015م أستهدف الشباب جامعة غارسيا في كينيا ما أودي بحياة 125شخصا من بينهم 142 طالبا .(الشيخ، عام 2022ص17).

مطالب سياسية :

تنادي بعض المليشيات المسلحة شمالي مالي , وفي ليبيا والسودان وإفريقيا الوسطي ومنطقة البحيرات الكبرى بالحكم الذاتي. وفي مالي مازالت عملية السلام تشق طريقها بين الحكومة والفصائل السياسية المسلحة وحتي أعمال العنف خلال الأشهر الأخيرة شنت أغلبها الجماعات الايدلوجية السياسية , يوجد ائتلافين رئيسيين من الجماعات السياسية المسلحة وهما: تنسيقية حركات أزواد , الذي يطالب بحكم ذاتي في المنطقة الشمالية من البلاد , وائتلاف موال للحكومة يدافع عن وحدة مالي .(مرجع سابق ص 18). وفي السودان , جماعات مسلحة تنادي وتحارب من أجل الاستقلال أو

الحكم الذاتي في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان . وفي أفريقيا الوسطي تنشط مليشيات الأنتي بالاكا والسيليكا المتهمة بالتورط في الأزمة الطائفية التي عصفت بالبلاد مسفرة عن مقتل المئات وتشريد الآلاف , وتعد منطقة البحيرات الكبرى أكبر تجمع للجماعات المتمردة في إفريقيا (نحو 80 مجموعة مسلحة وفق مصادر متطابقة) يتمركز معظمهم شرقي الكونغو الديموقراطية , إلا أن عددا قليلا منهم يتمسك بمطالبة السياسية البحتة , علي غرار القوات الديموقراطية لتحرير روندا المناهضة للرئيس الرواندي بول كاغامي . وفي بورندي ظهرت أربعة جماعات متمردة خلال الأشهر الأخيرة , تهدف للإطاحة بالرئيس البورندي بيير نكورونزيزا , وتحمل هذه الجماعات المسلحة مسئولية الأزمة للسلطات المحلية . وفي المقابل تتقاطع المطالب العرقية والسياسية والقبلية في ليبيا التي تضم عدة مليشيات مسلحة تشكلت مباشرة إثر سقوط نظام الرئيس الليبي معمر القذافي وتساهم هذه المليشيات في عدم استقرار الوضع الأمني في البلاد . (نصر الدين ،عام 2014, ص43)

مطالب عرقية :

تتواجد أغلب هذه المجموعات شرقي الكونغو الديموقراطية من بينهم حركة مبوروروا المتمردة التي تضم عدد من مربي الماشية القادمون من جنوب السودان وتشن الحركة هجمات عنيفة ضد السكان للسيطرة علي المزارع ,وفي المقابل مثل معظم جماعات الدفاع الذاتي تحارب حركة ماي ماي التنظيمات الأجنبية المسلحة من رواندا وأوغندا التي تستهدف المدنيين في الكونغو الديموقراطية , وفي إقليم أيتوري تعارض الحركة مشروع يهدف الي حماية حيوان (أوكابي) المهدد بالانقراض من خلال شن هجمات متفرقة علي موقع المحمية البيئية في المنطقة , وتنشط جماعات مسلحة أخري في الكونغو الديموقراطية من أجل المصالح الخاصة إذ تطالب بإعادة إدماجهم في الجيش الكونغولي مثل , الجبهة الوطنية المقاومة في إيتوري وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة .(الفاتح، عام ،2012،ص23).

تحليل مطالب المليشيات :

نلاحظ أن معظم مطالب المليشيات تمحورت في المطالب السياسية والايدلوجية والعرقية وهي مطالب ترفعها كشعارات فقط لكن في حقيقة الأمر أنها تسعي لتحقيق مصالحها هي , وليست تحقيق أمال وغايات الجهات التي تدعي تمثيلها أو الدفاع عنها , وهي مستفيدة من استمرار القتال لان ذلك يمنحها الاستمرارية في تلقي الدعم المستمر من الجهات التي تدعمها خاصة المليشيات المدعومة من الحكومات أو الجيوش النظامية التي وصلت للسطلة عن طريق الانقلابات العسكرية فبقاء هذه الحكومات مرهون باستمرار المليشيات واستمرار الصراعات , لكن في نفس الوقت الحكومات التي تدعم المليشيات تتبرأ منها في حالة قيامها بانتهاكات لحقوق الأنسان وزعزعة الأمن الإقليمي والعالمي لكي تحسن من صورتها أمام العالم , لذلك ستظل هذه المطالب التي ترفعها هذه المليشيات مجرد شعارات تستثمر فيها لتحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة.

أهم المليشيات المسلحة في أفريقيا والعوامل الداخلية التي أدت لا نشاؤها:

حركة الشباب الصومالي:

لها أسماء عديدة مثل , حركة الشباب المجاهدين , حركة الشباب الإسلامي والشباب الجهادي , انفصلت عن أتحاد المحاكم الإسلامية وأعلنت عن سعيها لإقامة دولة إسلامية ثم أعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة في عام 2020م وشنت حرباً ضد الحكومة الصومالية وحلفائها في الداخل والخارج , صنفتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 2006م ضمن قائمة المنظمات الإرهابية التي تشكل تهديدا للأمن العالمي . (مارن، عام 2021م، ص16).

ما قبل التأسيس :

أتسم الوضع السياسي في الصومال في ثمانينيات القرن الماضي بالتوتر , بعد شن اعتقالات شملت علماء وقادة العمل الإسلامي في البلاد منهم , عبدالعزيز فارح أحد قيادات حركة الاتحاد الإسلامي , وحسن طاهر أويس أحد قيادات الجهاديين , والعقيد السابق في الجيش الصومالي , وتسبب ذلك في خلق صراعات داخل التيار السلفي في الصومال . جعلته ينقسم الي تيارين : إحداهما يدعو لحمل السلاح والآخر يعارض حمل السلاح , وبعد انهيار الحكومة حمل الاتحاد الإسلامي السلاح برئاسة عبدالعزيز فارح , وبدأ تدريب أعضاءه بعد إنشاء معسكرات في أنحاء الصومال ودخل في معارك محتدمة , حيث رأي قادة الاتحاد أن المشكلة الصومالية لن تحل إلا بحمل السلاح في عام 1996م قرر قادة الاتحاد ترك السلاح والتركيز علي العمل الدعوي وبناءآ علي ذلك تم تغيير أسم الحركة الي جماعة الاعتصام بالكتاب والسنة , لكن الفكر الجهادي كان مترسخا بعقول شباب الحركة الذين رفضوا ترك السلاح , فقرر عدة مجموعات مواصلة العمل العسكري ورفضوا الانصياع للقادة وبقيت هذه الجماعات متمردة تحت مظلة الجماعة , وإحدى هذه المجموعات برزت وعرفت فيما بعد باسم (حركة الشباب الجهادي) ثم بعد ذلك قرر التيار الجهادي الانفصال عن جماعة الاعتصام بالكتاب والسنة , لكثرة الضغوط التي تعرضوا لها من قادتها الذين أصر علي التخلص من كل آثار حقبة الاتحاد الأسلمي , وعلي أثر انفصالهم كونوا كياناً خاصاً بهم . (السر ،عام 2023،ص44). وفي اجتماع مقديشو عام 1997م قرر عدد من الجهاديين الاستعداد للمرحلة القادمة من33خلال التسلح وابتعاث مئات الشباب الي أف266انستان لتلقي التدريبات العسكرية اللازمة . (خالد، عام2020,ص23).

النشأة والتأسيس:

تأسست حركة الشباب الصومالية الي عام 2004م , لكن أول ظهور علني لأسم حركة الشباب المجاهدين كان في عام 2006م وبدأ نشاطها الكثيف وتداول أسمها في الأعلام بعد عام من ذلك .. ظلت الحركة توصف في البداية بأنها أحد الذراع العسكري لما عرف باتحاد المحاكم الإسلامية (تحالف من عدة تنظيمات إسلامية). خاصة في فترة استيلاء المحاكم علي أكثرية أراضي الجنوب الصومالي في النصف الثاني من عام 2006م وكان للشباب المجاهدين نفوذ قوي في المحاكم الإسلامية, حيث كانت معظم المليشيات المسلحة التابعة للمحاكم الإسلامية تحت قيادات عسكرية

مـن الشـباب المجاهديـن , كان أمـير حركـة الشـباب مختـار أبـو الزبـير يشـغل آنـذاك منصـب الأمـين العـام للمكتـب التنفيـذي لأتحـاد المحاكـم الإسـلامية , وكان في العاصمـة مقديشـو معسـكر لتجنيـد المقاتلـين الجـدد وتدريبهـم في أفغانسـتان .(الخـير، 2020, ص67).

كانـت هزيمـة المحاكـم أمـام مسـلحي الحكومـة الصوماليـة المؤقتـة المدعومـة مـن طـرف الجيـش الأثيـوبي وانسـحاب قياداتهـا خـارج الصومـال , وتحالفهـا مـع المعارضـة الصوماليـة في مؤتمـر أسـمرا المنعقـد في سـبتمبر/أيلول 2007م مـن أكـبر الأسـباب وراء انشـقاق حركـة الشـباب الصوماليـة عـن المحاكـم متهمـة إياهـا بالتحالـف مـع العلمانيـين والتخلـي عـن الجهـاد في سـبيل اللـه. (كامـل، عـام 2015،ص30)

الفكر والايدلوجيا :

تتبنـي حركـة الشـباب الصومـالي التوجـه السـلفي الجهـادي , وتهـدف الي إقامـة دولـة إسـلامية , وتحـارب بشـكل أسـاسي الوجـود الغـربي والأفريقـي الأجنبـي في الصومـال , وتقاتـل قـوات الجيـش الصومـالي ومسـؤولي الحكومـة بصفتهـم عمـلاء للمحتلـين كـما تقـول الحركـة , تأثـر الحركـة بتاريـخ الصومـال القديـم مـع السـلفية التـي جـاء في شـكلين , سـلفية علميـة دعويـة , وسـلفية جهاديـة , وتشـكل فكرهـا الجهـادي بعـد دعـوات تحريـر أفغانسـتان مـن المحتـل الـروسي فشـارك فيهـا الصوماليـين ,الذيـن عـادوا بعـد ذلـك الي الصومـال حاملـين معهـم الفكـر الجهـادي وتـم تأسـيس حركـة الشـباب.(أدم,2015 ,ص56).

الأعلام والرموز :

مـن أهـم قيـادات ورمـوز حركـة الشـباب الصومـالي , عمـر شـفيق همامـي (أبـو منصـور الأمريـكي) . دخـل هـماي الي الصومـال في أواخـر عـام 2006م لمنـاصرة أتحـاد المحاكـم الإسـلامية الـذي يقاتـل القـوات الإثيوبيـة التـي اجتاحـت الصومـال , غـير أنـه أنتقـل الي القتـال في صفـوف حركـة الشـباب المجاهديـن منـذ عـام 2007م قبـل أن يختلـف معهـا وتغتالـه في عـام 2013م . كذلـك أحمـد عبـدي غـودان (مختـار أبـو الزبـير) ولـد أمـير حركـة الشـباب المجاهديـن أحمـد عبـدي المعـروف داخـل الحركـة باسـم الشـيخ مختـار عبدالرحمـن أبـو الزبـير في هارغيسـا عاصمـة إقليـم أرض الصومـال الـذي انفصالـه عـن الصومـال عـام 1991م أسـس أبـو الزبـير تنظيـم حركـة الشـباب المجاهديـن وأعلـن أنـه يسـعي لتطبيـق الشريعـة الإسـلامية في العـالم إلا أن صيتـه ذاع بعـد إختيـار الحركـة لـه رئيسـاً عـام 2007م (رضـوان، عـام 2017،ص14).

تحليل النموذج الصومالي :

يعـد نمـوذج المليشـيات الصوماليـة الأكـثر تعقيـدا مـن بـين المليشـيات الأفريقيـة الأخـرى حيـث أنـه يسـيطر عليـة الفكـر الجهـادي المتمثـل في مليشـيا أتحـاد المحاكـم الإسـلامية ومليشـيا حركـة الشـباب الصومـالي والانشـقاقات التـي حدثـت في داخلهـا نتيجـة للـرؤي المختلفـة في طريقـة العمـل السـياسي , تيـار يـري المواجهـة العسـكرية وحمـل السـلاح ضـد الحكومـة الانتقاليـة وتيـار يـري بنـاء القواعـد الشـعبية عـن طريـق الدعـوة والحـوار , فـبرز التيـار الأكـثر تطرفـا مـن مليشـيا أتحـاد المحاكـم الإسـلامية ومليشـيا حركـة الشـباب التـي بددورهـا أعلنـت الجهـاد وإقامـة الدولـة الإسـلامية في الصومـال وأعلنـت

دعمها لتنظيم القاعدة وأرسلت عددا من الشباب المقاتلين لديها الي أفغانستان للقتال الي جانب تنظيم القاعدة ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية أن تصنفها مليشيا إرهابية , هذا الوضع خلق نوع من التشرذم والتأزم في الصومال وأنتج بعد ذلك أكثر من 50 مليشيا كل مليشيا لديها مطالبها ومبرراتها للقتال وهو ما أدي الي انهيار الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الصومال .

مليشيات الدفاع الذاتي :

علي الرغم من أن عدد مليشيات الدفاع الذاتي شهد طفرة في السنوات التي أعقبت أزمة مالي في عام 2012م الي أن وجودها في الدولة يرجع الي ما قبل ذلك تحديدآ الي بداية التسعينيات إبان تمرد الطوارق الأول حيث لجأت الحكومة الي تشجيع المليشيات المجتمعية لدعم القوات النظامية بما يخدم مصالح الأخيرة مستفيدة من معرفة هذه المليشيات بجغرافية الإقليم , وكذا معرفتها بالتفاعلات المحلية وفي هذه المرحلة تلاقت أهداف الدولة مع أهداف المجتمعات المحلية من , السولجاي والفلان والبيلا والبوزو الذين أصبحوا أكثر انتقادا لجماعات الطوارق المتمردة وأكثر رفضآ لدورهم كممثلين لمظالم كافة المجتمعات في الإقليم الشمالي . ومن أمثلة المليشيات التي ظهرت في هذه الفترة مليشيات جاندا كوي , والتي تعني بالغة المحلية (أسياد الأرض) وقد تشكلت هذة المليشيا بالأساس من جماعة سونجاي لمقاومة الهجمات التي تتعرض الجماعات المستقرة شبة البدوية , المنتمين الي أثنيتي سونجاي وفلان علي يد الرعاة ذوي البشرة الفاتحة المنتمين بالأساس الي الطوارق والعرب والموريتانيين , والذين يشار إليهم في مالي باعتبارهم (البيض). الأمر الذي حول الصراع بين الطرفين الي صراع عرقي وأثني وقد أستفادت هذه المليشيات من الدعم غير المباشر من قبل الدولة في صورة أسلحة وأموال للمقاتلين وقد أتاح هذا الدعم للدولة التدخل في الصراع دون توريط الجيش بصورة مباشرة ورسمية , وقد تم حل مليشيا جاندا كوي في عام 1996م ومنح مقاتليها العفو وأدمجو في صفوف القوات النظامية , غير أنه في عام 2009م ظهرت جماعة أخري حملت أسم جاندا إيزو والتي تعني بالغة المحلية (أبناء الأرض) لتشكل إستمراراً لجاندا كوي , وقد هدفت الي توفير الدفاع الذاتي لجماعة سونجاي من ناحية وردع المليشيات المجتمعية من ناحية ثانية , بيد أن تمرد الطوارق في عام 2012م وما أسفرت عنة من انكشاف للقدرات المحدودة للجيش المالي مثل تحولا جذريا في خريطة مليشيا الدفاع الذاتي إذ سرعان ما لجأت الدولة الي إحياء مليشيا جاندا كوي وجاندا إيزو لتعزيز القوات المالية التي بدأت عاجزة عن مواجهة متمردي الطوارق لتتلاقي بذلك مرة أخري أهداف الدولة مع أهداف المجتمعات المحلية لاسيما سونجاي الذين تمسكوا بالسلامة الإقليمية لدولة مالي والي جانب إحياء المليشيات القديمة , تشكلت مليشيات جديدة إذ تم تشكيل مليشيا (دان نا أمباسو) في نهاية عام 2016م والتي تعني بالغة المحلية الصيادون الواثقون من الرب واستندت في تكوينها علي جماعة الدجون الأثنية كما تم تشكيل مليشيا (دونسو) من جماعة البامبرا الأثنية ومن أواسط الفلان وفضلا عن ذلك تم تشكيل مليشيا (سيكو بوللي) والتي حملت أسم مؤسسها وهو أحد رجال الأعمال وقد أخذت جميع هذه المليشيات علي عاتقها مهمة الدفاع عن جماعاتها الأثنية , وإقرار

وإنفاذ القانون في مناطق سيطرتها إضافة الي تقديم المساعدة للجيش المالي في مواجهة متمردي الطوارق والجماعات الجهادية وقد شكلت العديد من مليشيات الدفاع الذاتي تحالفا فيما بينها بهدف شن هجمات علي الطوارق والجماعات الإرهابية في الشمال واسترداد المناطق التي سيطرت عليها هذه الأطراف . (مرجع سابق , ص88). وتبدو خريطة الدفاع الذاتي في مالي أكثر تعقيدا إذا ما أضفنا إليها المليشيات التي أسسها العرب والطوارق الرافضين لمشروع انفصال الشمال وإقامة دولة أزواد, إذ سعي هؤلاء مدفوعين بخوفهم من العنف السياسي الذي قد يواجهونه من الجماعات الاثنية الأخرى الرافضة لمسمي الطوارق الانفصالي الي تشكيل جماعات خاصة بهم حملت أسم (جاتيا). وتكشف مليشيا جاتيا عن التنوع والدوافع وراء إنشاء جماعات الدفاع الذاتي , فإلي جانب توفير الحماية تسعي المكونات الاجتماعية المتخلفة الي أن يكون لها , حضور وتمثيل في مفاوضات السلام وفي هذا الإطار يمكن للجماعات استخدام مليشيات الدفاع الذاتي كورقة ضغط للحصول علي الموارد المخصصة لنزع السلاح والدمج وإعادة التأهيل كما يمكن لها من خلال المشاركة في مفاوضات السلام أن تتقاسم عوائد ومكتسبات السلام مع غيرها من الجماعات المسلحة .(عبد السلام عام2020ص45). وفي هذا السياق تعتبر مليشيات جاتيا حالة دالة في هذا الشأن في حين أكد مؤسسوها بأنها نشأت مدفوعة برغبتها في حماية العرب والطوارق غير المؤيدين للانفصاليين , وأنها ليست جزءآ من الحركات التي رفعت السلاح ضد الحكومة مطالبة بالانفصال أو بنظام فيدرالي فإن تصريحات مسئوليها كشفت عن دوافع ذاتية تمثلت في رغبة المجموعة أن يتاح لها معقد في المفاوضات بين الحكومة ومختلف الجماعات المسلحة , إذا صرح سكرتير الحركة بأن الجماعات المسلحة هي فقط التي تم منحها مقاعد في المفاوضات مع الحكومة .(مرجع سابق ص46).

وينطبق ذات المنطق علي جماعات الدفاع الذاتي التي شكلتها جماعات الفلان في وسط مالي , فعلي خلفية استبعاد الفلان من مباحثات السلام التي جرت في الجزائر عام 2014م وحتي فبراير 2015م علي خلفية تمثيلهم المحدود نسبة الي الجماعات المسلحة التي وقعت اتفاقية واجادوجو في عام 2013م وياماكو 2015م ساد شعور في أواسط الفلان أن السلام يتم بناؤه من دونهم بل ربما يتم بناؤه ضدهم , وتكرست لديهم القناعة أن حمل السلاح هو الضمانة لوضع الجماعات في دائرة الضوء ومن هنا كانت الدعوات لتأسيس جماعات الدفاع الذاتي , وفي هذا السياق يمكن فهم تحركات النخب الفلانية للحصول علي دعم السلطات الحكومية لإنشاء مليشيات الدفاع الذاتي , ففي ماسينا علي سبيل المثال واصل قادة الفلان اجتماعاتهم لجمع التبرعات اللازمة لتمويل وتعبئة وتجنيد الشباب ولترويج الفكرة ونشر الوعي بها , داخل أواسط النخبة في باماكو كما توجه وفد من الزعماء القبليين الي باماكو في مايو 2015م لإقناع السلطات مليشيا الدفاع الذاتي ودورها الأمني المتصور .(خفاجة , عام 2023,ص 69). وفي النيجر , لجأت الحكومة في نيامي الي إنشاء مليشيات للدفاع الذاتي من أواسط المجتمعات المحلية , بعد ما أدي اعتمادها علي المليشيات الاثنية المالية الي تفاقم الوضع الأمني الهش , وفي بوركينا فاسو أتبعت الحكومة نمطا مماثلا في تعبئة وتجنيد المواطنين للانضمام الي مليشيا متطوعين للدفاع عن الأرض , وتأسيسا علي ما سبق نجد تباين في

دوافع تكوين مليشيات الدفاع الذاتي خاصة من الاثنيات والجماعات التي تغذي هذه المليشيات بالمقاتلين خاصة من فئة الشباب وهو ما يفسر أن الحكومات تستخدمهم لسد الفراق الأمني وأخري تستخدم لزعزعة الاستقرار أو إسقاط لنظام قائم ويتم استنزافه حتي إسقاطه وهي إما تستخدم عن طريق وكلاء محليين ينوبون عن وكلاء خارجيين ويتم التعامل بطريقة غير مباشرة إما بطريقة التعامل مع الوكلاء بطريقة مباشرة دون وسيط الأمر الذي يفاقم ويزيد من ظاهرة المليشيات في الدول الأفريقية التي تعاني من فراغ سياسي وأمني (مرجع سابق، ص70).

السمات الأساسية لمليشيا الدفاع الذاتي :

مليشيا الدفاع الذاتي الموجودة في إقليم الساحل والصحراء تتباين بحسب علاقاتها مع الدولة من جانب وعلاقاتها مع المجتمعات المحلية من جانب آخر وكلاهما لعب دور الراعي لمليشيا الدفاع الذاتي في الإقليم , أما في ما يتعلق بالعلاقة مع الدولة فيمكن التمييز بين نمطين أساسيين هما :

أولهما مليشيا الدفاع الذاتي التي أنشأتها الدولة مباشرة بغرض مضاعفة قواتها العسكرية في التعامل مع مهددات الأمن سواء تلك النابعة من الجماعات الجهادية أو جماعات المتمردين , ويعتبرها النمط سائدا في العديد من الدول الأفريقية التي تعاني وضعا أمنيا هشا .(صلاح، عام 2018,ص33).

أما النمط الثاني , فيتمثل في المليشيات التي نشأت بمبادرات مجتمعية في الأساس ولكن مالبثت وتلقيت دعم من الحكومة أو جهات خارجية في التدريب وصرف المرتبات والدمج لا حقآ في إطار القوات النظامية , وغيرها من صور الدعم والمساندة , بيد أن هذا الدعم قد يكون مباشرآ وجليآ وقد يكون خفيآ تنكره كل من الحكومة والمليشيات تحقيقآ لأهداف وغايات خارجية معينة .(مرجع سابق، ص34). وفي بوركينا فاسو نجد نموذج مليشيا الدفاع الذاتي التي يطلق عليها أسم (المتطوعون للدفاع عن الأرض) . مثالا للمليشيات التي أنشأتها الدولة وقد ظهرت هذه المليشيات الي الوجود عام 2020م وإن كان قد سبقها مليشيات أخري ولعل إرتباطها الوثيق بالحكومة يتجلى في تصريحات الرئيس البوركيني روش كابوري والذي بارك أنشاؤها بوصفها تعبيرا عن القوة الشاملة والجامعة لكل مكونات المجتمع البوركيني مؤكدة حق كل منطقة وجماعة وطائفة دينية أن يكون لها مليشيات للدفاع الذاتي الخاصة بها بيد أن الارتباط الوثيق بالدولة ينعكس في نمط التعبئة والتجنيد الخاص بهذه المليشيات ' فعلي الرغم أنه من الناحية النظرية يمكن لأي مواطن بوركيني الانضمام الي المتطوعين للدفاع عن الأرض إلا أنه في الواقع تتم عملية الترشيح بواسطة وسطاء يتمثلون في لجنة تنمية القرية , أو رؤساء وأعيان القرية أو الإدارة المحلية للقرية بحسب الجغرافيا السياسية المحلية للقرية , أما النمط الثاني فيتمثل في المليشيات التي نشأت بمبادرات مجتمعية لأغراض الدفاع عن مجتمعاتها إما في مواجهة الجماعات الجهادية أو المتمردين أو حتي المجتمعات التي تتنافس معها في الموارد .وفي نيجيريا علي سبيل المثال تعتبر ترتيبات مليشيات الدفاع الذاتي من الممارسة الشائعة والعادية , ومن أمثلتها مجموعات الشباب التي انخرطت في مكافحة ومحاربة

جماعة بوكو حرام وتعمل بوصفها قوات شرطية مجتمعية , أما عن دوافع هؤلاء الشباب فكما عبر عنها بعضهم تمثلت في سأمهم من أستهداف بوكو حرام الأمر الذي دفعهم الي تشكيل فرق العمليات المدنية المشتركة , فقد عانت المجتمعات المحلية من عدم استجابة قوات الأمن لنداءاتهم حال وقوع هجمات من بوكو حرام وفي نفس الوقت فإن هذه القوات حال استجابتها تتعامل بعنف مع أفراد المجتمع المحلي , هذا النمط من فرق الدفاع الذاتي موجود وبكثرة في شمال نيجيريا لاسيما ولاية بورذو حيث توجد جماعات الشباب اليقظ, التي يتألف كل منها نحو 500 شاب ويطلق عليهم أسم (BOKO) حيث تتعقب هذه الجماعات بوكو حرام والي جانب الدولة والمجتمعات المحلية , قد تتدخل فواعل أخري للعب دور (الراعي) من خلال تأسيس ودعم مليشيات الدفاع الذاتي تلك . فهناك مليشيات تشكلت بدعم من من رجال الأعمال المحليين الذين تطابقت أهدافهم مع الدولة , وهنا تقدم لنا مالي حالة نموذجية أخري فقد سعي التجار العرب في شمال مالي وتحديداً في (تمبكتو , وجاوا) الي حماية مصالحهم التجارية من خلال تأسيس المليشيات وهو مالقي إستحساناً وتجاوباً من الحكومة التي سعت هي الأخرى الي تعبئة القيادات العربية لمحاربة المتمردين , وفي كل من دلتا والنيجر ومالي , انخرط القادة التقليديون والنخب السياسية المحلية بل وفي بعض الحالات الشركات المتعددة الجنسيات في تسليح الشباب وجماعات الدفاع الذاتي ليس فقط لتوفير الأمن في المنطقة ولكن أيضاً كوسيلة من وسائل تعزيز سلطتها وقواعد سلطتها في هذه المجتمعات المحلية .(كرم،عام2020,ص66). وتجدر الإشارة الي أن علاقة الحكومة بالمليشيات المجتمعية تتباين تباينا كبيرا ففي بعض الأحيان تكون هذة العلاقة وثيقة ويعبر عنها قيام عناصر من الجيش الوطني بقيادة هذه المليشيات كما هو الحال في مليشيات الدفاع الذاتي التي يمولها رجال الأعمال الماليين , من قبل دينا ولد دايا وعمر ولد أحمد والتي يقود عناصرها من الجيش الوطني المالي , وفي المقابل فثمة نماذج يحرص فيها الجانبين علي إنكار هذة العلاقة ونفيها كما هو الحال بالنسبة لمليشيا جاتيا , ويحقق هذا الإنكار يعد بمثابة تأكيد علي الطابع المستقل للميليشيا الأمر الذي من شأنة أن يضمن لها مكاناً في المفاوضات , لن تتمكن من الحصول علية إذا ثبت أن لها علاقة بالحكومة كذلك من ناحية أخري فإن سرية العلاقة بين الحكومة والمليشيات تتيح للأولي التنصل من المسئولية , لاسيما في حالة ممارسة المليشيات لأعمال عنف وانتهاكات لحقوق الأنسان.(مرجع سابق ص67).

أما السمة الثانية :

فتتمثل في الارتباط الوثيق بالجماعات الاثنية إذ ترتبط كل مليشيا من مليشيات الدفاع الذاتي بحواضن شعبية في جماعات اثنية بعينها , وهذا يجعل لديها سهولة في عملية التحشيد والتجنيد للمقاتلين لان الحاضنة الاجتماعية هي بمثابة معزز محوري للدفع بالمقاتلين وهو ما يجعلها مستمرة في ممارسة العنف وانتهاك حقوق الأنسان.(مرجع سابق، ص68).

تحليل نموذج مليشيات الدفاع الذاتي :

نجد هنالك تباين في دوافع تكوين مليشيات الدفاع الذاتي خاصة من الاثنيات والجماعات التي تغذي هذه المليشيات بالمقاتلين خاصة من فئة الشباب وهو ما يفسر أن الحكومات

تستخدمهم لسد الفراق الأمني وأخري تستخدم لزعزعة الاستقرار أو إسقاط لنظام قائم ويتم استنزافه حتي إسقاطه وهي إما تستخدم عن طريق وكلاء محليين ينوبون عن وكلاء خارجيين ويتم التعامل بطريقة غير مباشرة إما بطريقة التعامل مع الوكلاء بطريقة مباشرة دون وسيط الأمر الذي يفاقم ويزيد من ظاهرة المليشيات في الدول الأفريقية التي تعاني من فراغ سياسي وأمني, فهذه المليشيات لديها ارتباط وثيق بحواضنها الاجتماعية والشعبية علي نحو أثني وجهوي لذلك جعلها تحصل بسهولة علي تدفق المقاتلين والانضمام للقتال في صفوفها وهو ما يجعل مستمرة في استخدام العنف وارتكاب جرائم ضد الإنسانية والحقوق التي كفلها الإعلان العالمي لحقوق الأنسان .

أهم المليشيات في ليبيا:

الحرس الوطني الليبي :

بعد الثورة الليبية في عام 2011م علي نظام الرئيس معمر القذافي تحول الجيش النظامي وقوات الشرطة الي قطاع أمني يسوده التفكك وعدم الرسمية شهد استقطابا علي أسس مناطقية وعرقية وشارف الجيش علي الانهيار , إذ كان عبارة عن قوة جوفاء الي حد بعيد رغم وجود كبار للضباط فية لكنة خالي من القيادة علي المستويين المتوسط والأدنى , كان النفوذ الحقيقي يكمن في وجود العديد من الكتائب الثورية والشركات والمليشيات المحلية التي حاربت القذافي وملأت الفراغ الأمني واستولت المليشيات علي مستودعات الأسلحة والمطارات والوزارات .

فيما بدأت السلطات الحاكمة الانتقالية في ليبيا بدفع رواتب للمليشيات فاق عدد المقاتلين الذين حاربوا القذافي وأربكت مسألة عملية تسريحهم ودمجهم في هيكل رسمي كل السلطات المتعاقبة في ليبيا , حاولت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حل هذه المعضلة واقترحت في أواخر العام 2012م مفهوما شبيها بالحرس الوطني سمي (جيش ليبيا المدني).الذي تقرر له أن يتألف من ثلاث كتائب ثورية تتولي تأمين استقرار مؤقت بينما يجري تدريب الجيش الوطني النظامي وتوطيد صفوفه كانت الفكرة تقتضي إنشاء قوة عسكرية دائمة تتألف بشكل أساسي من مختلف المجندين في المليشيات التي ترعاها الدولة , وفي المقابلات التي أجريت رسم مؤيدو الخطة الليبيون أوجه شبة مباشرة مع تجربة الولايات المتحدة في دمج المليشيات بعد الحرب الأهلية الأمريكية , ومع الجيش المدني الذي كان عبارة عن قوة تألفت من متطوعين عملوا بدوام جزئي ثم تم دمجهم في الجيش البريطاني مطلع القرن العشرين , ومع الحرس الوطني في الدنمارك الذي أحتضن مليشيات المقاومة ضد النازية في هيكلية قيادة وطنية بعد الحرب العالمية الثانية وفي أبريل 2013م طرح رئيس الوزراء آنذاك علي زيدان لإنشاء قوات حرس وطني منفصلة أيدتها مبدئيا بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا كان الغرض منها أن تؤدي مهام الشرطة في كل أرجاء البلاد , فيما يتواصل تجهيز أجهزة الأمن وتدريبها.(علي، 2022ص17).

كان برنامج الحرس الوطني الليبي مثيراً للجدل بشكل كبير علي الرغم من اعتباره إجراءآ مؤقتآ وفي نهاية المطاف أدت المسائلة العالقة المرتبطة بهدف الحرس الوطني الليبي وبنيته وقيادته والإشراف علية وعلاقته مع الجيش النظامي الي نسف الاقتراح في أواخر عام 2013م . (wehrey,2014).

2. مليشيات تحت مسمي أخر (درع ليبيا):

قال زيدان في أبريل 2013م إن في إمكان الحرس الوطني الليبي استيعاب ما يسمون أنفسهم مقاتلي الحرية في ليبيا الذين حاربوا القذافي واختاروا عدم الانضمام للجيش الوطني بعد سقوط القذافي , ومن شأن هذه القوة أن تستخدم في حماية الغابات والطرق والمنشآت النفطية ومشاريع الخدمات في المناطق الصحراوية إضافة الي أبراج نقل الكهرباء والاتصالات وجميع المرافق الحيوية الواقعة المدن في ليبيا ويمكن الاستعانة بالحرس الوطني لزيادة عدد الجيش والشرطة إذا ما دعت الحاجة

تمحورت إحدى النقاط الخلافية الحرجة حول ماذا سيسمح الحرس الوطني لفصائل ثورية كاملة بالبقاء كما هي في شكل وحدات وشدد واضعوا الخطة علي أن تنضم هذه العناصر الي صفوف الحرس الوطني بصفة فردية وأن يتم تعيينها في وحدات مختلفة لمنع تكرار بنية المليشيات الفئوية داخل القوة الجديدة , لكن العديد من منتقدي الخطة لم يقتنعوا بذلك فقد أعتبر سياسيون ذوو ميول ليبرالية في تحالف القوي الوطنية وهو تحالف يضم أكثر من 50 حزبا , أن الاقتراح هو محاولة من الإسلاميين لإنشاء ميليشياتهم الخاصة لكن تحت أسم رسمي , أما ضباط الجيش النظام الذي بلغ عدده 35 ألف جندي في العام 2012م فقد خشوا من التنافس علي الموارد والنفوذ مع الحرس الوطني الذي من المتوقع أن يبلغ عدده 35ألفاً.(فرج عام 2020،ص44).

لكن الأهم من ذلك أن العديد من منتقدي الحرس الوطني يعتقدون أنه مجرد نسخة طبق الأصل عن مشروع قوة درع ليبيا الذي نشأ في العام 2011م لكنة تفكك في العام 2014م بعد بدء الحرب الأهلية بين ما يسمي عملية (فجر ليبيا) وعملية (الكرامة) كانت قوة درع ليبيا من نواحي كثيرة أول اختبار لدمج المليشيات في مرحلة ما قبل الحرس الوطني ويحمل انهيارها عددا من الدروس المهمة.(مرجع سابق، ص45).

قوة درع ليبيا كانت في الأساس عبارة عن من أسفل الي أعلي أطلقتها مليشيات ذات ارتباطات إقليمية وخاصة مليشيات من مصراتة متحالفة مع (سالم جحا) وهو ضابط سابق في الجيش وقائد ثوري يحظى بالاحترام , كانت الفكرة أن يتم تحضير بديل للجيش النظامي البائد , الذي يري الكثير من الثوار أنه خاضع لهيمنة ضباط من عهد القذافي ويعاني من التضخم في الرتب العليا , اعترفت الحكومة الانتقالية آنذاك برئاسة رئيس الوزراء عبدالرحيم الكيب رسمياً بقوة درع ليبيا في عام 2012م ووضعتها في إمرة رئيس أركان القوات المسلحة وأجازت تقديم مدفوعات نقدية مباشرة لقادة المليشيات , كان أحد العيوب الأساسية لقوة درع ليبيا يكمن في أن بعض القادة سمحوا للمليشيات بالانضمام الي وحداتها ذات الارتباطات المحلية دفعة واحدة مع الحفاظ علي استقلاليتها وتماسكها الاجتماعي والقبلي , لم تكن هذه نية جحا بل أصر علي أن تفكك قوة درع ليبيا المليشيات من خلال دمج أفراد عوضاً عن وحدات كاملة , لكن هذا الإصرار أثار توتراً في مصراتة مسقط رأس جحا ومعقل أقوي المليشيات في ليبيا فحدث شرخ بين وحدتي قوة درع ليبيا في المدينة وهما (درع ليبيا لواء الغربية بقيادة محمد موسي ودرع ليبيا القوة الثالثة المرتبطة بجحا

أخذ موسي ألوية كاملة من مصراتة والمناطق المحيطة بها (زلتين ,والخمس والهون) وقام بدمجها في قوة درع ليبيا من أصل ألوية مصراتة ال203 تم دمج حوالي 70 لواء في قوة درع ليبيا علي شكل وحدات كاملة لا كأفراد كان ثمة توتر بين قوة درع ليبيا والجيش الوطني ترأس قادة في الجيش النظامي شكلياً وحدات قوة درع ليبيا الثلاث عشر لكن في الواقع كانت القرارات في يد رؤساء المليشيات وقد تجاوز متوسط الرواتب التي أعطتها الحكومة الليبية الي أعضاء قوة درع ليبيا بشكل كبير حتي رواتب كبار الضباط في الجيش النظامي , وفي المقابلات التي أجريت قال قادة وأعضاء درع ليبيا أنهم يعتبرون أنفسهم الجيش الوحيد في البلاد منتقدين فلول الجيش النظامي باعتبارهم فاسدين وغير كفوئين وفي بعض المناطق ساهمت قوة درع ليبيا في إرساء الأمن وأظهرت أنها مهمة للمجلس الوطني الانتقالي الذي حكم ليبيا بعد الإطاحة بنظام القذافي , لكنة كان يفتقر الي جيش قادر علي بسط سلطته في ضواحي ليبيا الجنوبية والغربية حيث اندلعت معارك طائفية وقبلية في الكفرة وجبل نفوسة طوال العام 2012م وحتي العام 2013م تصدت قوات درع ليبيا الي تهريب المخدرات العابر للحدود وتوسطت في الصراع بين القبائل وفي الغرب قام درع ليبيا بحماية لواء الغربية الطريق من طرابلس الي تونس لمدة عامين علي الأقل.(عبدالله، عام ،٢٠٢١،ص ٣٥).

لكن في مناطق أخري كان لقوات درع ليبيا تأثير سيء , فقد كانت للمليشيات حرية تنفيذ أجندات محلية ضيقة وايدلوجية وجنائية أحياناً مستفيدة من تفويض رسمي صادر من رئيس هيئة الأركان , ومن ارتباطها بإحدى وحدات درع ليبيا وكان ينظر علي بعضها علي أنه ذو اتجاه إسلامي ومع مرور الوقت أصبح أغلبها مسيساً وفي عام 2013 هددت الألوية ذات الميول الإسلامية التابعة لقوات درع ليبيا باستخدام القوة المسلحة بالضغط علي البرلمان المنتخب من أجل تمرير قانون عزل سياسي كاسح يمنع مسؤولين من عهد القذافي من تولي مناصب حكومية في المستقبل , شكل هذا النقاش العنيف حول القانون لحظة مفصلية في ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي وعاملاً أدي بشكل غير مباشر الي نشوب الحرب الأهلية . (مرجع سابق، 36).

تضخم حجم قوات درع ليبيا التي استفادت من المعونات الحكومية لتضم حوالي 67ألف عنصر في العام 2013 م ووفقاً لبعض التقديرات الصادرة عن مسؤولين ليبيين ومسؤولين في الأمم المتحدة حوالي ثلثي الأعضاء في المليشيات الثورية المسجلين لم يحاربوا في ثورة 2011م بل انضموا لدرع ليبيا لاحقاً بعد سقوط القذافي . (مرجع سابق، ص 37).

اعتبر نقاد في ليبيا أن قوة درع ليبيا تؤدي دورين يتمثلان في إشعال الحريق وإخماده , إذ هي تفاقم الصراعات نفسها التي كان يتعين عليها إنهاءها وذلك لتبرير وجودها وأشار هؤلاء الي الروابط الاجتماعية والعائلية بين قادة درع ليبيا وبين مجموعات إسلامية متطرفة في بنغازي والي بيانات صادرة من أعضاء في قوة درع ليبيا أنتقدت بإستمرار الجيش النظامي والشرطة كما أتهمت قوة درع ليبيا بالإنحياز في المناطق التي سعت فيها لتهدئة الصراع الطائفي ولاسيما في الكفرة الواحة الجنوبية الشرقية حيث اشتكت اثنية التبؤ من أن قوة درع ليبيا متعاطفة مع قبيلة الزاوية . (وليد، عام 2019،ص 55).

لكـن الأهـم أن المليشـيات المصراتيـة والإسـلامية الشرقيـة كانـت دائمـآ مهيمنـة عـلي قـوة درع ليبيـا وقـد عارضهـا قـادة فصائـل أقويـاء في بلـدة الزنتـان الغربيـة فضـلآ عـن قبائل شـكلت طبقـة الضباط القديمـة , أنشـأ أسـامة الجويـلي وزيـر الدفـاع في تلـك الفـترة خطوطـآ منفصلـة لتمويـل مليشـيات الزنتـان والجبـل الغـربي التـي لم تكـن تحـت مظلـة درع ليبيـا وكانـت النتيجـة ظهـور سـلطتين متوازيتـين تتزاحمان عـلي المـوارد فضـلآ عـن منافسـة مبـاشرة داخـل قطـاع أمنـي متفـكك , تعـرض مـشروع الحـرس الوطنـي الليبـي الـذي طـرح في العـام 2013 م الي النقـد أيضـآ لكـن الإعـتراض جـاء هـذه المـرة جانبـي الطيـف السـياسي لأسـباب مختلفـة تعمقـت الشـكوك في الحـرس الوطنـي الليبـي عبـارة عـن حيلـة لإدامـة سـلطة المليشـيات نتيجـة تشـكيل لجنـة مؤلفـة مـن سـبعة أشـخاص ومكلفـة مـن قبـل رئيـس الـوزراء بتطويـر الحـرس الوطنـي أعتقـد كثـير مـن قـادة الألويـة والضبـاط السـابقين أن اللجنـة منحـازة الي المناطـق الشرقيـة والإسـلاميين وأنهـا لا تمثـل جميـع الفصائـل الليبيـة كان مصطفـي السـاقزلي ونـوري العبـار واضعـا الخطـة الأساسـيان ومقربـين مـن جماعـة الإخـوان المسـلمين ولديهـما علاقـات مـع مجموعـة قويـة مـن المليشـيات الإسـلامية التـي يقـع مقرهـا في بنغـازي , والتـي نشـأت في الأيـام الأولي مـن ثـورة عـام 2011م يـري الكثـير مـن النقـاد أن اقـتراح إنشـاء الحـرس الوطنـي الليبـي كان ببسـاطة خطـة الأخـوان المتمثلـة في بنـاء جنـاح مسـلح شـعر قـادة الألويـة في الزنتـان بالإقصـاء وقالـوا للأمـم المتحـدة إذا كنتـم ترغبـون في إنشـاء حـرس وطنـي شـكلوا لجنـة مـن كبـار القـادة الثوريـين مـن جميـع المـدن في جميـع أنحـاء البـلاد كانـت المشـكلة الأخـرى أن العضويـة الفعليـة لسـائر الأعضـاء في اللجنـة السـباعية غـير معروفـين في صفـوف الليبيـين أو لقـادة الألويـة الليبيـة الأمـر الـذي عمـق الشـكوك في المجموعـة , رأي بعـض الإسـلاميين والكتائـب الثوريـة مـن جهتهـم في خطـة زيـدان وسـيلة لتهميـش المليشـيات مـن خـلال تكليفهـا بمهـام بسـيطة مثـل حراسـة أبـراج الاتصـالات والغابـات البعيـدة عـن مراكـز السـلطة في ليبيـا. (خالـد، عـام 2014،ص 33).

لكـن هـذه المخـاوف كانـت ناتجـة عـن الهمـوم السياسـية أكـثر منـة عـن التحليـلات الواقعيـة فالمليشـيات التـي كان سينشـأ منهـا الحـرس الثـوري الوطنـي شـديدة التفـكك وليـس لديهـا علاقـات رسـمية مـع الأحـزاب السياسـية وفي أحسـن الأحـوال بنـت علاقـات انتهازيـة مـع مختلـف السياسـيين ولا تقتـصر هـذه العلاقـات عـلي الإسـلاميين فقـد بنـي تحالـف القـوي الوطنيـة علاقـات وطيـدة مـع كتيبتـي القعقـاع والصواعـق القويتـين في الزنتـان واللتـين هددتـا باسـتخدام القـوة ضـد المؤسسـات المنتخبـة . (مرجـع سـابق، ص 34). وفي نهايـة المطـاف تداعـي الحـرس الوطنـي الليبـي بسـبب الانقسـامات في قطـاع الأمـن الليبـي واسـتيلاء مختلـف الفصائـل السياسـية عـلي الـوزارات والقـوات المسـلحة , وأشـار السـاقزلي والعبـار في مقابـلات معهـما الي الخلافـات السياسـية التـي لم تحـل حـول مـا إذا كان سـيتولي قيـادة الحـرس الوطنـي الليبـي المؤتمـر الوطنـي العـام أم وزارة الدفـاع أم رئيـس الـوزراء , كـما أن مسـألة الأفـق الزمنـي للحـرس الوطنـي الليبـي لم تحـل قـط, إذا كان مـن المفـترض أن يكـون الحـرس بديـلآ مؤقتـآ لمـدة ثـلاث سـنوات وأن يتحـول أعضـاؤه الي قـوة احتيـاط بعـد بنـاء الجيـش النظامـي إلا أن ضبـاط الجيـش النظامـي أبـدوا ريبـة إزاء الحـرس الوطنـي كـما فعلـوا قـوة درع ليبيـا قبلـة وأعربـوا خشـيتهم أن لا تنسـحب هـذة

المليشيات بعد أن تكون ترسخت والواقع أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وضعت فكرة إنشاء حرس وطني علي أجندة حوار وطني مقترح في منتصف 2014م ما أثار استياء الناشطين من ذوي الميول الليبرالية والفصائل الشرقية وفصائل الزنتان والتكنوقراط والضباط الأقدم لكن الحوار تداعي مع بداية الحرب الأهلية وفي عام 2015م مرر المؤتمر الوطني العام في طرابلس قانونيا لإنشاء الحرس الوطني هذا المؤتمر الذي يزعم السيطرة علي الجزء الغربي ولكن لا يحظى باعتراف الحكومات الدولية , وتهيمن علية مليشيات فجر ليبيا وهي عبارة عن تحالف مؤلف من فصائل من مصراتة ومن الأمازيغ وفصائل ذات ميول إسلامية ,أظهرت مقابلات أجريت في أوائل العام 2015م أن فكرة الحرس الوطني كانت ولاتزال الي حد كبير نتاج المليشيات المصراتية النافذة أي أنها لا تحظي بدعم واسع النطاق ولاسيما من فصائل (عملية الكرامة) .(خليل، عام 2021، 66).

2.تحليل النموذج الليبي :

يتضح من خلال ما تقدم أن هناك تشابك في علاقات الفعل السياسي والعسكري بين الأحزاب السياسية من جهة وبين المليشيات المسلحة من جهة أخري فمنذ سقوط نظام معمر القذافي وما عقب ذلك من أحداث أدت لتمزق الوشائج بين المكونات الاجتماعية والسياسية في ليبيا وهو ما أدي الي ضياع الثورة الليبية وكان الأجدر أن يجلس كل الليبيون ويضعون خارطة انتقال لبناء الدولة المدنية الديمقراطية التي تقوم علي أسس العدالة والمساواة والفصل بين السلطات وسيادة حكم القانون , فعدم تقبل فكرة الحوار الوطني الجامع في تحديد التي أعقبت سقوط نظام القذافي كان له الأثر أن يتحول الفعل السياسي عن طريق الحوار الي البديل الأخر بالسلاح ومنها هنا أنفرط العقد , فجميع المليشيات المسلحة من درع ليبيا والحرس الثوري وعملية الكرامة وغيرها من الفصائل الليبية يغلب عليها طابع التشكل القبلي ولمناطقي وهو ما أدي بدورة الي تقديم المصالح التنظيمية الضيقة علي حساب المصالح القومية التي يمكنها أن تجتمع وتتفق علي شكل الدولة ويتشارك فيها كل الليبيون بمختلف مناطقهم وأثنياهم وتنظيماتهم السياسية والمسلحة ووضع حد لذرائع أنتاج المليشيات التي يمثل بقاءها مزيد من تدمير النسيج الاجتماعي والبنية التحتية وإهدار موارد الدولة , فهذا الوضع المعقد ليس سبيل للخروج منة إلا بجلوس كافة الأطراف الليبية مع بعضها لتصل الي نقطة تلاقي يمكن أن تعيد الأمل للشعب الليبي .

أهم العوامل الخارجية التي تؤدي لصنع المليشيات في أفريقيا:

العامل الاقتصادي:

يعد العامل الاقتصادي إحدى عوامل ظهور المليشيات حيث أن الدول الداعمة للمليشيات تسعي لتحقيق غايات وأهداف اقتصادية متعلقة بالموارد والثروات التي تمتلكها الدول الأفريقية , كذلك معظم الدول الأفريقية مغرقة بالديون الخارجية خاصة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهي لا تستطيع أن تفي بالتزاماتها وسداد الديون الملقية علي عاتقها ولا تملك رؤية اقتصادية تمكنها من وضع خطط استراتيجية لمشاريع استثمارية تمكنها من تقوية وضعها المالي لذلك هذه الدول تلجأ لزيادة القروض لمعالجة الخلل الهيكلي في نظامها الاقتصادية ورغم ذلك لا تستطيع أن

تنجح في معالجة أوضاعها المالية الأمر الذي يؤدي لمراكمة الديون ,مما يسمح للدول التي منحتها القروض بإملاء شروطها عليها وأن تحصل بدل عن ذلك علي الموارد الأولية التي تتمتع بها الدولة الأفريقية وهي لن تستطيع أن تحصل عليها إلا في ظل حكومات دكتاتورية ضعيفة ووضع أمني هش مما يجعلها تقوم بدعم المليشيات سواء عن طريق الحكومات العسكرية كوكيل لها أو عن طريق وكلاء غير مباشرين عن طريق رجال الأعمال كما في مالي وبوركينا فاسو وهو ما ساعد في ظهور واستمرار هذه المليشيات . (الفاتح، عام 2022،ص45).

الصراع بين المعسكر الغربي والشرقي :

أن الصراع بين هذين المعسكرين من أجل السيطرة علي الدول الإفريقية خاصة دول الساحل الأفريقي من أجل زيادة النفوذ والسيطرة علي القرار السياسي والعسكري لهذه الدول والاستفادة من ثرواتها ومواردها وتغذية السوق العالمية , وذلك عن طريق تشجيع قادة هؤلاء الدول علي الاستيلاء علي السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية بدلا من الوصول إليها عن طريق الانتخابات الديمقراطية الحرة والنزيهة فهذه الدول التي تتصارع نحو السيطرة علي الدول الإفريقية هي تعلم أنها لن تستطيع أن تسيطر علي القرار السياسي والعسكري في ظل وجود حكومات ومجالس برلمانية منتخبة لذلك تلجأ للسيطرة عن طريق دعم القوات العسكرية لتلك الدول والتي عندما تصل للسلطة تقوم هي بدورها في صنع المليشيات وتقوم هذه الدول بدعمها بواسطة الحكومة العسكرية التي أوصلتها للسلطة وهذا ما يعد عامل رئيسيا لصنع واستمرار هذه المليشيات .(علاء الدين، عام 2022،ص23).

إنعاش أسواق السلاح:

أن استمرار الأوضاع الأمنية السيئة والهشة والصراعات والحربات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي لهذه الدول الأفريقية هو فعل مقصود من الدول التي تدعم المليشيات حتي تضمن سوق منتعشة لبيع الأسلحة والذخائر التي تصنعها هذه الدول ومن ثم تبيعها للمليشيات التي تدعمها والتي لا تدعمها فإن الغاية من ذلك ضمان استمرار تدفق وبيع السلاح ويعني بيع السلاح للأطراف المتنازعة استمرار الصراع وزيادة الأوضاع الأمنية سوءآ وانسداد الأفق مما يجعل استحالة الأطراف المتنازعة في إيجاد أرضية مشتركة من أجل التوصل لتسويات سياسية تنهي تعدد الجيوش والمليشيات لذلك تحرص الدول الداعمة للمليشيات من استمرار الصراعات لإنعاش سوقها في بيع السلاح وتسويق منتجاتها العسكرية . (فوزي، عام 2022،ص 65).

الحصول علي الموارد الخامة :

من المعلوم أن الدول الأفريقية تمتلك مخزون ضخم من الموارد المعدنية من بترول وذهب ونحاس ويورانيوم وهي لا تملك التكنولوجيا الحديثة لكي تقوم باستخراج هذه الموارد وتحوليها لمنتجات ذات قيمة وإلحاقها بالسوق العالمية حتي تدر عليها عوائد مادية تقوي من وضعها الاقتصادي الهش , لذلك تسعي الدول للحصول علي النفط والذهب واليورانيوم بأسعار زهيدة , وهي تعلم أن الحصول علي هذه الموارد لن يتم إلا في ظل وضع يسوده الصراع والانقسام لذلك

تسعي بكل قوة لزعزعة استقرار هذه الدول عن طريق دعم المليشيات وتسليحها وتستثمر في ظل هذه الأوضاع وتحرص علي استمرارها بكل الطرق علي تحصل علي تلك الموارد وتغذي بها مصانعها وأسواق منتجاتها لتزداد قوة الي قوتها الاقتصادية والعسكرية التي تتمتع بها . (مرجع سابق، ص66).

الخاتمة:

أن المليشيات المسلحة في أفريقيا أسبابها وعواملها متداخلة ومتشابكة سواء كانت هذه العوامل داخلية أو خارجية، فعدم استقرار النظام السياسي والعسكري في الدول الأفريقية يؤدي الي خلق واقع أمني مهترئ تسود فيه، الجريمة المنظمة والفلتات، وانتهاكات حقوق الأنسان، وعدم الالتزام بقواعد الاشتباك في الحروب والصراعات، يعرض حياة آلاف المدنيين للخطر، كذلك حالة التشظي الاثني والقبلي التي تعيشها الدول الأفريقية خاصة في مالي ،وبوركينا فاسو، والصومال وليبيا، وما يتنج عن ذلك من تمزيق للنسيج المجتمعي وهو ما يجعل انضمام كل اثنية للميليشيا التي تمثلها قبليا، وبالتالي تقاتل بلغة السلاح مع القبائل التي لها معها خلافات اثنية، وكذا الأمر يؤدي للإطالة أمد الحروب وتدمير الاقتصاد ومؤسسات الدولة الرسمية وهو ما يجعل هذه الدول الأفريقية في وضع اقتصادي حرج ،لا تستطيع أن توفر لشعوبها الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وغيرها من الأشياء الضرورية في الحياة. كذلك أن أخطر المليشيات تلك التي تتبني أيدولوجيات متطرفة وتسعي الي تحقيق مطالبها بقوة السلاح ولا تعترف بلغة الحوار والتفاهم والتي لها علاقات مباشرة مع تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى، فهذه خطورتها في أنها ستزعزع الأمن العالمي وتصدير التطرف والعنف لبقية الدول. لذلك لابد من تكثيف الجهود الأمنية والقانونية لاحتواء أخطار المليشيات المسلحة في أفريقيا.

النتائج :

نتائج علي مستوي العوامل الداخلية

1. التعقيدات الاثنية والاجتماعية هي من الأسباب التي أدت لظهور المليشيات المسلحة في أفريقيا.
2. السلطات الحكومية التي سيطرت علي السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية هي سبب رئيسي في صنع وظهور المليشيات في أفريقيا.
3. الوكلاء المحليين المتمثلين في رجال الأعمال والتنظيمات السياسية يستخدمون المليشيات لتحقيق مصالحهم الشخصية مقابل تقديم الدعم لها .
4. 4.عدم وجود دساتير دائمة تفصل بين السلطات وتحدد شكل الحكم وكيفية إدارة موارد الدولة ساهم بشكل رئيسي في خروج مجموعات تحمل السلاح ضد الدولة
5. 5. تستغل الدول الخارجية الأزمة الاقتصادية الحرجة للدول الأفريقية بمنحها غروض لا تستطيع أن تسددها وفي مقابل ذلك تحصل الدول علي الموارد في ظل حكومات عسكرية ووضع أمني هش .

6. تخلق الدول الخارجية الصراعات والحروب لضمان أنعاش أسواق منتجاتها من الأسلحة والذخائر فهي تبيع السلاح للمليشيات التي تدعمها والتي لا تدعمها .
7. 7.الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي للتوغل في العمق الأفريقي من العوامل التي أدت لظهور المليشيات وذلك بتشجيع هذه الدول للوصول للسلطة عبر الانقلابات العسكرية لتسهل لها السيطرة علي الموارد .

تسعي الدول الخارجية للسيطرة علي الموارد الخام من الذهب واليورانيوم بسعر زهيد وهذا لن يحصل إلا في ظل صراع لذلك تدعم المليشيات لضمان استمرار الصراعات والحروب وإطالة أمدها .

التوصيات:

- لابد من وجود دساتير دائمة في الدول الأفريقية تحدد شكل الحكم وتفصل بين السلطات وتحترم التداول السلمي للسطلة والتوزيع العادل للثروة والمساواة بين جميع الإثنيات والمكونات الاجتماعية دون تفرقة أو تمييز .
- بناء جيوش نظامية محترفة للدول الأفريقية تقوم بمهمة الحماية والدفاع بدلا عن المليشيات
- ضرورة تجنب التعامل المشروط مع الدول الخارجية التي لديها أطماع في نهب الموارد بمقابل مادي زهيد .
- تشديد الرقابة علي الحدود ومنع تدفق السلاح للمليشيات ووضع قوانين مهنية بدمجها في القوات النظامية للمؤهلين منهم.

الهوامش:

(1) الزين عبدالقادر حسن , التنوع الاثني والقبلي ودورة في نهضة أفريقيا , عام 1980 ص 344.
(2) علي متوكل علاء الدين , المليشيات المسلحة وتدمير الاقتصاد الوطني ,عام 2022 ص55
(3) قاسم سيد فهمي , صراع دول المقدمة وأثرة علي الدول النامية في أفريقيا 2018, ص4
(4) رانيا حسن خفاجة , مليشيات الدفاع الذاتي في إقليم الساحل الأفريقي , مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد التاسع عشر عام 2023 ص69ـ71
(5) خالد محمد رمضان، المليشيات المسلحة في أفريقيا 2020ص13
(6) زكريا عبدالحق جمعة ،مألات الصراع في أفريقيا عام 2015م ص 55
(7) فوزي الجاك بشير، حروب الوكالة في أفريقيا عام 2012م ص 33
(8) عبدالقادر عمار أحمد، أبعاد الصراع في إقليم الساحل الأفريقي، عام 2023م ص 18
(9) بثينة المرضي جودة، الجماعات الجهادية في أفريقيا 2015م ص65
(10) أكرم توفيق هلال ،الصراع السياسي والعسكري في أفريقيا، عام 2028م ص25
(11) عبدالشكور الشيخ، انتهاكات المليشيات المسلحة في أفريقيا، عام 2022م ص17
(12) خاطر محسن نصرالدين، التداخل القبلي في أفريقيا ودورة في صنع المليشيات المسلحة عام 2014ص43.
(13) سمية ميرغني الفاتح، الصراعات الاثنية والقبلية في أفريقيا، عام 2012م ص23.
(14) خضر علوي كامل، أفريقيا جدل صراع غير متناهي، عام 2015 ص 30.
(15) عزة بدوي مارن، المليشيات المسلحة ودورها في تفويض الأنظمة الديموقراطية في أفريقيا، عام 2021 م ص16.
(16) عزام النور السر، الإرهاب المسلح في أفريقيا، عام 2023م ص 44.
(17) خالد محمود خالد، عام 2020,ص 23.
(18) سمر نور الدين الخير، الصراع الدموي في أفريقيا وتأثيره علي الأمن العالمي ،عام 2020،ص67.
(19) نوال حمدي أدم، المليشيات الإرهابية في أفريقيا، عام 2015 ص56.
(20) فائز محي الدين رضوان، أبعاد الصراع السياسي في أفريقيا عام 2017 ص 14.
(21) معتز بحر الدين عبدالسلام، مليشيات الدفاع الذاتي في إقليم الساحل والصحراء، عام 2020, ص45.
(22) نادر فؤاد صلاح، الحروب المفتعلة في إقليم الساحل والصحراء، عام 2018م 33.
(23) ليفين سيد كرم، المليشيات المسلحة في أفريقيا ودورها في تبديد الموارد الطبيعية، عام 2020م ص 66.
(24) وفاء سراج الدين علي، الجيوش غير النظامية في أفريقيا ،عام 2022 ,ص 17
(25) عدي عبدالعزيز فرج، المليشيات المسلحة في أفريقيا والعوامل التي أدت الي ظهورها، عام 2020م ص44.
(26) صلاح الدين عبدالمجيد عبدالله، الحروب والصراعات في أفريقيا وكيفية إيجاد الحلول الجذرية لها، عام 2021م ص 3

المراجع الأجنبية:

(27) Greory chauzal , the Roots of malis conflict,moving beyond the 2012 crisis(the netherland: clingendael institute ,2015) .pp 40_41
(28) Frederic wehrey ,mosul on the Mediterranean: the Islamic State in Libya and U.S .counter terrorism lawfar (Plog) December 17,2014